# تصويبات لآراء نحوية
# جمعا ودراسة

الدكتور

**بسيوني سعد أحمد لبن**

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - بالقاهرة

الطبعة الأولى

١٩٩٥

# مقدمـــــة

الحمدلله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد ،

فإن الأخطاء النحوية ومخالفة الصواب كثيرة ومتنوعة ، لكنها متناثرة فى كتب النحو واللغة على اختلافها ، وكذا فى كتب التفاسير التى تعنى بالإعراب ، فجمعت منها - بحمدالله - هذه المسائل ، وتلك الآراء التى أرجو من الله - عزوجل - أن ينفعنى بها فى الدنيا ، ويجعلها لى ذخرا" يوم القيامة ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

وقد قضيت فى هذا البحث فترة أحسبها طويلة أتتبع فيها الآراء التى تلوح لى بمجانبتها الصواب ، منقبا" وباحثا" ، ومحققا" معللا" .

**وكان من الأسباب التى دعتنى إليه ما يأتى :**

١ - وجدت بعض الأعاريب فيها مخالفات عقدية واضحة ، ومن ذلك إعرابهم (السموات) فى نحو : (خلق الله السموات) مفعولا" به ، وهو - بلا شك - يلزم وجوده قبل أن يحدث الفاعل به فعله ، وعليه فتكون (السموات) موجودة قبل خلق الله لها ، وهذا محال ، إذ أنها كانت عدما" محضا" ، فأوجدها البارى - عزوجل - وفرق بين هذا وقولك : صنع المهندس السيارة ، لأن الفاعل فى هذا النحو لم يوجد المفعول من العدم ، وإنما ركب أشياء أوجدها الله فى الكون ، فتبارك الله أحسن الخالقين .

٢ - أن فى كتب اللغة على اختلافهـا آراء مشهورة والصواب خلافها ، ومنها قوله : (لو حرف امتناع لامتناع ) ، وهذا معناه أنها إذا دخلت على نفيين أثبتتهما ، وإذا دخلت على مثبتين نفتهما، وإذا دخلت على مختلفين أثبتت المنفى ونفت المثبت ، وهذا باطل فى نحو قوله - تعالى - (ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات الله) ، إذ أنه يلزم عليه نفاد الكلمات مع عدم كون كل مافى الأرض من شجرة أقلاما" ، وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وكون سبعة الأبحر مملوءة مدادا" ، وهى تمد ذلك البحر ومعلوم أن كلمات الله لا تنفد بحال .

٣ - خطأ ابن الشجرى مكى بن أبى طالب فى عدة مسائل من الإعراب ، وعقد بابا" فى أماليه لبيان تلك الزلات مع أن الصواب مع ابن أبى طالب فى كثير منها ، فأردت النص على ذلك موجها" ومعللا" .

٤ - وجدت أن الأصوليين يبنون كلامهم - أحيانا" - على أصل مرفوض ، وهو التفرقة بين الماهية والوجود ، وعليه فقد خطأوا النحاة فى تقديرهم خبر (لا) النافية للجنس بموجود ، وقالوا : لا حاجة إلى تقدير خبر لها ، لأنه يؤدى إلى عدم التوحيد الصرف وماذهبوا إليه باطل ، إذ لا فرق بين نفى الماهية ونفى الوجود .

٥ - تعارض بعض الآراء النحوية مع الوارد عن لسان العرب، ومثال ذلك أنهم قالوا : إن (من) فى قوله - تعالى - (حسدا" من عند أنفسهم) متعلقة بـ (حسدا") وهذا خطأ بين ، لأن العرب لا تقول : حسدته من عند نفسى ، وإنما كانت تقول : حسدته فى كذا ، وعلى كذا ، وبينت الصواب فى ذلك ، وهو أنها متعلقة بمحذوف صفة لـ (حسدا") .

٦ - تعنت وتكلف المدرسة البصرية فى نصرة مذهبهم بالتأويل الذى لا ينهض أن يكون دليلا" على ما أرادوه ، وهذا واضح فى المسائل التى ناقشتها معهم فى هذا البحث .

٧ - تجرأ كثير من النحويين على القراء السبعة والقراءات المتواترة ، وهذا شىء لا ينبغى لأحد مهما علا كعبه فى العربية، لأن مثل هذه القراءات التى ردوها قرأ بها النبى - صلى الله عليه وسلم - ثم تلاها على عدد من التواتر ، وخطؤهم فى هذا قد أتى من الظن بأن القراءة غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحد ، وبيان الصواب فى مثل هذا ، والدفاع عن القرآن والقراءات جدير بالبحث والتحقيق .

٨ - قال جمهور النحاة إن كلمة (رحمة) اكتسبت التذكير من لفظ الجلالة فى قوله - تعالى - (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ، وهذا اللفظ يجب تنزيهه عن الوصف بالذكورة أو غيرها ، كما أن ذاته منزهة عن ذلك .

وعلى فرض أن هذا الاكتساب صحيح فما السر فى تذكير (قريب) فى قوله - تعالى - (لعل الساعة قريب) ، ولا مضاف إليه يكتسب منه التذكير !

والعجب أن اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير لا أصل له فى كلام العرب فأردت بيان ذلك وتحقيقه .

٩ - نص ابن الناظم على أن اسم الفاعل المقرون بـ (أل) عامل باتفاق ، وهذا مخالف للصواب ، لأن الخلاف فى عمله مذكور فى شرح التسهيل لابن مالك الذى أتمه بدر الدين ذاته بعد موت أبيه ، وهذا شىء جدير بالبيان .

١٠- المشهور أننا نقول فى جمع مصيبة مصائب ، والقياس مصاوب ، وبه نطق أكثر العرب ، ومع هذا لم نستعمله إلى اليوم فأردت النص على ذلك .

١١- أثبت ولو الثمانية جماعة من الأدباء كالحريرى وضعاف النحاة كابن خالويه ، والحق أنه ليس هناك دليل واحد يعتد به لإثبات ذلك .

هذا وقد رتبت هذا البحث على نظام ألفية ابن مالك .

والله أسأل أن يوفقنا جميعا" لما يحب ويرضى .

د/ بسيونى سعد احمد لبن

# (كاد) الناقصة إثباتها إثبات

# ونفيها نفي

كاد الناقصة أصلها (كود) [1] - بكسر العين - كخوف ومصدرها الكود ، كالخوف ، ومضارعها (يكاد) ، وأصلها على ذلك (يكود) كيعلم ، نقلت فتحة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الآن ، فقلبت ألفا".

أما (كاد) التامة فهى يائية العين المفتوحة فى الماضى كباع، ومصدرها (الكيد) ، كالبيع ، ولذلك جاء المضارع فى القرآن مختلفا ، قال الله - تعالى - (يكاد زيتها يضىء) [2] هذه هى الناقصة ، التى تفيد مقاربة حدوث الخبر ، وقال - تعالى - (إنهم يكيدون كيدا ، وأكيد كيدا) [3] هذه هى التامة ، ومعناها المكر [4].

والناقصة تعمل عمل كان ، إلا أن خبرها لا يكون إلا مضارعا" ، وشذ مجيئه اسما" صريحا" ، قال تأبط شرا" :

**فأبت إلى فهم وماكدت آيبا**
**.. وكم مثلها فارقتها وهى تصفر [5]**

---

(1) الفتوحات الإلهية ٢٤/١

(٢) سورة النور من الآية (٣٥)

(٣) الطارق - الآية (١٥) و (١٦)

(٤) الفتوحات الإلهية ٢٤/١

(٥) هو من بحر الطويل . ينظر الإنصاف ٥٤٤ ، وابن يعيش ١٣/٧ ، والخزانة ٥٤/٣ ، والعينى ١٦٥/٢ ، والتصريح ٢٠٣/١ والهمع ١٣٠/١ ، والدرر ١٠٧/١ ، والأشمونى ٢٥٩/١ وشرح ديوان الحماسة (٨٣) .

والأكثر[١] في خبرها تجرده من (أن) عكس (عسى) ، لأنها لمقاربة الفعل ، و(أن) تخلصه للاستقبال ، فتنافيا، ولذلك لم يأت خبرها في القرآن إلا مجردا" عنها ، يقول الله – تعالى – (يكاد البرق يخطف أبصارهم) [٢] (وما كادوا يفعلون) [٣] – (من بعدما كاد يزيغ قلوب فريق منهم) [٤] – (إن كاد ليضلنا عن آلهتنا) [٥] – (إن كادت لتبدى به) [٦] – (وكادوا يقتلونني) [٧] – (ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم) [٨] – (إن الساعة آتية أكاد أخفيها) [٩] ، وغير ذلك .

واعلم أن خبرها منفي دائما" سواء أكانت مثبتة أم منفية ، فإذا قلت : (كاد زيد يفعل) ، كان معناها قارب الفعل ، إلا أنه لم يفعل ، فإذا نفيت انتفى خبرها بطريق الأولى ، فإذا قيل : (لم يكد زيد يرى عمرا) ، أي أنه لم يقرب من رؤيته ، فتنفي الرؤية من باب أولى [١٠] .

واشتهر [١١] عند المفسرين والمعربين أن كاد إثباتها نفي ، ونفيها إثبات ، وألغز المعري في ذلك ، فقال :

أنحوي هذا العصر ماهي لفظة •• جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت
•• وإن أثبتت قامت مقام جحود[١٢]

---

(١) التصريح ٢/٢٠٧

(٢) سورة البقرة من الآية (٢٠)

(٣) سورة البقرة من الآية (٧١)

(٤) التوبة (١١٧)

(٥) الفرقان (٤٢)

(٦) القصص (١٠)

(٧) الأعراف (١٥٠)

(٨) الإسراء (٧٤)

(٩) طه (١٥)

(١٠) الدر المصون ١/١٣٦

(١١) المغني ٨٦٨

(١٢) البيت من الطويل ينظر الصبح ١٣٢ ، والدرر ١/١١٠ ، والأشموني ١/٣٦٨

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله :

نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى ·· فتأتي لإثبات بنفي ورود[١]

وفي عكسها ماكاد أن يرد الحمى ·· فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

وأجاب عنه غيره ، ويقال : إنه الشيخ عمر بن الوردي – رحمه الله – :[٢]

سألت – رعاك الله – ماهي كلمة ·· أتت بلساني جرهم وثمود

إذا ما أتت في صورة النفي أثبتت ·· وإن أثبتت قامت مقام جحود

ألا إن هذا اللغز في زال واضح ·· وإلا فعندي كاد غير بعيد

إذا قلت : ماكادوا يرون فما رأوا ·· ولكنه من بعد غير جهيد

وإن قلت : قد كادوا يرون فما رأوا ·· فخذه ولا تسمح به لعنيد[٣].

والتحقيق أن للعلماء في (كاد) ثلاثة آراء ، أحدها هذا الرأي الذي ذكرته .

وثانيها : أنها كسائر الأفعال إثباتها إثبات ، ونفيها نفي .

وثالثها : أنها مع الماضي مخالفة للأفعال ، وفي المستقبل موافقة أي تدل على النفي مع الماضي في جانب الإثبات ، نحو : كاد زيد يقوم وفي المستقبل تدل على الإثبات في جانب النفي ، نحو قوله – تعالى – (وما كادوا يفعلون)[٤] . جمع هذه الآراء ابن دقيق العيد في كتابه شرح الإلمام[٥] .

---

(١) البيت من الطويل ينظر الهمع ١٣٢/١ ، والدرر ١١٠/١

(٢) الأشباه والنظائر ٢٦/٣

(٣) ينظر الأشباه والنظائر ٢٦/٣

(٤) سورة البقرة من الآية (٧١)

(٥) شرح الإلمام لابن دقيق الحديث العاشر الوجه السابع مخطوط بدار الكتب المصرية

والرأى الأول مذهب ابن جنى [١] وجماعة [٢] ، منهم أبو البقاء ، يقول فى الإملاء : "يكاد فعل يدل على مقاربة وقوع الفعل بعدها ، ولذلك لم تدخل عليه (أن) ، لأن (أن) تخلص الفعل للاستقبال ، وعينها واو ٠٠٠ وإذا دخل عليها حرف نفى دل على أن الفعل الذى بعدها واقع ، وإذا لم يكن حرف نفى لم يكن الفعل بعدها واقعا" ، ولكنه قارب الوقوع [٣] " .

وقد نسب السمين الحلبى [٤] إلى ابن عطية هذا الرأى ، وظاهر تفسيره للآية المذكورة أن نفيها عنده نفى ، وليس إثباتا" ، كما نسب إليه ، يقول : "وقوله - تعالى - (وماكادوا يفعلون) عبارة عن تثبطهم فى ذبحها ، وقلة مبادرتهم إلى أمر الله - تعالى - ٠

وقال محمد بن كعب القرطبى : كان ذلك منهم لغلاء البقرة ، وكثرة ثمنها ، وقال غيره : كان ذلك خوف الفضيحة فى أمر القاتل [٥] "

وعموما" هذا الرأى هو المشهور فى (كاد) ، يقول الألوسى: "والمشهور أنها إن نفيت أثبتت وإن أثبتت نفت" [٦]

وقد نسبه أبو حيان إلى بعض المفسرين ، قال : "وقال بعض المفسرين (يكاد) فعل ينفى المعنى مع إيجابه ، ويوجبه مع

---

(١) نسبه إليه السمين الحلبى فى الدر المصون ١/١٧٦

(٢) السابق

(٣) الإملاء ١/٣٢

(٤) الدر المصون ١/١٧٦

(٥) المحرر الوجيز ١/٢٦١

(٦) روح المعانى ١/١٧٥

النفى ... وهذا الرأى الذى ذكر هذا المفسر هو مذهب أبى الفتح وغيره [١] " .

والذى غر [٢] هؤلاء فى جعلهم (كاد) على خلاف المعهود فى الأفعال قوله - تعالى - (فذبحوها وما كادوا يفعلون) ، قالوا: فهى هنا منفية ، وخبرها مثبت فى المعنى ، لأن الذبح قد وقع ".
والصحيح أن هذا الرأى مخالف للصواب ، والجواب عن هذه الآية من وجهين [٣] :

أحدهما : أنه يحمل على اختلاف الوقتين ، أى ذبحوها فى وقت، وما كادوا يفعلون فى وقت آخر .

والثانى : أنه عبر بنفى مقاربة الفعل عن شدة تعنتهم وعسرهم فى الفعل .

يقول الجمل فى حاشيته :"(وماكادوا يفعلون) ، أى ما قاربوا الذبح ، يعنى قبل زمن الذبح ، فانتفاء المقاربة فى زمن التفتيش عليها ، وتوقف أم الفتى فى بيعها ، لأجل الزيادة فى ثمنها الخارجة عن العادة " [٤] .

ويقول أبو حيان : "والصحيح عند أصحابنا أنها كسائر الأفعال فى أن نفيها نفى ، وإيجابها إيجاب ... [٥] "

---

(١) البحر المحيط ٨٨/١

(٢) الدر المصون ١٧٦/١

(٣) السابق

(٤) الفتوحات الإلهية ٦٥/١

(٥) البحر المحيط ٨٨/١

ويقول ابن هشام :"قولهم : إن (كاد) إثباتها نفى ، ونفيها إثبات ، فإذا قيل : (كاد يفعل) ، فمعناه أنه لم يفعل وإذا قيل : لم يكد يفعل ، فمعناه أنه فعله ، دليل الأول (وإن كادوا ليفتنونك عن الذى أوحينا إليك ) ... ودليل الثانى (وماكادوا يفعلون) ، وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعرى لغزا" ...

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال فى أن نفيها نفى ، وإثباتها إثبات ، وبيانه أن معناها المقاربة ، ولاشك أن معنى (كاد) يفعل قارب الفعل ، وأن (ماكاد يفعل) : ماقارب الفعل ، فخبرها منفى دائما" ، أما إذا كانت منفية فواضح ، لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا" حصول ذلك الفعل ، ودليله : (إذا أخرج يده لم يكد يراها) [١] ، ولهذا كان أبلغ من أن يقال : لم يرها ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية .

وأما إذا كانت المقاربة مثبتة ، فلأن الإخبار بقرب الشىء يقتضى عرفا" عدم حصوله ، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله ، لا بمقاربة حصوله ، إذ لا يحسن فى العرف أن يقال لمن صلى : قارب الصلاة ، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة ، ولا فرق فيما ذكرنا بين (كاد) و(يكاد) ، فإن أورد على ذلك (وماكادوا يفعلون) ، مع أنهم قد فعلوا ، إذ المراد بالفعل الذبح ، وقد قال - تعالى - (فذبحوها) ، فالجواب أنه إخبار عن حالهم فى أول الأمر ، فإنهم كانوا أولا بعداء من ذبحها بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم ، وتكرر سؤالهم ، ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولا" ، ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه ، وليس كذلك،

---

(١) سورة النور من الآية (٤٠)

وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر ، كما فهم في الآية من قوله - تعالى - (فذبحوها) [١] " .

(١) المغنى ٨٦٨ ، ٨٦٩

# خبر (لا) النافية للجنس فى قولنا

# (لا إله إلا الله)

هذه هى كلمة التوحيد التى دعت إليها الرسل كلهم ، وقرر – سبحانه – هذ المعنى بالنفى والإثبات المقتضى للحصر ، لأن الإثبات المجرد قد يتطرق إليه الاحتمال ، ولهذا – والله أعلم – لما قال – سبحانه – (وإلهكم إله واحد) [1] ، قال بعده (لا إله إلا هو الرحمن الرحيم) ، إذ أنه قد يخطر ببال أحد خاطر شيطانى ، وهو هب أن إلهنا واحد ، فلغيرنا إله غيره ، فقال – تعالى – (لا إله إلا هو الرحمن) ، قاله الطحاوى [2] .

و(لا) هنا نافية للجنس عاملة عمل (ان) ، لمشابهتها [3] إياها من أربعة أوجه :

إحداها : أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية .

الثانى : أن كلا منهما للتأكيد ، فـ (لا) لتأكيد النفى و(إن) لتأكيد الإثبات .

الثالث : أن (لا) نقيضة (إن) ، والشىء يحمل على نقيضه ، كما يحمل على نظيره .

الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام .

---

(1) سورة البقرة من الآية (١٦٣)

(2) ينظر شرح العقيدة الطحاوية (١١١)

(3) ينظر ابن يعيش ١/١٠٥

و(إله) : اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب • وخبرها محذوف ، تقديره موجود ، كذا قال النحاة [١] ، يقول أبو حيان [٢] فى إعراب قوله - (لا ريب فيه) : "••• والفتح نص فى العموم، والذى نختاره أن الخبر محذوف للعلم به ولغة تميم إذا علم لا يلفظ به ، ولغة الحجاز كثرة حذفه إذ ذاك" •

وقال فى إعراب الآية التى معنا : " وتقدم[٣] الكلام على إعراب الاسم بعد (لا) فى قوله (لا ريب فيه) والخبر محذوف و(هو) بدل من اسم (لا) على الموضع ، ولا يجوز أن يكون خبرا" ، كما جاز ذلك فى قولك : زيد ما العالم إلا هو ، لأن (لا) لا تعمل فى المعارف ••• وتقرير البدل فيه - أيضا - مشكل على قولهم : إنه بدل من (إله) ، لأنه لا يمكن أن يكون على تقدير تكرار العامل ، لا تقول : لا رجل إلا زيد ، والذى يظهر لى أنه ليس بدلا" من (إله) ولا من (رجل) فى قولك : لا رجل إلا زيد ، إنما هو بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف ، فإذا قلنا : لا رجل إلا زيد ، فالتقدير : لا رجل كائن أو موجود إلا زيد"•

وقد اعترض صاحب المنتخب على النحويين فى تقدير الخبر، فقال : "ولا يجوز أن يكون فى الكلام حذف كما يقوله النحويون ، والتقدير - يقصد عندهم - لا إله لنا أو فى الوجود إلا الله ، لأن هذا غير مطابق للتوحيد الحق ، لأنه إن كان المحذوف (لنا) كان توحيدا" لإلهنا ، لا توحيدا" للإله المطلق ، فحينئذ لا يبقى بين قوله : (وإلهكم إله واحد) ، وبين قوله : (لا إله إلا هو) فرق ، فيكون ذلك تكرارا" محضا" ، وأنه غير جائز ، وأما إن

---

(١) ينظر شرح العقيدة الطحاوية (١١١)

(٢) ينظر النهر ٣/١

(٣) ينظر النهر ٦٦٣/١

كان المحذوف في الوجود كان هذا نفيا" لوجود الإله الثانى ، أما لو لم يضمر كان نفيا" لماهية الإله الثانى ، ومعلوم أن نفى الماهية أقوى فى التوحيد الصرف من نفى الوجود ، فكان إجراء الكلام على ظاهره ، والإعراض عن هذا الاضمار أولى".

وقد لخص الطحاوى كلام صاحب المنتخب فى رده كلام النحاة فى هذه المسألة .

والصواب فى هذه المرة مع النحاة فى تقديرهم الخبر محذوفا" يقول أبو عبدالله محمد بن أبى الفضل المرسى فى (رى الظمآن) مبطلا" كلام صاحب المنتخب : "هذا كلام من لا يعرف لسان العرب ، فإن (إله) فى موضع المبتدأ على قول سيبويه ، وعند غيره اسم (لا) ، وعلى التقديرين فلا بد من خبر المبتدأ ، وإلا فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسد .

وأما قوله : إذا لم يضمر يكون نفيا" للماهية فليس بشىء ، لأن نفى الماهية هو نفى الوجود ، لا تتصور الماهية إلا مع الوجود ، فلا فرق بين (لا ماهية) و(لا وجود) ، وهذا مذهب أهل السنة ، خلافا" للمعتزلة ، فإنهم يثبتون ماهية عارية عن الوجود"(١) .

وأكد أبوحيان ما قاله أبو عبدالله المرسى ، فقال (٢) : "وما قاله من تقدير خبر لابد منه ، لأن قوله : (لا إله كلام ، فمن حيث هو كلام لا بد فيه من مسند ومسند إليه ، والمسند هو الكون المطلق ، ولذلك ساغ حذفه" .

ويقول الطحاوى :"وليس المراد هنا ذكر الإعراب ، بل المراد رفع الإشكال الوارد على النحاة فى ذلك ، وبيان أنه من

---

(١) ينظر شرح العقيدة الطحاوية (١١٢)

(٢) ينظر البحر المحيط ٤٦٣/١

جهة المعتزلة ، وهو فاسد ، فإن قولهم : نفى الوجود ليس تقييدا"، لأن العدم ليس بشىء ، قال - تعالى - (وقد خلقتك مـن قبـل ولـم تك شيئا [١] ) ، ولا يقال : ليس قوله (غيره) ، كقولـه (إلا اللـه) ، لأن (غيرا") تعرب بإعراب الاسم الواقع بعد إلا ، فيكـون التقديـر للخبر فيهما واحدا" ، فلهذا ذكرت هذا الإشكال ، وجوابه هنا."

---

(١) سورة مريم من الآية (٩)

# المفعول الثانى فى قوله تعالى

# (يردونكم من بعد إيمانكم كفارا")

ذكر النحاة فى نصب (كفارا") من هذه الآية وجهين :

أحدهما : أن يكون مفعولا" ثانيا" لـ (يردونكم) .

الثانى : أنه منصوب على الحال من الكاف والميم فى (يردونكم) ، يقول ابن عطية : "و(كفارا") : مفعول ثان ، ويحتمل أن يكون حالا" [1] ".

ويقول الألوسى :"(كفارا") ، أى مرتدين ، وهو حال من ضمير المخاطبين ، يفيد مقارنة الكفر بالرد ، فيؤذن بأن الكفر يحصل بمجرد الارتداد مع قطع النظر إلى ما يرد إليه ، ولذا لم يقل : لو يردونكم إلى الكفر ، وجوز أن يكون حالا" من فاعل (ود) ، واختار بعضهم أنه مفعول ثان لـ (يردونكم) على تضمين الرد معنى التصبير ، إذ منهم من لم يكفر حتى يرد إليه ، فيحتاج إلى التغليب ، كما فى (لتعودن فى ملتنا) على أن فى ذلك يكون الكفر المفروض بطريق القسر ، وهو أدخل فى الشناعة"[2] .

ومن هذا النص نجد أن من قالوا : إنه حال ، اختلفوا فبعضهم جعله حالا" من الكاف والميم فى (يردونكم) ، وآخرون على أنه حال من فاعل (ود) .

---

(١) المحرر الوجيز ٣٢٧/١

(٢) روح المعانى ٣٥٧/١

ويقول أبو جعفر النحاس :"(كفارا") : مفعول ثان ، وإن شئت كان (١) حالا"٠

ويقول العكبرى : "و(كفارا") : حال من الكاف والميم ، ويجوز أن يكون مفعولا" ثانيا" ، لأن (يرد) بمعنى (يصير)"٠(٢)

وقد اقتصر ابن هشام فى أوضح المسالك (٣) على أنها مفعول ثان فقط ، فقال :"أفعال التصيير كجعل ، ورد ، وترك ، واتخذ وتخذ ، وصير ، ووهب ) قال الله – تعالى – (فجعلناه هباء" منثورا) (٤) – (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا")(٥)٠

وقد جوز مكى بن أبى طالب الرأيين – أيضا – فقال قوله : كفارا") : مفعول ثان بـ (يردونكم) ، وإن شئت جعلته حالا" من الكاف والميم فى (يردونكم)" (٦) ٠
فنرى من النصوص السابقة أنهم قد اتفقوا على جواز إعراب (كفارا") فى الآية مفعولا" ثانيا" لـ (ود) أو (يرد) ، لكن ابن الشجرى عد ذلك من الغلط الذى لا يجوز ، حيث قال :"قلت:لا يجوز أن يكون قوله (كفارا") مفعولا" ثانيا" لـ (يردونكم)، لأن رد ليس مما يقتضى مفعولين ، كما يقتضى ذلك باب (أعطيت) بدلالة أنه إذا قيل : أعطيت زيدا" ، قلت : ماذا أعطيته؟ فيقال : درهما"، أو الدرهم الصحيح ، أو نحو ذلك ، ولو قيل : رددت زيدا" ، لم تقل : ماذا رددته ؟ فبهذا يعتبر الفعل المتعدى ، وغير المتعدى ،

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٧/١

(٢) الإملاء ٥٧/١

(٣) ٥١/٢

(٤) الفرقان (٢٣)

(٥) البقرة (١٠٩)

(٦) مشكل إعراب القرآن لمكى ١٠٨/١

ويزيد ذلك وضوحاً" أن منصوب رددت الثانى يلزمه التنكير والاشتقاق ، وأن يكون هو الأول ، كقولك : رددت زيداً" مسروراً" ، ورددته ماشياً" ، ورددته راكباً"، ولو كان مفعولاً" لم تلزمه هذه الأشياء ، ألا ترى أنك تقول : أعطيت زيداً" الدرهم فتجد فى المنصوب الثانى التعريف والجمود، وأنه غير الأول ثم يجوز مع هذا أن يكون المنصوب الثانى فى هذا الباب مضمراً" تقول : الدرهم أعطيتكه ، وأعطيتك إياه ، وجميع هذه الأوصاف لا يصح منها وصف واحد فى قولك: رددت زيداً" راكباً" ونحوه ، حتى إن التعريف وحده ممتنع، تقول : رددتكم ركباناً ، ولا تقول: رددتكم الركبان ، ولا رددتك الراكب " (١) .

والتحقيق أن كلام ابن الشجرى فيه نظر ، لأنهم عندما جوزوا نصبه على أنه مفعول ثان لم يتأت عندهم ذلك إلا على جعل (رد) بمعنى (صير) ، و(صير) تنصب مفعولين باتفاق ، فكذا ماكان بمعناها ، بل إن أباحيان – رحمه الله – قد ضعف القول بأنها حال ، لأنها فضلة ، لا يلزم ذكرها ، و(كفاراً") هنا لابد منها ، يقول : "(يرد) هنا بمعنى (يصير) ، فيتعدى إلى مفعولين ، الأول هو ضمير الخطاب والثانى : (كفاراً") ، وقد أعربه بعضهم حالاً" ، وهو ضعيف ، لأن الحال مستغنى عنها فى أكثر مواردها ، وهذا لا بد منه فى هذا المكان (٢) .

---

(١) الأمالى لابن الشجرى ١٦٨/٣

(٢) البحر المحيط

## حكم تقديم الفاعل فى نحو

## (ضرب موسى عيسى)

نص ابن عصفور على أنه يلزم تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول في نحو هذا المثال ، بسبب اللبس الحادث من خفاء الإعراب لو قدم المفعول ، وفى هذا الحال لا يعرف الفعاعل إلا برتبته ، ورتبته التقديم ، يقول : "وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل ، وذلك بشرط أن يكون فى الكلام إعراب مبين ، نحو ضرب زيدا" عمرو ، أو معنى مبين ، نحو أكل الكمثرى موسى أو تابع مبين ، نحو ضرب موسى الكريم عيسى العاقل ، أو لفظ مبين ، نحو ضربت موسى سلمى ، لأن التاء علامة لتأنيث الفاعل ، فإن لم يكن فى الكلام شيء من ذلك فالفاعل هو المقدم ، والمفعول هو المؤخر" (1) .

وهذا معناه أن التقديم للفاعل فيما كان نحو هذا لازم ، وهو مذهب جماعة منهم أبوبكر بن السراج (2) والجزولي (3) ، وابن مالك (4) ، وغيرهم ، وقد نسبه ابن عقيل (5) إلى الجمهور .

وخلاصة رأيهم أنه يلزم تقديم الفاعل عند خفاء الإعراب ، وعدم وجود قرينة معنوية أو لفظية تبين هذا من ذاك ، فإن وجدت جاز التقديم والتأخير ، والمعنوية نحو : أرضعت الصغرى الكبرى ، واللفظية نحو ضربت موسى سعدى (6) .

---

(1) الشرح الكبير لابن عصفور ١٦٣/١

(2) ينظر أوضح المسالك ١١٩/٢

(3) التصريح ٢٨١/١

(4) شرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢

(5) ينظر شرحه على الألفية ٩٩/٢

(6) السابق

والصور الممتنعة فى هذا النحو ست عشرة [١] ، حاصلة من ضرب أربع فى أربع ، وذلك بأن يكونا مقصورين ، نحو ضربت سلمى سلوى ، أو إشارتين ، نحو ضرب هذا ذاك ، أو موصولين ، نحو ضرب الذى ذاكر الذى سافر ، أو مضافين لياء المتكلم ، نحو ضرب أخي صديقي .

والنظر هنا أن جماعة من المتأخرين [٢] حكوا هذا الرأى ، وكأنه إجماع لا خلاف فيه ، والحق أن ابن الحاج [٣] (أبو العباس) نقد ذلك مجوزا" التقديم والتأخير مع عدم وجود القرينة ، وما ذهب إليه جدير بالقبول لعدة أسباب نقلت عنه [٤] :

**الاول** : أنه لا يوجد فى كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية ، وهذا دليل على أن ما قالوه ليس من مقاصد العرب .

**الثانى** : أن فى العربية أحكاما" كثيرة إذا حدثت ظهر منها لبس، ولا يقال بامتناعها من أجل ذلك ، كتصغير (عمرو) و (عمر) ، فإن اللفظ بهما واحد ، ولم يمنع تصغيرهما أو أحدهما ، وكلاهما يصغر على (عمير) .

**الثالث** : أن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلا" باتفاق عند الأصوليين [٥] ، ولغة النحويين [٦] فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل، ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة ، كمختار ، ومنقاد . فإنهما مجملان . لترددهما بين اسمى الفاعل بقلب عينهما المكسورة أو

---

(١) التصريح ٢٨١/١

(٢) ينظر المقرب (٥٣/١) ، وشرح الكافية الشافية ٥٨٩/٢

(٣) ينظر أوضح المسالك ١١٩/٢ ، وروح المعانى للألوسى ١٧/١٧

(٤) شرح الألفية للمرادى (١٦/٢ ، ١٧) ، والبحر المحيط ٣٠١/٦ والتصريح ٢٨١/١

(٥) التصريح ٢٨٢/١

(٦) التصريح ٢٨٢/١

المفتوحة ألفا" ، وجائز شرعا" على الأصح - خلافا" للمعتزلة (١)، وكثير من أصحاب أبي حنيفة وأصحاب الظاهر (٢) ، وأبي إسحاق المروزى (٣) ، وأبي بكر الصيرفي (٤)، لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال ، فأما قبل ذلك فلا .

الرابع : أن الزجاج (٥) نقل في معانيه أنه لا خلاف بين النحويين في أنه يجوز في نحو قوله - تعالى - (فما زالت تلك دعواهم) (٦) ، كون (تلك) : اسم زال و(دعواهم) الخبر ، وبالعكس.

قال المرادى :"ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين في الآية الكريمة جواز مثل ذلك في (ضرب موسى عيسى) ، لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم (زال) بخبرها ، وذلك واضح(٧) ".

أقول : ما الفرق بين التباس الفاعل بالمفعول والتباس اسم زال بخبرها ؟ - أعتقد أنه لا فرق بينهما - ويكفينا في الرد على المرادى أنه قد سمى كلا منهما التباسا" ، سواء أكان في اسم زال مع خبرها أم في الفاعل مع المفعول ، فإذا جاز جعل أى منهما اسما" لزال والآخر خبرها ، كذا يجوز ذلك مع الفاعل والمفعول،

---

(١) التصريح ١/٢٨٢

(٢) السابق

(٣) السابق

(٤) السابق

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/٣٨٦)

(٦) سورة الأنبياء من الآية ١٥

(٧) شرح الألفية للمرادى ٢/١٧

يقول أبو حيان :"ولما أصحابنا المتأخرون فاسم كان وخبرها مشبه بالفاعل والمفعول (١) ".

وقال اللقاني :"يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الأخير بأن الأمور المذكورة غاية ما تنتج جواز الإجمال ، وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر أنه هو الفاعل ، فليس من الإجمال ، بل من اللبس ....(٢) ".

وهذا الكلام مردود بقول الألوسي : "والظاهر أنه لا فرق بين باب كان وغيرها مما ذكر ، وإن سلم عدم التصريح ، لاشتراك ما ذكروه علة للمنع ، ثم إن ذلك إلى الالتباس أقرب منه إلى الإجمال ، لا سيما في الآية (٣) ".

ألا ترى أن الألوسي قد أقر بأن ما أتى به ابن الحاج أقرب إلى الإلباس منه إلى الإجمال ، كما أن تقديم المفعول مع خفاء الإعراب منه أيضا ، وكذا قد سوى بين باب كان مع اسمها وخبرها والفعل مع فاعله ومفعوله عند خفاء الإعراب ، والحق أن رأى ابن الحاج له وجاهته ، ألا ترى أن العرب جوزت زيد وعمرو ضرب أحدهما الآخر ، مع عدم معرفة الضارب من المضروب ، وعليه فيجوز أن تقول : ضرب موسى عيسى - بتقديم المفعول - على نفس المعنى - والله اعلم .

---

(١) البحر المحيط ٣٠١/٦

(٢) ينظر حاشية يس على التصريح ٢٨١/١

(٣) ينظر روح المعاني للألوسي ١٧/١٧

# المفعول المطلق

## لا يلزم أن يكون مصدرا"

قد اشتهر على ألسنة المعربين من الأقدمين والمحدثين أن السموات في نحو (خلق الله السموات) : مفعول بـه ، وكذا (العالم) في نحو : (خلق الله العالم) ، وهذا خطأ [1] عند المحققين، والصواب أنه مفعول مطلق ، والسبب في ذلك أن المفعول به (ماوقع عليه فعل فاعل) ، ومعنى هذا أنه يلزم أن يكون موجودا" قبل أن يحدث الفاعل به شيئا" ، نحو ضرب خالد زيدا" ، فـ (زيدا") كان موجودا" قبل أن يضربه خالد ، ولذلك فهو مفعول به لا محالة .

أما المفعول المطلق فالفاعل يوجده من عدم ، يقول عبد القاهر: " ... ألا ترى أنك إذا قلت : قمت قياما" ، كنت أخرجت القيام من العدم إلى الوجود ، وفعلته على الحقيقة ، وليس كذلك سائر المفعولات ، ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا" لم تكن أخرجت من العدم إلى الوجود شيئا" من زيد ، وإنما هو من خلق الله البتة ، وإنما أوقعت به أمرا" ، ولذلك قيل : المفعول به ، ألا ترى أنك عملت به الضرب ، ويعلم ضرورة أن المفعول على الحقيقة ما أخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود ، والمصدر به الصفة ، وإذا كان كذلك سمي المطلق [2] ".

وعلى ذلك إذا أعربنا (السموات) : مفعولا" به لزم أنها كانت تكون موجودة قبل خلق الله لها ، والحق أنها كانت عدما" محضا"

---

(1) المغني لابن هشام ٥٦٧

(2) المقتصد للإمام عبدالقاهر ١/ ٥٨٠

قبل ذلك ، فأوجدها الله - عز وجل - وماكان كذلك - كما بينت- يعرب مفعولا" مطلقا" ، إذ المفعول المطلق على الحقيقة : ماأخرجه الفاعل من العدم إلى الوجود ، يقول ابن النحوية:"(العالم) فى قولنا : خلق الله العالم : مصدر - يقصد مفعولا" مطلقا - لا مفعول به ، لأن المفعول به هو الذى كان موجودا" ، وأثر الفاعل فيه شيئا" آخر بفعله •

والمصدر - يعنى المفعول المطلق - هو الذى لم يكن موجودا" ، بل كان عدما" محضا" ، والفاعل موجده ، ومخرجه من العدم إلى الوجود بفعله ، و(العالم) فى قولنا : خلق الله العالم كذلك ، فكان مصدرا" (١) "•

وابن النحوية يقصد بالمصدر : أنه يعرب إعراب المصدر ، لأنه مفعول مطلق ، يقول السيوطى : "يرد عليه - يقصد على اشتراطهم فى المفعول المطلق أن يكون مصدرا" - نحو قولك : خلق الله السموات ، وخلق الله زيدا" ، فإن السموات ليس بمصدر وكذا (زيدا") ، وهو مفعول مطلق ، لا مفعول به ، كما نبه عليه ابن هشام فى المغنى ، وسبقه إليه الجرجانى ، وابن الحاجب ، وصاحب البسيط ، وألف فيه السبكى تأليفين ، وقد بسطت الكلام على ذلك فى حاشية المغنى (٢) "•

ويقول ابن هشام :"السابع عشر : قولهم فى نحو : (خلق الله السموات) إن (السموات) : مفعول به ، والصواب أنه مفعول مطلق ، لأن المفعول المطلق : ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك : ضربت ضربا" ، والمفعول به : ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا" بقولك (به) : كضربت زيدا" ، وأنت لوقلت : السموات مفعول ، كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا" ، ولو قلت :

---

(١) شرح الكافية لابن النحوية ورقة ٢٩

(٢) النكت للسيوطى ٥١٧/١

السموات : مفعول بها ، كما تقول : (زيد) : مفعول بـه لـم يصح. . . والذى غر أكثر النحويين فى هذه المسألة أنهـم يمثلـون المفعول المطلق بأفعال العباد ، وهم إنما يجرى على أيديهم إنشاء الأفعال ، لا الذوات ، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثا" ، ولو مثلوا بأفعال الله – تعالى – لظهر لهم أنه لا يختص بذلك ، لأن الله – تعالى – موجد للأفعال والذوات جميعا" ، لا موجد لهما فى الحقيقة سواه – سبحانه وتعالى – وممن قال بهذا الذى ذكرته الجرجانى وابن الحاجب فى أماليه [١] ".

وربما يتوهم متوهم أن (الأريكة) فى نحو (صنع النجار الأريكة) : مفعول مطلق – أيضا – لا مفعول به .

أقول – والله أعلم – هذه المسألة تختلف ، فإن النجار قد ركب أشياء قد أوجدها الله فى الكون ، فنتج عنها ما يسمى بالأريكة ، وعليه نستطيع القول أنه لم يوجدها من عدم فموادها الخام كانت موجودة قبل صنع النجار لها ، والموجد الحقيقى فى هذا كله إنما هو الله رب العالمين فتبارك الله أحسن الخالقين .

---

(١) المغنى لابن هشام ٥٦٧

# (باب المفعول فيه)

## ١ - ناصب الظرف فى قوله - تعالى -

## (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا")

اختلف النحاة فى ناصب كلمة (يوم) على الأقوال الآتية :

الأول : أنه منصوب بـ (يحذركم) ، أى يخوفكم عقابه فى ذلك اليوم ، وإلى هذا نحا أبو إسحاق الزجاج ، ورجحه حيث يقول:"ونصب (يوم تجد كل نفس) بقوله : (ويحذركم الله نفسه) ، كأنه قال : ويحذركم الله نفسه فى ذلك اليوم ويجوز أن يكون نصب على قوله :(وإلى الله المصير) يوم تجد كل نفس ، والقول الأول أجود(١) ".

ومعلوم أنه لا يجوز أن يكون منصوبا" بـ (يحذركم) المتأخرة، لأن واو النسق لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، إذ أنها لها الصدارة فى الكلام (٢) .

وقد نقل هذا الرأى ابن الشجرى فى أماليه (٣) عن مكى بن أبى طالب ، ثم غلطه ، فقال :"إنه لا يجوز أن يكون العامل فيه (يحذركم) لأن تحذير الله للعباد ، إنما يكون فى الدنيا دون الآخرة(٤) ".

أقول : هذا الرأى مجانب للصواب فعلا" ، لما ذكره ابن الشجرى ، وأيضا لطول الكلام الفاصل بين الظرف وعامله ، يقول السمين :"وعلى ماذكره أبو إسحاق يكون ما بين الظرف

---

(١) معانى القرآن للزجاج ٣٩٧/١

(٢) الدر المصون ١١٤/٣

(٣) ١٧٣/٣

(٤) الأمالى ١٧٣/٣

وناصبه معترضا" ، وهو كلام طويل والفصل بمثله مستبعد ، هذا من جهة الصناعة ، وأما من جهة المعنى فلا يصح ، لأن التخويف موجود ، واليوم موعود ، فكيف يتلاقيان [١] " لكن نسبة الخطأ إلى مكى غير مقبولة من ابن الشجرى ، إذ أن الرأى للزجاج - كما سبق - وليس لمكى ، ويكفيه أنه قد قال - بعد ذكره هذا الرأى - "وفيه نظر" [٢] وهذا يعنى أن الرأى ليس له ، وأنه ليس راجحا" عنده ، وربما قصد ابن الشجرى تخطئته فى قبوله هذا الرأى ، وإن كان مرجوحا" ، إذ أنه غير مقبول مطلقا" .

الثانى : أنه منصوب بـ (قدير) ، يقول مكى :"ويجوز أن يكون العامل فيه (قديرا) ، أى قدير فى يوم تجد" [٣] ، ويقول ابن عطية:"ويوم نصب على الظرف ، وقد اختلف فى العامل فيه ، فقال مكى بن أبى طالب : العامل فيه قدير" [٤] وقد رده ابن الشجرى فقال :"ولا يعمل فيه - أيضا - (قدير) ، لأن قدرة الله على الأشياء كلها ، لا تختص بزمان ، دون زمان " [٥] .

وهذا الكلام من ابن الشجرى فيه نظر ، يقول السمين :"لا يقال : يلزم من ذلك تقييد قدرته بزمان ، لأنه إذا قدر فى ذلك اليوم الذى يسلب كل أحد قدرته ، فلأن يقدر فى غيره بطريق أولى وأحرى "[٦] .

---

(١) الدر المصون ٣/١١٤

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكى ١/١٥٥

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/١٥٥

(٤) المحرر الوجيز ٣/٥٧

(٥) الأمالى ٣/١٦٩

(٦) الدر المصون ٣/١١٤

الثالث : أن يكون منصوبا" بـ (المصير) ، وهو رأى الزجاج [١]، وابن الأنبارى [٢] ، ومكى [٣] ، وغيرهم ، وقد ضعفه السمين فقال :"وهذا ضعيف على قواعد البصريين ، للزوم الفصل بين المصدر ومعموله بكلام طويل .

وقد يقال : إن جمل الاعتراض لا نبالى بها فاصلة ، وهذا من ذلك [٤] ".

الرابع : أن ينتصب بـ (اذكر) مقدرا" ، مفعولا" به ، لاظرفا" وهو الرأى الصحيح عند ابن الشجرى ، حيث يقول :".. فبقى أن يعمل فيه المضمر الذى هو اذكر ، وإن شئت قدرت (احذروا) يوم تجد كل نفس ، فنصبته نصب المفعول به ، كما نصبته فى تقدير (اذكر) على ذلك [٥] .

وقدر الطبرى الناصب له (اتقوا) [٦] وقد رده السمين بأن التقدير على خلاف الأصل مع إمكان الاستغناء عنه [٧] .

الخامس : أن العامل فيه ذلك المضاف المقدر قبل نفسه ، أى يحذركم الله عقاب نفسه يوم تجد ، فالعامل فيه عقاب ، يقول أبو البقاء :"وقيل : العامل فيه ويحذركم الله عقابه يوم تجد ، فالعامل فيه العقاب ، لا التحذير [٨] ".

وهو مردود بمثل ما رد به الرأى السابق .

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١/٣٩٩

(٢) البيان لابن الأنبارى ١/١٩٩

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكى ١/١٥٥

(٤) الدر المصون ١/١١٥

(٥) الأمالى الشجرية ٣/١٧٣ ، ١٧٤

(٦) تفسير الطبرى ٦/٣١٩

(٧) الدر المصون ٣/١١٥

(٨) الإملاء ١/١٣١

السادس : أنه منصوب بـ (تود) ، وهو الرأى الراجح ، لسلامته من مثل الاعتراضات السابقة ، قال الزمخشرى :" (يوم تجد) : منصوب بـ (تود) ، والضمير فى (بينه) لليوم ، أى يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها ، وشرها حاضرين تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمدا" بعيدا" [١] ٠

وهذا الذى ذكره الزمخشرى وجه ظاهر ، لاخفاء بحسنه ، لكن فى هذه المسألة خلاف ضعيف ، فجمهور البصريين [٢] والكوفيين على جوازها ، وذهب الأخفش والفراء [٣] إلى منعها ، وضابط هذه المسألة أنه إذا كان الفاعل ضميرا" عائدا" على شىء متصل بمعمول الفعل ، نحو : ثوبى أخويك يلبسان ، فالفاعل هو الألف ، وهو ضمير عائد على أخويك المتصلين بمفعول (يلبسان)، ومثله : غلام هند ضربت ففاعل (ضربت) ضمير عائد على (هند) المتصلة بـ (غلام) المنصوب بـ (ضربت) ، والآية من هذا القبيل ، فإن فاعل (تود) ضمير عائد على (نفس) المتصلة بـ (يوم) ، لأنها فى جملة أضيف الظرف إلى تلك الجملة، والظرف منصوب بـ (تود) ، والتقدير : يوم وجد ان كل نفس خيرها وشرها محضرين تود كذا وكذا ، احتج الجمهور على الجواز بالسماع ، وهو قول الشاعر :

أجل المرء يستحث ولا يد ٠٠ رى إذا يبتغى حصول الأمانى [٤]

ففاعل يستحث ضمير عائد على المرء المتصل بـ (أجل) ، المنصوب بـ (يستحث) ٠

---

(١) الكشاف ١/٤٢٣

(٢) الدر المصون ٣/١١٥

(٣) البحر المحيط ٢/٤٢٧

(٤) لم أعثر على من نسبه إلى قائله ٠ ينظر البحر ٢/٤٢٧ ، والدر المصون ٣/١١٦

واحتج المانعون بأن المعمول فضلة ، يجوز الاستغناء عنه ، وعود الضمير عليه فى هذه المسائل يقتضى لزوم ذكره ، فيتنـافى هذان السببان .

أقول اتباع السماع أولى .

## ٣ - ناصب الظرف فى قوله - تعالى -
## (يوم تبلى السرائر)

ذهب الزمخشرى إلى أنه منصوب بقوله : (رجع) يقول:"(يوم تبلى) منصوب بـ (رجعه) ، ومن جعل الضمير فى (رجعه) للماء ، وفسره برجعه إلى مخرجه من الصلب والترائب، أو إلى الحالة الأولى نصب الظرف بمضمر [١] "٠

وهذا يعنى أنه يجعل ناصب الظرف كلمة (رجعه) إذا كان الضمير فيها يعود إلى الإنسان ، فإذا عاد على الماء كان منصوبا" بـ (اذكر) مقدرا" ، وهذا الذى ذكره الزمخشرى قد تبعه فيه جماعة [٢] ، منهم أبو السعود وابن عاشور ، يقول أبو السعود فى تفسيره [٣] : "(يوم تبلى السرائر) [٤] ، أى يتعرف ويتصفح ما أسر فى القلوب من العقائد والنيات وغيرها وما أخفى من الأعمال ، ويميز بين ما طاب منها وما خبث ، وهو - أى يوم - ظرف لرجعه" ٠

ويبطل هذا الرأى أن كلمة (رجع) مصدر والمصدر يعمل بالحمل على فعله لشبهه به فى اللفظ والمعنى ، يقول ابن مالك : بفعله المصدر ألحق فى العمل ٠٠ مضافا او مجردا" أومع أل وما يعمل بالحمل ضعيف ، لا يقوى على العمل إلا إذا كان متصلا" بمعموله ، ولو جعلنا الظرف منصوبا" بما ذكر لكان قد

---

(١) ينظر الكشاف ٢٤١/٤

(٢) روح المعانى ٩٩/٣٠

(٣) ١٤١/٩ ، ١٤٢

(٤) سورة الطارق الآية (٩)

عمل المصدر مع فصله من معموله بأجنبي ، وهو خبر (إن) ، ومعموله - إضافة" إلى ما ذكر - بمنزلة الصلة من الموصول ، فلا يفصل بينهما ، إذ أنه عند العمل مؤول بـ (أن) والفعل ، أو (ما) والفعل ، فهو موصول حرفي ، والظرف من تمام صلته ، يقول الشيخ خالد الأزهرى [١] :"وبقى من شروط إعمال المصدر شروطه العدمية ، وهى ألا يكون مصغرا" ... ولا مضمرا" فلا يجوز ضربى زيدا" حسن وهو عمرا" قبيح خلافا" للكوفيين ... ولا مفصولا" من معموله بأجنبى فلا يقال : إن (يوم تبلى السرائر) معمول لرجعه ، لأنه قد فصل بينهما بالخبر ..."

ويقول الشيخ يس - معلقا" على قوله : ولا مفصولا" من معموله بأجنبى - "ولو كان المعمول ظرفا" ، كما فى الآية الشريفة ، والفاصل ظرفا" ، أو جارا" ومجرورا" ، كما فى قوله- تعالى - (كتب عليكم الصيام ، كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ، أياما" معدودات " .

فقد جعل الزمخشرى (أياما") متعلقة بـ (الصيام) منصوبة بها، وهو غير جائز ، إذ أنه قد فصل بينهما بالجار والمجرور فى قوله : (كما كتب) ، والفصل بهما يمنع العمل كغيرهما ، يقول ابن هشام :"... ونظير ما لزم الزمخشرى هنا ما لزمه ، إذ علق (يوم تبلى السرائر) بالرجع من قوله - تعالى - (إنه على رجعه لقادر) ، وإذ علق (أياما") بالصيام من قوله - تعالى - (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم ، لعلكم تتقون أياما" معدودات) ، فإن فى الأولى الفصل بخبر (إن) ، وهو (لقادر) ، وفى الثانى الفصل بمعمول كتب ، وهو (كما كتب)[٢].

---

(١) التصريح ٦٢/٢ ، ٦٣

(٢) المغنى ٦٩٩ ، ٧٠٠

فإن قيل : لعله يقدر (كما كتب) صفة للصيام ، فلا يكون متعلقا" بـ (كتب) •

قلنا : يلزم محذور آخر ، وهو "اتباع المصدر قبل أن يكمل متبوعه "•

وقيل : إن الظرف منصوب بـ (ناصر) بعده ، وتعقبه أبو حيان [١] فأفسده بقوله "••• فقال بعض النحاة العامل (ناصر) من قوله : (ولا ناصر) ، وهذا فاسد لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ، وكذلك (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها على المشهور المنصور" •

ويرى الطبرسى [٢] انه منصوب بـ (قادر) ، ورجحه مكى بن أبى طالب [٣] ، وابن عطية ، حيث نسب إليه أبو حيان أنه قال:"••• وكل هذه الفرق فرت من أن يكون العامل (لقادر) ، لأنه يظهر من ذلك تخصيص القدرة فى ذلك اليوم وحده ، فإذا تؤمل المعنى ، وما يقتضيه فصيح كلام العرب جاز أن يكون المعنى لقادر ، وذلك أنه قال إنه على رجعه لقادر على الاطلاق أولا" وآخرا" ، وفى كل وقت ، ثم ذكر – تعالى – وخصص من الأوقات الأهم على الكفار لأنه وقت الجزاء والوصول إلى العذاب، ليجتمع الناس إلى حذره ، والخوف منه[٤] "•

وضعف هذا الرأى جمهور المعربين ، ومنهم ابن هشام حيث يقول :"ولا ينتصب (يوم) بـ (قادر) ، لأن قدرته – تعالى – لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره [٥] "•

---

(١) البحر المحيط ٤٥٥/٨

(٢) روح المعانى ٩٩/٣٠

(٣) مشكل الإعراب ٨١١/٢

(٤) البحر ٤٥٥/٨

(٥) المغنى (٧٠٠)

ويقول الألوسى [١] :"ولم يعلقه جمهور المعربين به لأنه يوهم اختصاص قدرته - عز وجل - بيوم ، دون يوم ، كما قال غير واحد" •

ويرى العكبرى [٢] أنه منصوب بـ (اذكر) مقدرا" •

وأرى أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه المصدر السابق ، يقول الأشموني [٣] :"والوجه الجيد أن يقدر ليوم ناصب ، والتقدير: يرجعه يوم تبلى السرائر، ومنه قوله :

المن للذم داع بالعطاء فلا •• تمنن فتلقى بلا حمد ولامال [٤]

فليست الباء الجارة للعطاء متعلقة بالمن ، ليكون التقدير المن بالعطاء.داع للذم ، وإن كان المعنى عليه ، لفساد الإعراب لأنه يستلزم المحذورين المذكورين ، فالمخلص من ذلك تعلق الباء بمحذوف ، كأنه قيل : المن للذم داع المن بالعطاء ، فـ (المن) الثانى بدل من (المن) الأول فحذف وأبقى ما يتعلق به دليلا" عليه •

---

(١) روح المعانى ٩٩/٣٠

(٢) الإملاء ٢٨٥/٢

(٣) ٢٩٢/٢

(٤) السابق

## ٣ - (إذ) ، أصلها ونوعها ، وناصبها فى قوله - تعالى - (وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة قالوا) •

(إذ) : اسم ثنائى الوضع ، مبنى لشبهه بالحرف وضعا أو افتقارا" ، وهو ظرف زمان ماض ، كما أن (إذا) ظرف زمان للمستقبل ، وتقع بعده الجملة الاسمية ، نحو قام زيد إذ عمرو قائم، والفعلية كالآية المذكورة ، ولكنه يقبح أن يليها اسم بعده فعل نحو أقوم إذ زيد قام ، وإذا أضيف إلى مضارع أو عمل فيها صيرته (إذ) ماضيا ، ولا تجىء مفعولا" به ، ولا حرف تعليل ، ولا ظرف مكان ، ولا زائدة ، خلافا" لزاعمى [١] ذلك •

ولنعلم أنها تكون حرفا" عند سيبويه [٢] - رحمه الله - فى باب الشرط والجزاء بشرط اقتران (ما) بها ، وكأن (ما) الملازمة لها عوض من إضافتها فى أصلها ، نحو إذ ما تقم أقم•

واختلف فى إعراب (إذ) فى هذه الآية على عشرة أقوال :

**أحدها** : أنها زائدة ، وهو رأى أبى عبيدة حيث ، يقول " و(إذ): من حروف الزوائد [٣] " ، وقد نسبه الصفاقسى إليه وإلى ابن قتيبة ، يقول فى تفسيره :" ••• أحدها لأبى عبيدة وابن قتيبة : أنها زائدة ، وليس بشىء ، وكانا ضعيفين فى النحو" •

---

(١) البحر المحيط ١/١٣٧ ، والمجيد للسفاقس ١/١٨٦

(٢) الكتاب ١/٤٣٢

(٣) مجاز القرآن لأبى عبيدة ١/٣٦ ، ٣٧

أقول : ماكان ينبغى لأبى عبيدة ولا غيره أن يذهب هذا المذهب، إذ أن فيه نوع من التجرؤ على كتاب الله - عز وجل - لا نلجأ إلى مثله ما وجد عن ذلك مندوحة ، ومما يؤكد مجانبته للصواب فى هذا الرأى أن (إذ) اسم ، وزيادة الاسم ممنوعة عندالجمهور ، يقول الزجاج :"قال أبو عبيدة (إذ) هنا زائدة ، وهذا إقدام من أبى عبيدة ، لأن القرآن لا ينبغى أن يتكلم فيه إلا بغاية تجرى إلى الحق ، و(إذ) معناها الوقت ، وهى اسم ، فكيف يكون لغوا"... (١)؟"

ويقول النحاس (٢) :"قال أبوعبيدة : (إذ) زائدة ، وقال أبو جعفر : وهذا خطأ ، لأن (إذ) : اسم ، وهو ظرف زمان ليس مما يزاد" .

ويقول المرادى (٣) :"... أن تكون زائدة ، ذهب إلى ذلك أبوعبيدة وابن قتيبة ، وجعلا من ذلك قوله - تعالى - (وإذ قال ربك للملائكة) ، ومواضع أخر فى القرآن ، ومذهبهما فى ذلك ضعيف ، وكانا يضعفان فى علم النحو " .

الثانى : أنه منصوب بـ (اذكر) مقدرا" ، وهو رأى الجمهور ، يقول ابن عطية :"وقال الجمهور : ليست بزائدة ، وإنما هى معلقة بفعل مقدر تقديره : واذكر إذ قال (٤) ".

وهو أحد رأيى الزمخشرى ، يقول فى الكشاف :"و(إذ) نصب بإضمار (اذكر) ، ويجوز أن ينتصب بـ (قالوا) (٥) ".

---

(١) مجاز القرآن ١/١٠٨

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/١٥٦

(٣) الجنى الدانى (١٩١) ، (١٩٢)

(٤) المحرر الوجيز ١/١٦٢

(٥) الكشاف ١/٢٧١

وعليه أبو البقاء ، يقول :"قوله - تعالى - (وإذ قال) : هومفعول به ، تقديره واذكر إذ قال ، وقيل : هو خبر مبتدأ محذوف تقديره : وابتداء خلقي إذ قال ربك ... [١] ".

وذهب إليه مكي [٢] حيث يقول :"قوله - تعالى - (وإذ قال): هو مفعول به تقديره : واذكر إذ قال ..."

وهذا الرأي مردود بأن (إذ) لا تتصرف إلا بإضافة الزمان إليها ، نحو (يومئذ) ، وحينئذ ، ووقتئذ ، يقول الصفاقسي - بعد ذكر الرأي السابق في إذ - "وضعف بأنها لا تتصرف إلا بإضافة الزمان إليها [٣] ".

ويقول السمين :"ولا يتصرف إلا بإضافة الزمن إليه ، نحو يومئذ ، وحينئذ ، ولا يكون مفعولاً به ، وان قال به أكثر المعربين ، فإنهم يقدرون : اذكر وقت كذا ... [٤] " ومن أعربها مفعولاً به - أيضا - ابن هشام ، يقول في المغني :"... [٥] والثاني : أن تكون مفعولاً به ، نحو : (واذكروا إذ كنتم قليلاً فكثركم) [٦] .

والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل أن تكون مفعولاً بتقدير (اذكر) ، نحو :(وإذ قال ربك للملائكة) [٧] ، (وإذ قلنا للملائكة) [٨] ، (وإذ فرقنا بكم البحر) [٩] ".

---

(١) الإملاء ٢٧/١

(٢) مشكل الإعراب ٨٥/١

(٣) المجيد ١٨٧/١

(٤) الدر المصون ٢٤٧/١

(٥) المغني (١١١)

(٦) سورة الأعراف من الآية (٨٦)

(٧) سورة البقرة من الآية (٣٠)

(٨) سورة البقرة من الآية (٣٤)

(٩) سورة البقرة من الآية (٥٠)

وواضح أن هذا الكلام مردود بما نقلناه عن الصفاقسى والسمين ٠

الثالث : أنها ظرف لـ (اذكر) مقدرا" ، نسبه ابن هشام لجماعة ، ورده بقوله :"وبعض المعربين يقول فى ذلك : إنه ظرف لـ (اذكر) محذوفا" ، وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه"– يقصد على أنه مفعول به ، لا على أنه ظرف لشىء آخر ٠

الرابع : أنه منصوب بـ (خلقكم) المتقدم فى قوله :(اتقوا ربكم الذى خلقكم) ، والواو زائدة ، وهو مردود – أيضا – يقول أبو حيان :"وذهب بعضهم إلى أنه معمول لـ (خلقكم) من قوله:(اعبدوا ربكم الذى خلقكم) (إذ) قال ربك ، فتكون الواو زائدة ، ويكون قد فصل بين العامل والمعمول بهذه الجمل التى كادت أن تكون سورا" من القرآن ، لاستبداد كل آية بما سيقت له ، وعدم تعلقها بما قبلها التعلق الإعرابى [(١)] " ٠

ويقول السمين :"٠٠ أنه منصوب بـ (خلقكم) المتقدم فى قوله:(اتقوا ربكم الذى خلقكم) ، والواو زائدة ، وهذا ليس بشىء لطول الفصل [(٢)] "٠

وكذا رده الصفاقسى ، بقوله :"٠٠٠ ورد بأن فيه زيادة الواو، والفصل الكثير بالجمل المستقلة [(٣)] "٠

الخامس : أنها ظرف فى موضع رفع خبرا" لمبتدأ محذوف ، أى مبتدأ خلقكم (إذ) [(٤)] ٠

---

(١) البحر المحيط ١/١٣٩

(٢) الدر المصون ١/٢٤٩

(٣) المجيد ١/١٨٧

(٤) المجيد ١/١٨٧

السادس : أنها فى موضع نصب ، والعامل فيها فعل مقدر ، أى ابتدأ خلقكم (إذ) [١] .

وضعف هذان الرأيان بأن ابتداء خلقنا لم يكن هذا الوقت ، والعامل فى الظرف لابد أن يقع فيه ، يقول السمين :"وهذان ضعيفان ، لأن وقت ابتداء الخلق ليس وقت القول – وأيضا – فإنه لا يتصرف [٢] " .

السابع : أنها بمعنى (قد) ، وهو رأى السجاوندى ، يقول فى عين المعانى :"(وإذ) ، أى وقد [٣] ".

وقد ذكره المرادى ، ثم رده ، حيث يقول :"وزاد بعضهم لـ (إذ) قسما" سابعا" ، وهو أن تكون بمعنى (قد) ، وجعل (إذ) فى قوله :(وإذ قال ربك) بمعنى (قد) [٤] ، وليس هذا القول بشىء ، والله أعلم".

وكذا رده أبو حيان بقوله :"وذهب بعضهم إلى أنها بمعنى (قد) ، التقدير : وقد قال ربك ، وهذا ليس بشىء [٥] ".

الثامن : أنها فى موضع نصب بـ (أحياكم) ، أى هو الذى أحياكم (إذ).

يقول الصفاقسى :"ورد بأن الإحياء لم يكن واقعا" فى هذا الوقت ، وبأن حذف الموصول وصلته ، وإبقاء معمول الصلة ، وذلك لا يجوز [٦] ".

---

(١) المجيد ١/١٨٧

(٢) الدر المصون ١/٢٤٩

(٣) ينظر ١/٢٣٩

(٤) الجنى الدانى (١٩٢)

(٥) البحر المحيط ١/١٣٩

(٦) المجيد ١/١٨٧

وكذا رده أبو حيان بقولـه :"وهذا ليس بشـيء ، لأنـه حـذف بغير دليل ، وفيه أن الإحياء ليس واقعا" وقت قول الله للملائكة ، وحذف الموصول وصلته ، وإبقاء معمول الصلة (١) ".

التاسع : أنها منصوبة بـ (قال) بعدها ، يقول السمين :"وهو فاسد ، لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف (٢) ".

العاشر : أنهـا منصوبـة بـ (قـالوا أتجعل فيهـا) ، أى قـالوا ذلك القول وقت قـول اللـه – تعـالى – لهم : إنـى جـاعل فـى الأرض خليفة ، وهذا أسهل الأوجه وأحسنها ، يقول أبـو حيـان – بعد مـا ذكر الثمانية أوجه السابقة باستثناء الثـالث – :"فهذه ثمانيـة أقـوال يجب أن يـنزه كتـاب اللـه عنهـا ، والـذى تقتضيـه العربيـة نصبـه بقوله:(قالوا : أتجعل) ، أى وقت قول الله للملائكة إنى جاعل فـى الأرض ، قـالوا : أتجعل ، كمـا تقـول فـى الكـلام : إذ جئتنـى أكرمتك ، أى وقت مجيئك أكرمتـك ، وإذ قلت لـى كذا قلت لـك كذا، فانظر الى حسن هذا الوجه السهل الواضح ، وكيف لم يوفـق أكثر الناس إلى القول به ، وارتبكوا فـى دهيـاء ، وخبطـوا خبـط عشواء (٣) ".

ومما يؤكد وجوب تنزيـه كتـاب اللـه عن الآراء السـابقة ، وصحة هذا الرأى الأخير قـول الصفاقسـى – بعد سرده لـلآراء السابقة وتقييدها – " والأصح أنـه ظـرف والعـامل فيـه قـالوا من قوله – تعالى – قالوا : أتجعل فيها ... (٤) ".

---

(١) البحر المحيط ١/١٣٩

(٢) الدر المصون ١/٢٤٩

(٣) البحر المحيط ١/١٣٩

(٤) المجيد ١/١٨٧

ومما يدل دلالة قاطعة على عدم صحة الأراء السابقة ، وصواب هذا الأخير قول الألوسى :" .. وهذه عدة [١] أقوال بعضها غير صحيح والبعض فيه تكلف ، فاللائق أن تجعل منصوبة بـ (قالوا) الآتى ، وبينهما تناسب ظاهر ، والجملة فيها عطف على ماقبلها عطف القصة على القصة ، وأنت تعلم أن المشهور هو الرأى الأخير" .

---

(١) روح المعانى ٢١٨/١

# نوع الاستثناء، وإعراب المستثنى فى قوله - تعالى - (لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله) •

لما بين - سبحانه - اختصاصه بالقدرة التامة الفائقة العامة، أتبعه بما هو كاللازم له ، وهو التفرد بعلم الغيب [1] •

و(من) فاعل (يعلم) ، والظرف : صلتها ، أى لا يعلم الذى ثبت واستقر فى السموات والأرض ، وهم الملائكة والإنس من الغيب شيئا" ، وهذه الآية حجة على من صدق منجما" [2] ، ولفظ الجلالة مبتدأ خبره محذوف ، تقديره لكن الله يعلمه [3] ، و(إلا) بمعنى (لكن) ، وجعله جمع (بدلا") من (من) ، والاستثناء منقطع عند الزمخشرى ، يقول فى كشافه [4] :"فإن قلت : لم رفع اسم الله ، والله يتعالى أن يكون ممن فى السموات والأرض ؟

قلت : جاء على لغة تميم ، حيث يقولون : مافى الدار أحد إلا حمار ، يريدون ما فيها إلا حمار ، كأن أحدا" لم يذكر ••• فإن قلت : ما الداعى إلى اختيار المذهب التميمى على الحجازى؟

---

(١) البيضاوى ٢/٨٥

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢/٥٣٠

(٣) الجمل ٣/٣٢٤

(٤) ٣/١٥٦ ، وينظر أوضح المسالك ٢/٢٦٣

قلت : دعت إليه نكتة سرية ، حيث أخرج المستثنى مخرج قوله : (إلا اليعافير) بعد قوله :(ليس بها أنيس)[١] ، ليئول المعنى إلى قولك : إن كان الله ممن في السموات والأرض ، فهم يعلمون الغيب ، يعني أن علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون الله منهم ، كما أن معنى مافى البيت : إن كانت اليعافير أنيسا" ، ففيها أنيس بتا" للقول بخلوها عن الأنيس".

وجيل ابن الأنباري الرفع - راجحا" ، فقال :"(الله) مرفوع على البدل من (من) ، وكان الرفع هو الوجه ، لأنه استثناء من منفي " [٢] وهذا يعني أن الاستثناء عنده متصل ، لكنه لم ينص عليه صراحة ، وهو معنى ما قاله الفراء :"وقوله : (قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله) [٣] رفعت ما بعد إلا لأن الذي قبلها جحد ، وهو مرفوع ، ولو نصبت كان صوابا" ، وفي إحدى القراءتين (مافعلوه إلا قليلا" منهم) [٤] بالنصب ، وفي قراءتنا - بالرفع - وكل صواب " [٥] .

ويقول الفخر الرازي :"اعلم أنه - تعالى - لما بين أنه المختص بالقدرة ، فكذلك بين أنه هو المختص بعلم الغيب ، وإذا ثبت هذا ثبت أنه هو الإله المعبود ... فإن قيل : الاستثناء

---

(١) يقصد قول الشاعر : وبلدة ليس بهـا أنيس

إلا اليعافير وإلا العيس

فالاستثناء فيه منقطع ، لأن اليعافير جمع (يعفور) ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس جمع (أعيس) ، أو عيساء ، وهي الإبل البيض ليست أنيسا" لأحد ، أي أنها جنس آخر ، لذا كان الاستثناء منقطعا .

أوضح المسالك ٢/٢٦١

(٢) البيان ٢/٢٢٦

(٣) سورة النمل من الآية (٦٥)

(٤) سورة النساء من الآية (٦٦)

(٥) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٨

حكمه إخراج ما لولاه لوجب أو لصح دخوله تحت المستثنى منه، ودلت الآية ههنا على استثناء الله - سبحانه وتعالى - عمن فى السموات والأرض ، فوجب كونه ممن فى السموات والأرض ، وذلك يوجب كونه - تعالى - فى المكان ٠

والجواب أن هذه الآية متروكة الظاهر ، لأن من قال إنه - تعالى - فى المكان زعم أنه فوق السموات ، ومن قال : إنه ليس فى مكان فقد نزهه عن كل الأمكنة ، فثبت بالإجماع أنه - تعالى- ليس فى السموات والأرض ، فإذا" وجب تأويله ، فنقول : إنه - تعالى - ممن فى السموات والأرض ، كما يقول المتكلمون: الله - تعالى - فى كل مكان على معنى أن علمه فى الأماكن كلها ، لا يقال : إن كونه فى السموات والأرض مجاز ، وكونهم فيهن حقيقة ، وإرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا" غير جائزة ، لأنا نقول : كونهم فى السموات والأرض - كما أنه حاصل - حقيقة وهو حصول ذواتهم فى الأحياز ، فكذلك حاصل مجازا" ، وهو كونهم عالمين بتلك الأمكنة ، فإذا حملنا هذه الغيبة على المعنى المجازى ، وهو الكون فيها بمعنى العلم دخل الرب- سبحانه وتعالى - والعبيد فصح الاستثناء" (١) وهذا يعنى أن الاستثناء عنده متصل ، لا منقطع ٠

وقال العكبرى :"٠٠٠ وقيل (إلا) بمعنى (غير) ، وهى صفة لـ (من) (٢) "٠

وقال ابن هشام :"وقال ابن مالك ٠٠٠ إن الظرف ليس متعلقا بالاستقرار ، لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز ، فإن الظرفية المستفادة من (فى) حقيقة بالنسبة إلى غير الله - سبحانه - وتعالى ، ومجاز بالنسبة إليه - تعالى - وإما حمل

---

(١) تفسير الفخر الرازى ٢١١/٢٤

(٢) الاملاء ١٧٤/٢

قراءة السبعة على لغة مرجوحة ، وهى إبدال المستثنى المنقطع - كما زعم الزمخشرى - فإنه زعم أن الاستثناء منقطع ، والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر : قل لا يعلم من يذكر فى السموات والأرض ، ومن جواز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحدة ، واحتج بقولهم : (القلم أحد اللسانين) [١] ٠

وذكر الشيخ خالد أن الصفاقسى جوز أن يكون الاستثناء فى الآية متصلاً ، والظرفية فى حقه - تعالى - مجازية ، وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية ، فيرتفع على البدل ، أو عطف البيان [٢] ٠

وذكر ابن هشام أنه يجوز أن يقدر (من) مفعولاً به ، و(الغيب) بدل اشتمال ، و(الله) : فاعل والاستثناء مفرغ ٠

والتحقيق أن هذه الآراء جميعها مخالفة للصواب أما رأى الزمخشرى فمردود :

أولاً : بأن الاستثناء إذا كان منقطعاً وجب فيه النصب عند الحجازيين ، وهو الأرجح عند بنى تميم ، وجواز الرفع على الإتباع لغة ضعيفة للتميميين ، لا ينبغى أن يخرج عليها كلام أحكم الحاكمين ٠

يقول ابن هشام :"وإن كان الاستثناء منقطعا ، فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا" ٠٠٠ وإن أمكن تسليطه ، فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة (مالهم به من علم إلا اتباع الظن) ، وتميم ترجحه ، وتجيز الإتباع ٠٠٠ وحمل عليه الزمخشرى (قل لا يعلم) الآية [٣] ٠

---

(١) المغنى ٥٨٦/٥٨٧

(٢) التصريح ٣٥٤/١

(٣) أوضح المسالك ٢٦١/٢

ثانيا : بنى الزمخشرى رأيه على أن الله يتعالى أن يكون ممن فى السموات والأرض ، وهذا خطأ أراد به نصرة مذهبه الاعتزالى ، وهو نفى صفة العلو بالنسبة لله - عزوجل - فهى ثابتة له - سبحانه - إضافة إلى أنه قد أطلق على نفسه أنه فى السماء صراحة ، فقال (أأمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض) - كما أطلق عليه رسوله مثل ذلك ، فقال - صلى الله عليه وسلم - (ارحموا من فى الأرض يرحمكم من فى السماء) ، ولا يلزم أن يكون هذا الإطلاق مجازا" ، بل حقيقة تليق بجلاله ، ولا يشابهه فيها شىء من مخلوقاته ، وهذا كما يطلق عليه أنه سميع بصير عليم ، قدير مريد حقيقة" ، ويطلق ذلك على خلقه حقيقة ، والحقيقة المختصة به لا تماثل الحقيقة التى لخلقه ، فتناول الإطلاق بالنسبة لهما ، لا يستلزم تماثلهما حتى يفر منه إلى المجاز ، وهذا رد على الرازى - أيضا - الذى صرف الآية من أول الأمر عن ظاهرها ، ومعلوم أن التأويل خلاف الأصل ، وبخاصة إذا وجدت عنه مندوحة .

كذا أقول : من أين أتى الإجماع للعلامة الرازى أن الله - تعالى - ليس فى السموات والأرض ؟ وكيف يتأتى هذا مع إطلاق الله على نفسه بأنه فى السماء وإطلاق رسوله - صلى الله عليه وسلم - عليه ذلك - أيضا - ، وقد ذكر ابن القيم[١] - رحمه الله - أن ((من) فى السموات والأرض) فى الآية أبلغ صيغ العموم ، وليس المراد بها معينا" حتى يرفضونه ، فهى قوة (أحد) المنفى بقولك لا يعلم أحد الغيب إلا الله ، وأتى - سبحانه- فى هذا بذكر السموات والأرض تحقيقا" لإرادة العموم ، والإحاطة، فالكلام مؤد معنى : لا يعلم أحد الغيب إلا الله ، وإنما نشأ الوهم فى ظن الجميع من أن الظرف هنا للتخصيص والتقييد، وليس كذلك ، بل لتحقيق الاستغراق ، والإحاطة .

---

(١) بدائع الفوائد ٣/٦٤

وعلى هذا أقول الصواب أن هذا الاستثناء متصل وليس كما زعموا ، فليس فى الآية استعمال اللفظ فى حقيقته ومجازه ، بل هو حقيقة فى المخلوقين ، وفى الخالق - جل فى علاه - وإن اختلفت حقيقة كل منهما •

وأما القول المنسوب إلى ابن مالك من أن الظرف متعلق بفعل غير (استقر) من الأفعال المنسوبة إلى الله ، وإلى المخلوقين حقيقة كـ :(ينكر) إلى آخره فهو مردود بأن حذف عامل الظرف لا يجوز إلا إذا كان كونا" عاما" ، أو استقرارا" عاما" ، فإذا كان استقرارا" أو كونا" خاصا" مقيدا" لم يجز حذفه إلا إذا دل عليه دليل ، وعلى هذا جاء مصرحا" به فى قوله - تعالى - (فلما رآه مستقرا" عنده) ، لأن المراد به الاستقرار الذى هو الثبات واللزوم ، لا مطلق الحصول عنده فكيف يسوغ حذف عامل الظرف فى موضع ليس بمعهود حذفه فيه •

وأما قولهم : إن (فى السموات) حقيقة بالنسبة للمخلوقين مجاز بالنسبة لله - سبحانه - فمردود بأن اجتماع الحقيقة والمجاز فى لفظ واحد لا يجوز على الرأى الصحيح ، إذ لا دليل عليه ، وأما احتجاجهم بقول العرب : (القلم أحد اللسانين) فليس بشيء ، لأن اللسانين اسم مثنى ، فهو قائم مقام النطق باسمين [1] أريد بأحدهما الحقيقة ، وبالآخر المجاز ، والمجوز له جماعة منهم أهل الأصول من أتباع الإمام الشافعى [2] •

---

(١) بدائع الفوائد ٦٤/٣

(٢) يس على التصريح ٣٥٤/١

## (باب الجار والمجرور) ، ويحتوى على :

## ١ – متعلق الباء فى البسملة

اختلف النحويون فى ذلك ، فذهب البصريون [١] إلى أنه اسم، وذهب الكوفيون [٢] إلى أنه فعل ، ثم اختلف كل من الفريقين، فذهب بعض البصريين [٣] إلى أنه مبتدأ محذوف هو وخبره ، وبقى معموله ، وتقديره : ابتدائى باسم الله كائن ، أو مستقر ، أو قراءتى باسم الله كائنة أو مستقرة ، وفيه نظر من حيث إنه يلزم عليه جعل المصدر عاملا" ، وهو محذوف ، يقول مكى – معلقا" على هذا الرأى – "ولا يحسن تعلق الباء بالمصدر، الذى هو مضمر ، لأنه يكون داخلا" فى صلته ، فيبقى الابتداء بغير خبر [٤] " وهو ليس بشىء ، لأن أصحاب هذا الرأى قصدوا أن الجار والمجرور متعلق بالمصدر الذى هو مبتدأ ، والخبر محذوف ، فيكون المبتدأ والخبر محذوفين ، ولم يبق إلا معمول المبتدأ ، فلا معنى لقوله :"فيبقى الابتداء بغير خبر" ، لأنهم قدروه (كائنا") أو مستقرا" ، والصحيح أن عدم جواز هذا الرأى مرده إلى أن المصدر يعمل بالحمل على الفعل ، يقول ابن مالك :

**بفعله المصدر ألحق فى العمل ٠٠ مضافا او مجردا أو مع أل [٥]**

فهو عامل ضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ، كما لا يقوى عليه وهو مفصول ، يقول الشيخ خالد :"وبقى من شروط إعمال المصدر شروطه العدمية ، وهى ألا يكون مصغرا" ، فلا

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ٤/١

(٢) المحرر الوجيز ٥٤/١

(٣) الدر المصون ٢٢/١

(٤) مشكل إعراب القرآن لمكى ٦٦/١

(٥) الأشمونى ٢٨٣/٢

يجوز : أعجبنى ضربيك زيدا" ، ولا مضمرا" فلا يجوز ضربى زيدا" حسن وهو عمرا" قبيح ، خلافا" للكوفيين ولا محدودا" ... ولا محذوفا" ، فلا يقال إن باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره : ابتدائى ، خلافا" لقوم ، ولا مفصولا" من معموله بأجنبى[١] " .

وقد رده الألوسى - أيضا" - بكثرة الحذف ، حيث يقول:[٢] وذهب البعض إلى تقدير (ابتدائى) - مثلا - وفيه زيادة إضمار ، لوجوب إضمار الخبر حينئذ ، فيكون المضمر ثلاث كلمات[٣] " .

وذهب فريق آخر من البصريين[٤] إلى أن المتعلق خبر حذف هو ومبتدؤه - أيضا - ، وبقى معمولة قائما" مقامه ، والتقدير : ابتدائى كائن باسم الله ، أو قراءتى كائنة باسم الله ، نحو : زيد بمكة ، فهو على الأول منصوب المحل ، وعلى الثانى مرفوعه ، لقيامه مقام الخبر ، وهذا الرأى غير مقبول - أيضا - بسبب كثرة الحذف ، كما فى الأول .

وذهب الكوفيون إلى أن متعلقه فعل ، لكنهم اختلفوا ، فبعضهم قدره مقدما" ، وبعضهم جعله مؤخرا" وآخرون قدروه عاما" ، وجماعة حكموا عليه بالخصوص ، وطائفة قد جعلته أمرا" ، وأخرى قالت إنه ماض .

---

(١) التصريح ٦٢/١ ، ٦٣

(٢) روح المعانى ٤٩/١

(٣) روح المعانى ٤٩/١

(٤) الدر المصون ٢٢/١

ووجهة نظر من جعله قبل الجار والمجرور أنه عامل والأصل فى العامل أن يكون مقدما" على معموله ، وكونه عاما" نحو أبتدىء ، مؤيد بوجوه (١) :

الأول : أن فعل الابتداء يصح تقديره فى كل تسمية ، دون فعل القراءة ، وتقدير العام أولى .

الثانى : أنه مستقل بالغرض من التسمية ، وهو وقوعها مبتدأ ، فتقديره أوقع بالمحل .

الثالث : ظهور فعل الابتداء فى قوله - صلى الله عليه وسلم - (كل أمر ذى بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أقطع ) .

وقد قدره الزجاج ماضيا" عاما ، حيث قال :"الجالب للباء معنى الابتداء ، كأنك قلت : بدأت بسم الله الرحمن الرحيم ، إلا أنه لم يحتج لذكر بدأت ، لأن الحال تنبىء أنك مبتدىء (٢) ".

أما الفراء فقد جعله أمرا" خاصا" ، وتقديره عنده : اقرأ أنت بسم الله ، نسبه إليه السمين (٣) والألوسى (٤) ، ولم أعثر عليه فى معانيه .

وممن قدره متأخرا" الزمخشرى ، حيث قال :"فإن قلت : بم تعلقت الباء ؟

قلت بمحذوف ، تقديره : بسم الله أقرأ ، أو أتلو لأن الذى يتلو التسمية مقروء ...(٥) ".

---

(١) روح المعانى ٤٩/١

(٢) معانى القرآن للزجاج ٣٩/١

(٣) الدر المصون ٢٣/١

(٤) روح المعانى ٤٨/١

(٥) الكشاف (٢٦/١)

ثم بين السبب فى ذلك ، وهو إفادة الاختصاص لأن البسملة وقعت ردا" على الكفرة الذين كانوا يبدؤن بأسماء آلهتهم ، كقولهم: باسم اللات ، باسم العزى ، واستحسنه السمين (١) ، وقد رده الألوسى (٢) بقوله :"وإن تقديره مؤخرا" مؤخر عن ساحة التحقيق ، لأنه إما أن يقدر بعد الباء ، أو بعد اسم ، أو بعد اسم الله ، أو بعد البعد ، أما تقديره بعد الباء فلا يقوله من عرف الباء، وأما بعد الاسم فلا ستلزامه الفصل ولو تعقلا" ، حيث أوجبوا الفصل هنا بين المتضايفين وأما بعد اسم الله فلا ستلزامه الفصل كذلك بين الصفة والموصوف ، وأما بين الصفتين ، فيتسع الخرق(٣)".

وعليه نخلص بأن الصواب ماذهب إليه الأكثرون ، وهو أنه عام مقدم ، وبه يحصل الاختصاص – أيضا – المقصود عند من قدره مؤخرا" .

ومما ينبغى ذكره فى هذا المقام أن الباء فى البسملة زائدة عند ابن خالويه (٤) ، وعند الكسائى (٥) لا موضع لها من الإعراب، لأنها أداة ، وليس بشىء .

وأيضا قالوا (٦) : لحذف العامل فى بسم الله فوائد منها :

---

(١) الدر المصون ١/٢٣

(٢) روح المعانى ١/٥٠

(٣) روح المعانى ١/٥٠

(٤) إعراب ثلاثين سورة ٩

(٥) السابق

(٦) نتائج الفكر ٥٥ ، وبدائع الفوائد ١/٢٥

١ - أنه موطن لا ينبغى أن يتقدم فيه سوى ذكر الله ، فلو ذكرت الفعل ، وهو لا يستغنى عن فاعله لكان ذلك مناقضا للمقصود ، فكان فى حذفه مشاكلة اللفظ للمعنى .

٢ - أن الفعل إذا حذف صح الابتداء بالتسمية فى كل عمل وقول وحركة ، وليس فعل أولى بها من فعل .

٣ - أن إضمار الفعل وحذفه أكثر ما يكون فى الأمر نحو ، (إياك والطريق) الطريق ، ونحو ذلك ، والمتكلم بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) هو الله - سبحانه - وهو أمر عباده بالابتداء بها فى كل سورة من القرآن .

# ٣ - دلالة (من) على ابتداء الغاية

تأتى (من) لابتداء الغايـة مكانـا" [١] ، نحـو قولـه - تعـالى - (سبحان الذى أسرى بعبده ليلا" مـن المسـجد الحـرام إلـى المسـجد الأقصى) [٢] وزمانا" [٣] ، نحو قولـه - سبحانه - (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) [٤] ، وأشـخاصا" [٥] ، كمـا فـى قولـه - عز وجل - (إنـه من سليمان) [٦] ، وغير ذلك ، نحـو : قرأت القرآن من أول سورة البقرة إلى آخرها ، وقد اعتـذر الشـاطبى - كما نسبه إليـه يس - عن ابن مـالك فـى أنـه اقتصـر فيها علـى الزمان والمكان ، بقوله :"يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الأصل ، ومـا سـواه راجـع إليـه بالمجـاز ، فكأنـه جعـل الأشخاص أماكن بالتأويل لملازمـة الأمـاكن لهـا ، إذ لا يقـال من فلان إلى فلان ، إلا ولهما مكانان بينهما مسـافة ، ويصـل الكتـاب من أحد المكانين إلى الآخر [٧] ".

ومؤدى كلام الشاطبى أن الاعتراض على الناظم فى كونه لم يذكر ابتداء الغاية فى الأشخاص ، وأيا كـان الأمـر فالعلامـة ابـن مالك قد نص على هـذه المعانى جميعهـا فـى التسـهيل وشـرحه ، يقول :"... وتكون (من) - أيضا - لابتداء الغاية فى غير مكان

---

(١) شرح الألفية لابن عقيل ١٥/٣

(٢) سورة الإسراء من الآية (١)

(٣) الجنى الدانى (٣٠٩)

(٤) التوبة من الآية رقم ١٠٨

(٥) رده بعضهم إلى ابتداء الغاية فى الأماكن . ينظر حاشية يس على التصريح ٨/٢ ، وحاشيته على قطر الندى ١٦٣/٢

(٦) النمل من الآية ٣٠

(٧) حاشية يس على قطر الندى ١٦٣/٢

ولا زمان ، كقولك :... أعطيت الفقراء من درهم إلى دينار ، ولذلك قلت - أى فى التسهيل - (لابتداء الغاية مطلقا) ، ولم أقل فى الزمان والمكان وأشار سيبويه (١) إلى هذا فقال : وتقول إذا كتبت كتابا" : من فلان إلى فلان ، فهذه الأسماء سوى الأماكن بمنزلتها (٢) ".

وهذا الاعتذار إنما هو عن الناظم فى ألفيته ، حيث قال :
بعض وبين وابتدىء فى الأمكنه
.. بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه (٣)
ولم يذكر الأشخاص فاعتذر عنه العلامة الشاطبى ، وكان عليه أن يتتبع تلك المسألة فى كتبه المختلفة ، إذ أنه من المعروف عن الناظم أنه يستدرك فى كتبه المختلفة ما فاته فى إحداها ، بل أحيانا" يتراجع عن رأى ، ويجعل الأول نسيا" منسيا" ، لذلك ألفت أبحاث بعنوان المسائل المتعارضة فى كتب ابن مالك .

ومجيئها لابتداء الغاية فى المكان وما أشبهه متفق عليه (٤) ، وأما دلالتها على ابتداء الغاية الزمانية فقد اختلفوا فيه ، يقول ابن مالك :"ومجيئها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه ، فبعض النحويين منعه وبعض أجازه (٥) " ، ويقول ابن الأنبارى :"ذهب الكوفيون إلى أن من يجوز استعمالها فى الزمان والمكان وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها فى الزمان (٦) " ويقول أبو حيان :"ولا تكون لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين ، وقد كثر ذلك فى

---

(١) الكتاب (٢/٣٠٧)

(٢) شرح ابن مالك على تسهيله ٣/١٣٣

(٣) ينظر شرح الألفية لأبن عقيل ٣/١٥

(٤) الجنى الدانى (٣٠٨)

(٥) شرح ابن مالك على تسهيله ٣/١٣٠

(٦) الإنصاف ٣٧٠

كلام العرب نثرها ونظمها وقال به الكوفيون والمبرد وابن درستويه [١] " ، ويقول المرادى - ذاكرا" معانى من - "الأول : ابتداء الغاية فى المكان اتفاقا" ... وكذا فيما نزل منزلة المكان... وفى الزمان عند الكوفيين [٢] ".

ويقول ابن يعيش :"ولا تكون من عند سيبويه إلا فى المكان وأبو العباس المبرد يجعلها ابتداء كل غاية ، وإليه يذهب ابن درستويه وغيره من البصريين ... وقد أجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان [٣] ".

وفى قول ابن يعيش :"ولا تكون (من) عند سيبويه إلا فى المكان" نظر ، ففى كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه، فأما التصريح بجوازه فقوله - فى باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف - "ومن ذلك قول العرب : من لد شولا" فإلى إتلائها .

نصب لأنه أراد زمانا ، والشول لا يكون زمانا" ولا مكانا" ، فيجوز فيها الجر ، كقولك : من لدن صلاة العصر إلى وقت كذا، وكذا من لد الحائط إلى مكان كذا ، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا ، إذا عمل فى الشول ، كأنك قلت : من لد أن كانت شولا" إلى إتلائها [٤] " ، يقول ابن مالك - معقبا" على قول سيبويه - :"هذا نصه فى هذا الباب ، وفيه تصريح بمجيء من لابتداء غاية الزمان ، ولابتداء غاية المكان[٥]".

---

(١) الارتشاف ٢/٤٤١

(٢) الجنى الدانى ٣٠٨

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨/١٠ ، ١١

(٤) الكتاب (١/٣٤) ، وانظره - أيضا ٢/٣٠٧ ، ٣٠٨

(٥) شرح ابن مالك على تسهيله ٣/١٣١

وقال – فى باب عدة ما يكون عليه الكلم – "وأما من فتكون لابتداء الغاية فى الأماكن [١] " ثم قال :"وأما مذ فتكون لابتداء الغاية فى الأيام والأحيان ، كما كانت فيما ذكرت لك ، ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها [٢] " وكأن ابن يعيش لم ينظر الا هذا النص الأخير عن سيبويه فاعتمده •

كذلك ينبغى أن نعلق على قول ابن الأنبارى : إن المانعين لدخولها على الزمان هم البصريون ، فالتحقيق – كما هو واضح من النصوص السابقة – أن المنع لأكثر البصريين لا لجميعهم ، يقول يس فى حاشيته :"قوله :(أوزمانا) عند الكوفيين والأخفش وابن درستويه ، ومنع ذلك أكثر البصريين [٣] " إذن كيف ينسب المنع إلى البصريين ، ومنهم الأخفش وابن درستويه ، وقد تبعا الكوفيين فى هذه المسألة •

ووجهة نظر المانعين قد ذكرها ابن الأنبارى فقال :"قالوا : أجمعنا على أن من فى المكان نظير (مذ) فى الزمان ، لأن (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى الزمان ، ألا ترى أنك تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول : (ما سرت من بغداد) ، فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول ما سرت مذ بغداد ، فكذلك لا يجوز أن تقول ما رأيته من يوم الجمعة [٤] " •

وهذا المعنى قد ذكره سيبويه – كما سبق – وأما المجوزون فقد احتجوا على ما ذهبوا إليه بقوله – تعالى – (المسجد أسس

---

(١) الكتاب

(٢) الكتاب

(٣) ينظر حاشية يس على شرح قطر الندى (١٦٣/١)

(٤) الإنصاف ٣٧١

على التقوى من أول يوم ) ، والحديث - (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة ) [١] ، وقول زهير بن أبى سلمى :

لمـــن الديـار بقنـــة الحجر
أقوين من حجج ومن دهــــر[٢]

وقول النابغة الذبيانى :

تخيـرن من أزمان يـــوم حليمـــة
٠٠ إلى اليوم قد جربن كل التجارب [٣]

وعليه نقول : إن رأى الكوفييـن هـو الصـواب لـورود (مـن) الابتدائيـة داخلـة علـى الزمـان فـى القـرآن الكريـم ، والأحـاديث الصحيحـة ، والأشـعار الفصيحـة ، والأقـوال ، قـال الأخفش فـى معانيه - عقب الآية المذكـورة - "يريـد منـذ أول يـوم ، لأن مـن العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ، يريد منذ أول يوم ، يريد به من أول الأيام ٠٠٠ [٤] "٠

---

(١) صحيح البخارى (٣٦/٢) ، وشرح التسهيل ١٣٢/٣

(٢) هو من بحر الكامل ٠ والاستفهام فى قوله : (لمن الديار) : للتعجب من شدة خراب هذه الديار، حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف أصحابها ٠ و(القنة) : أعلى الجبل ٠ و(الحجر) - بكسر فسكون - منازل ثمود - و(أقوين) : أقفرن ٠

وموطن الشاهد فى قوله : (من حجج ومن دهر) ، فإن الكوفيين قد استشهدوا بهذه الرواية على أن من تأتى لابتداء الغاية الزمانية ٠

ينظر الجمل للزجاجى (١٥٠) ، والإنصاف ٣٧١ ، وابن يعيش ٩٣/٤ ، ١١/٨ ، والخزانة ١٢٦/٤، والمغنى ٣٣٥ ، والعينى ٣١٢/٣ ، والتصريح ١٧/٢ ، والهمع ٢١٧/١ والدرر اللوامع ١٨٦/١ والأشمونى ٢٢٩/٢ ، وديوان زهير بن أبى سلمى ٥٨٦

(٣) هو من الطويل - يصف بهذا البيت السيوف ٠ والضمير فى (تخيرن) يرجع إليها ٠

والشاهد فى قوله : (من أزمان) ، على ما ذكرته فى البيت السابق ٠ ينظر ابن يعيش ١٢٨/٥ ، والمغنى ٣١٩ والعينى ٢٧٠/٣ ، والتصريح ٨/٢ ، والأشمونى ٢١١/٢ وديوان النابغة الذبيانى ٦ ٠

(٤) ينظر معانى القرآن وإعرابه للأخفش ٥٦١/٢

أما قول البصريين : إن الآية على تقدير : (من تأسيس أول يوم) ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فمردود بأن الحذف أو التأويل خلاف الأصل ، لا يلجأ إليه مع وجود مندوحة عنهما ، ثم إن هذا التقدير قد رده السهيلي بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان ، نسبه إليه في المغني (١) ، وبقي أن نقول : إن التأسيس ليس مكاناً" ولا زماناً" ، فما فائدة التقدير به أيها البصريون .

ويقول ابن عطية (٢) :"وقوله : (من أول يوم) قيل : معناه : منذ أول يوم ، وقيل : معناه من تأسيس أول يوم ، وإنما دعا إلى هذا الاختلاف أن من أصول النحويين - يقصد البصريين - أن من لا تجر بها الأزمان وإنما تجر الأزمان بـ (منذ) ... ولما كان (أول يوم) يوما" ، وهو اسم زمان احتاجوا فيه إلى تقدير (من تأسيس) ويحسن عندي أن يستغني في هذه الآية عن تقدير وأن تكون (من) تجر لفظة (أول) ، لأنها بمعنى البداءة كأنه قال : من مبتدأ الأيام ... وقد حكى لي هذا الذي اخترته عن بعض أئمة النحو (٣) ".

وقولهم :"إن الرواية الصحيحة في البيت الأول :

**مذ حجج ومذ دهر**

ولئن سلمنا ما رويتموه :(من حجج ومن دهر) فالتقدير فيه - أيضا - "من مر حجج ومن مر دهر" مردود قطعا" بأن صحة الرواية المذكورة عنهم لا تقدح في صحة الرواية الأخرى

---

(١) المغني (٤٢٠)

(٢) المحرر الوجيز ٨/٢٧٥ ، ٢٧٦

(٣) المحرر الوجيز ٨/٢٧٥ ، ٢٧٦

المروية عن الكوفيين ، لأن المفروض فى الرواة جميعا" أنهم ثقات أثبات ، وأما تقدير حذف مضاف فيقال فيه ما قيل فى الآية، ثم إن مر الدهر ليس مكانا" ، فما فائدة تقديره ، بل أنا أقول فيه معنى الزمان ، مع هذا التقدير الذى قدروه .

وقولهم إن التقدير فى بيت النابغة (من استمرار أزمان) مردود بمثل ما رد به البيت السابق (١) .

وقولهم : إن التقدير فى الحديث (من صلاة الجمعة إلى صلاة الجمعة) ففيه ما سبق - أيضا - ، وقال الدنوشرى :"صحة هذا موقوفة على أن معنى الحديث أن المطر كان ابتداؤه صلاة الجمعة ، لا أول يوم الجمعة ، وإن كان معناه أن المطر ابتداؤه أول يوم الجمعة فلا يتأتى هذا التقدير ، فليتأمل (٢) " ، وأقول ، وحتى لو كان المعنى صحيحا" مع تقدير كلمة (صلاة) ، فالدلالة على الزمان واضحة ، وهى ليست مكانا" ، فما الفائدة فى تقديرها؟ مع تكلف الحذف ..

وبالإجمال أقول إن البصريين قد جانبهم الصواب فيما ذهبوا إليه فى هذه المسألة ، وتأويلهم ما ورد من ذلك تعسف ، قاله المرادى (٣) ، وهذه من المسائل التى أجاد فيها الكوفيون ، ومع هذا فقد أدحض ابن الأنبارى فى الإنصاف حججهم مؤيدا" المدرسة البصرية ، ورأى أن هذا نوع من التعصب الذى ينبغى أن يتنزه عنه العلماء ، إذ أن الشواهد الدالة على جواز دخولها على الزمان لكثيرة ، وتأويلها ليس بمستساغ ، يقول أبو حيان فى الارتشاف :"ولا تكون لابتداء الغاية فى الزمان عند البصريين ،

---

(١) حاشية يس على التصريح (٢/٨)

(٢) حاشية يس على التصريح (٢/٨)

(٣) الجنى الدانى ٣٠٩

وقد كثر ذلك فـي كـلام العـرب نثرهـا ونظمهـا ، وقـال بـه الكـوفيون ... وهـو الصحيـح ، وتـأويل كـثرة وجـوده ليـس بجيد ... (١) .

ومن ذلك قول رسول الله - صلى الله عليه - (مثلكم ومثـل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا" ، فقال : من يعمل لـى إلى نصف النهار على قيراط قيراط ، فعملت اليهود إلـى نصف النهار على قيراط ، ثم قال : من يعمل لى من نصف النهار علـى قيراط قيراط ، فعملت النصارى من نصف النهار إلـى العصر على قيراط قيراط ، ثم قال : ومن يعمـل لـى من صـلاة العصـر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين ؟

ألا فأنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس ألا لكم الأجر مرتين (٢) ".

يقول ابن مالك :"فقد استعملت من فـى هذا الحديث لابتـداء الغاية الزمانية أربع مرات (٣) ".

ومن ذلك - أيضـا - قـول عائشة - رضـى اللـه عنهـا - :"فجلس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولـم يجلس عنـدى من يوم قيل فى ما قيل (٤) ".

وقول أنس - رضى الله عنـه - "فلم أزل أحـب الدبـاء من يومئذ (٥) ".

وهذه الأحاديث كلها فى صحيح البخارى.

---

(١) الارتشاف ٤٤١/٢

(٢) صحيح البخارى ١١٧/٣

(٣) شرح ابن مالك على تسهيله ١٣٢/٣

(٤) البخارى ١٥٢/٥

(٥) البخارى ١٠١/٧

وفى جامع المسانيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال لفاطمة - رضى الله عنها - "هذا أول طعام أكلـه أبـوك مـن ثلاثة أيام (١) "٠

وأما الأشعار فمنها - إضافة إلى مـا سبق - قـول جبـل بـن جوال :

**وكـل حسـام أخلصته قيونـــــه**

**٠٠ تخيرن من أزمان عادو جرهـــم**

وقول الراجز :

**تنتهض الرعــدة فــى ظهيـــرى**

**٠٠ مــن لــدن الظهر إلـــى العصيــر**

وقول الآخر :

**ونجـــوت من عــرض المنــــو**

**٠٠ ن مـــن الغـــدو إلـــى الــــرواح**

وقول بعض الطائيين :

**من الآن قــد أزمعـت حلما فلن أرى**

**٠٠ أغـــازل خـــودا" أو أذوق مدامـــا**

ومنه :

**ألفت الهـــوى من حين ألفيت يافعـــا**

**٠٠ إلـــى الآن ممنـــوا بـــواش عــــائل**

ومثله قول الشاعر :

**مازلـت من يوم بنتم والها دنفـــــا**

**٠٠ ذا لوعة عيش من يبلـــى بها عجـــب**

---

(١) ينظر شرح ابن مالك على تسهيله ١٣٢/٣

فكيف مع كثرة الشواهد قرآنا" ، وشعرا" ، ونثرا" ، يرفض البصريون دخولها على الزمان ، ويتكلفون التأويل وهو خلاف الأصل ، مع عدم إمكانه فى هذه الكثرة من الشواهد على اختلاف أنواعها .

## ٣ - معنى الباء فى قوله - تعالى -
## (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) [١]

اشتهر على ألسنة المعربين [٢] أن الباء فى هذه الآية الكريمة للسببية ، أى ادخلوا الجنة ، بسبب عملكم ، وهذا رأى غير مقبول، ولا يتأتى إلا على مذهب المعتزلة [٣] ، حيث إنهم يقولون باستحقاق الطائع الذى لا ذنب له ، والذى له ذنب ، ومات تائبا" دخول الجنة ، فيكون العمل الصالح عندهم سببا" لدخول الجنة ، فهذا المعنى لا يصح إلا على مذهبهم المعروف فى هذا المسألة ، وهو مرفوض قطعا" •

أما الذى عليه أهل السنة أن الجنة لا تكون إلا بفضل الله ورحمته ، لقول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله ) ، أى بسبب عمله ، واتفق أهل السنة على أن الباء فى الحديث للسببية ، والفعل الذى تتعلق به منفى ، وليس مثبتا" ، لذلك صح المعنى عندهم ، والتقدير : لن يدخل أحدكم الجنة بسبب عمله ، أى لأنها لا تكون إلا بفضل الله ورحمته ، وعليه لو كانت الباء فى الآية المذكورة للسببية لتناقضت مع الحديث والعياذ بالله ، ولذلك صح رأى من قال - وهم أهل السنة- إن الباء فى الآية للعوض ، أى ادخلوا الجنة عوض ماكنتم تعملون ، وذلك لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا" •

يقول ابن هشام :"والثامن - أى من معانى الباء - المقابلة ، وهى الداخلة على الأعواض ، نحو اشتريته بألف ، وكافأت

---

(١) سورة النحل من الآية ٣٢

(٢) الكشاف ٨٠/٢ ، والبحر المحيط ٣٠٠/٤ ، وحاشية الخضرى ٢٣١/١

(٣) شرح التصريح ١٢/٢ وحاشية يس عليه ١٢/٢

إحسانه بضعف ، وقولهم : هذا بذاك ، ومنه (ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون) ، وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة ، وكما قال الجميع - يعنى أهل السنة - فى (لن يدخل أحدكم الجنة بعمله) ؛ لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية ، لاختلاف محملى الباءين ، جمعا" بين الأدلة [1] ".

ومما ينبغى أن نشير إليه أن الزمخشرى - وهو معتز باعتزاله - قد تجرأ على أهل السنة فى شرح قوله - تعالى - (بما كنتم تعملون) [2] فى سورة الأعراف ، فقال :"بسبب أعمالكم، لا بالتفضل ، كما تقول المبطلة" [3] ، ويقصد بالمبطلة أهل السنة، قاله ابن المنير [4] فى الإنصاف ورد عليه ردا" جميلا" أبطل فيه كل ما ذهب إليه .

---

(١) المغنى لابن هشام ١٤١

(٢) الأعراف من الآية ٤٢

(٣) الكشاف ٢/٨٠

(٤) ينظر الإنصاف ٢/٨٠

## ٤ - الباء في قوله - تعالى -

## (أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة)

نص جماعة [١] من المفسرين والنحويين ، ومنهم ابن عطية[٢] ، وأبو حيان [٣] ، وبهاء الدين بن عقيل [٤] على أن الباء في هذه الآية الكريمة للمقابلة ، وباء المقابلة هي الداخلة على الأثمان والأعواض ، وهذا لا يتأتى على الحقيقة ، فإنما هو نوع من المجاز في اللغة ، ووجهة نظر أصحاب هذا الرأي أن العرب توسعت في العوض والمعوض عنه إلى المعاني ، فعندما آثر المتحدث عنهم بهجة الدنيا وزينتها على النعم السرمدي ، فكأنهم اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة ، لأنهم آثروا العاجل الفاني على الآجل الباقي ، والثمن المبذول في شراء الدنيا هو رغبتهم عن الآخرة ، وعدم عملهم لها ، ولا يفعل ذلك ، إلا مغبون الرأي ، فاسد العقل ، يقول ابن عطية :"جعل الله ترك الآخرة ، وأخذ الدنيا ، مع قدرتهم على التمسك بالآخرة ، بمنزلة من أخذها ، ثم باعها بالدنيا ، وهذه النزعة صرفها مالك - رحمه الله - في فقه البيوع [٥] ".

أقول : إن هذا المشهور خلاف الصواب ، حيث إنه لا يتحصل إلا على المجاز والتأويل ، كما هو واضح ، والأصح أن الباء في هذه الآية الكريمة للبدل [٦] ، والفرق بينه وبين المقابلة

---

(١) حاشية الخضري ٢٢١/١

(٢) المحرر الوجيز ٢٨٦/١

(٣) البحر المحيط ٢٩٥/١

(٤) شرح الألفية له ٢٢/٣

(٥) المحرر الوجيز ٢٨٦/١

(٦) حاشية الخضري ٢٢٩/١

أن الأول معناه : اختيار أحد الشيئين على الآخر ، وهذه هى حالة الإنسان مع الدنيا والآخـرة فهمـا طريقـان لـك أن تختـار أحدهمـا على الآخر، واللـه - سبحانه وتعـالى - قـد هـداك إلـى كليهمـا ، فقال- جل وعلا - (وهديناه النجدين) [١] .

أما المقابلة فهى مقابلة شىء بشىء ، وهو لا يكون حقيقة إلا فى المحسوسات ، والله أعلم .

---

(١) البلد آية ١٠

## ٥ - بم تتعلق من فى قوله - تعالى - (حسدا" من عند أنفسهم)

اختلف النحاة فيما تعلقت به (من) فى هذه الآية الكريمة ، قال العكبرى :"من عند أنفسهم " ، (من) متعلقة بـ (حسدا") ، أى ابتداء الحسد من عندهم ويجوز أن يتعلق بـ (ود) ، أو بـ (يردونكم) [١] •

وكذا أجاز الثلاثة ابن عطية أيضا ، فقال :"واختلف فى تعلق قوله :(من عند أنفسهم) ، فقيل : يتعلق بـ (ود) ، لأنه بمعنى (ودوا) ، وقيل : يتعلق بقوله (حسدا) ، فالوقف على قوله (كفارا") •

والمعنى على هذين القولين أنهم لم يجدوا ذلك فى كتاب ، ولا أمروا به ، فهو من تلقائهم •

ولفظة الحسد تعطى هذا ، فجاء من عند أنفسهم تأكيدا" وإلزاما" ، كما قال - تعالى - (يقولون بأفواههم) [٢] و (يكتبون الكتاب بأيديهم) [٣] (ولا طائر يطير بجناحيه) [٤] •

وقيل : يتعلق بقوله : (يردونكم) ، فالمعنى أنهم ودوا الرد بزيادة أن يكون من تلقائهم ، أى بإغوائهم وتزيينهم " [٥] •

---

(١) الإملاء ١/٥٧ ، ٥٨

(٢) سورة آل عمران من الآية (١٦٧)

(٣) سورة البقرة من الآية (٧٩)

(٤) سورة الأنعام من الآية (٣٨)

(٥) المحرر الوجيز ٢/٣٢٧ ، ٣٢٨

أما أبو حيان والسمين الحلبى فقد جوزا فيه أن يكون لغـوا" ، وأن يكون مستقرا" ، يقول السمين :"قولـه : (مـن عنـد أنفسـهم) ، فى هذا الجار ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه متعلق بـ (ود) ، أى ودوا ذلك من قبل شهواتهم ، لا من قبل التدين ، و(من) لابتداء الغاية .

الثانى : أنه صفة لـ (حسدا) ، فهو فى محل نصب ، ويتعلق بمحذوف ، أى حسدا" كائنا" من قبلهم وشهوتهم ، ومعناه قريب من الأول .

الثالث : أنه متعلق بـ (يردونكم) ، و(من) للسببية ، أى يكون الرد من تلقائهم وجهتهم ، وبإغوائهم [١] .

ويقول أبو حيان :"ويتعلق المجرور الذى هو (من عند أنفسهم) إما بملفوظ به ، وهو (ود) ... وإما بمقدر فيكون فى موضع الصفة ، التقدير : حسدا" كائنا من عند أنفسهم ، وعلى كلا التقديرين يكون توكيدا" ، أى ودادتهم أو حسدهم من تلقائهم ، ألا ترى أن ودادة الكفر والحسد على الإيمان لا يكون إلا من عند أنفسهم ... [٢]" .

ولم يجوز فيه الزجاج إلا أن يكون متعلقا" بـ (ود) ، يقول:"(من عند أنفسهم) : موصول بـ (ود الذين كفروا) ، لا بقوله (حسدا") ، لأن حسد الإنسان لا يكون من عند نفسه ، ولكن المعنى مودتهم بكفركم من عند أنفسهم ، لا أنهم عندهم الحق

---

(١) الدر المصون ٢/٦٧ ، ٦٨

(٢) البحر المحيط ١/٣٤٨

الكفر ، ولا أن كتابهم أمرهم بما هم عليه من الكفر بالنبى - صلى الله عليه وسلم - [١] " .

وقد رجح مكى بن أبى طالب كونه متعلقاً" بـ (حسدا") على الرأى الأخر ، حيث قال : " قوله : (من عند أنفسهم) (من) : متعلقة بـ (حسدا") ، فيجوز الوقف على (كفارا) ، ولا يوقف على (حسدا") .

وقيل : هى متعلقة بـ (ود كثير) ، فلا يوقف على (كفارا") ولا على (حسدا") [٢]

وقد خطأ ابن الشجرى رأى من قال : إن الجار والمجرور متعلق بـ (حسدا") ، أو بـ (ود) ، فقال :" إن قول النحويين :هذا الجار متعلق بهذا الفعل ، يريدون أن العرب وصلته به ، واستمر سماع ذلك منهم ، فقالوا : رغبت فى زيد ، ورضيت عن جعفر ، وعجبت من بشر ، وغضبت على بكر ، ومررت بخالد ، وانطلقت إلى محمد وكذلك قالوا : حسدت زيدا" على علمه وعلى ابنه ، ولم يقولوا : حسدته من ابنه ، وكذلك (وددت) لم يعلقوا به (من) ، فثبت بهذا أن قوله : (من عند أنفسهم) لا يتعلق بـ (حسدا") ، ولا بـ (ود) ، ولكنه متعلق بمحذوف يكون وصفا" لحسد ، أو صفا" لمصدر (ود) ، فكأنه قيل : حسدا" كائنا" من عند أنفسهم ، أو ودا" كائنا" من عند أنفسهم [٣] " .

والحق ما ذكره ابن الشجرى ، إذ أننى قد راجعت لسان العرب [٤] فلم أجدهم قد قالوا : حسدت فلانا" من عند نفسى ، فلا يوصل هذا الفعل إلا بـ (على) ، أو (فى) .

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٣/١

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٠٩/١

(٣) الأمالى لابن الشجرى ١٦٩/٣

(٤) لسان العرب مادة (حسد)

قال ابن الأعرابى : وحسده على الشيء ، وحسده إياه ويقول النبى – صلى الله عليه وسلم – (لاحسد إلا فى اثنتين) ، ويقول الألوسى :" (من عند أنفسهم) : متعلق بمحذوف وقع صفة إما للحسد ، أى حسدا" كائنا" من أصل نفوسهم ، فكأنه ذاتى لها ، وفيه إشارة إلى أنه بلغ مبلغا متناهيا وهذا يؤكد أمر التنوين ، إذا جعل للتكثير أو التعظيم ، وإما للوداد المفهوم من (ود) ، أى ودادا" كائنا" من عند أنفسهم وتشهيهم ، لا من قبل التدبر والميل إلى الحق ، وجعله ظرفا" لغوا" معمولا" لـ (ود) ، أو (حسدا") – كما نقل مكى – يبعده أنهما لا يستعملان بكلمة (من) ، كما قاله ابن الشجرى [١] ".

---

(١) روح المعانى ٣٥٧/١

# باب الإضافة

## ١ - امتناع الضارب زيد - بالإضافة -

من المعروف أنه لا يجوز بقاء الألف واللام في المضاف الذي إضافته محضة ، فلا تقول الكتاب زيد ، لأنها منافية لهما ، فلا يجمع بينهما ، حتى لا يجتمع معرفان على معرف واحد (١) .

وأما ما كانت إضافته لفظية فالقياس فيه - أيضا - ألا تدخل الألف واللام عليه ، لأنهما متعاقبان (٢) كما في النوع الأول ، لكن لما كانت الإضافة معه على نية الانفصال اغتفر فيه ذلك والألف واللام فيه ليست للتعريف ، وإنما هي اسم موصول ، بمعنى الذي، واشترطوا (٣) لصحة دخولها على المضاف كون المضاف إليه مقترنا" بها ، أو مضافا" لمقترن بها ، أو مضافا" لمضاف لمقترن بها ، نحو : هذا الضارب الرجل ، والضارب غلام الرجل ، والضارب ابن غلام الرجل ، ولا يستثنى من هذا الشرط إلا المثنى وجمع المذكر السالم ، فإنه لا يلزم فيهما ذلك ، نقول : هذان الضاربا زيد وهؤلاء القاتلو بكر ، والذي جوز الإضافة معهما أنها أفادت التخفيف فيهما بحذف النون (٤) .

أما الإضافة في نحو قولك : (الضارب زيد) فهي ممتنعة عند الجمهور (٥) ، لعدم إفادتها التخفيف ، لأن التنوين سقط من المضاف ، للألف واللام ، لا للإضافة ، وعليه فهي لم تفد شيئا" ،

---

(١) شرح الكافية لابن القواس ٣١٩/١ ، وابن يعيش ١٢١/٢

(٢) ابن عقيل على الألفية ٤٧/٣

(٣) السابق

(٤) ابن القواس ٣٢٢/١ ، ٣٢٣

(٥) التصريح ٣٠/٢

فمنعت ، يقول ابن الحاجب :" وامتنع الضارب زيـد، لأن التنوين زال لأجل الألف واللام ، فلم تكن الإضافة مفيدة تخفيفـا" ، فلذلك امتنع [1] " •

وأجاز الفراء [2] ذلك محتجا" بعدة أمور :

أحدها : أن الإضافة إنما حصلت قبل دخول اللام ، فحصل بها التخفيف ، فلما قصد التعريف عرف بما يليق به •

الثاني : بقول الشاعر :

الـــواهب المائـة الهجـان وعبـــدها
•• عــوذا" تزجي بينهـا أطفالهـــا [3]

وذلك لأن (عبدهـا) معطـوف علـى (المائـة) المضـاف إلـى (الواهب) ، وحكم المعطوف حكم المعطوف عليـه ، فكأنـه قـال : الواهب عبدها •

الثالث : أنه قاسه أما أولا" فعلى الضارب الرجل ، فإن إضافته جائزة بلا خلاف ، وهي لم تفـد تعريفـا" ولا تخفيفـا • وأمـا ثانيـا"

---

(١) شرح ابن الحاجب على كافيته ٥٢

(٢) شرح الكافية للرضى ١/٢٨١

(٣) البيت للأعشى ، وهو من الكامل • والهجان : البيض • و(عوذا) : حال من المائة ، أوصفة لها باعتبار محلها •

والشاهد في قوله : (وعبدها) - بالجر - على أن التقدير : الواهب عبدها ، وهذا يعني أنه يجوز إضافة اسم الفاعل المقرون بـ (أل) إلى المعرفة المجردة منها ، وهذا مذهب الفراء ، وهو مردود بأن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه .

انظر الكتاب ١/١٨٣ ، والمقتضب ٤/١٦٣ ، والتبصرة ١/١٤٣ ، ومغن الكافية ١٢٤ ، وشرح الكافية لابن الحاجب ٥٢ ، وابن القواس ١/٣٢٣ ، والجامي ٢/١٦ ، والهمع ٢/٤٨ ، والدرر ٢/٥٧ وديوانه ٢٥ .

فعلى الضاربك ، والضاربـاتك ، ممـا لا نـون فيـه ، ولا تنويـن ، على رأى من جعل الكاف فى محل جر ، كما ذهب إليه سيبويه .

والحق أن الفراء قد جانبه الصواب فيما ذهب إليه ، إذ أنه لم يسمع عن العرب صراحة أنهم قـالوا : الضـارب زيـد ، ولوكـان هذا جائزا" عندهم لسمع ، ولو على قلة ، ثم إنهم أجابوا عما احتج به بما يأتى :

أما عن الأول فقد ذكروا أن اللام هى السابقة (١) ، والإضافـة إنما جاءت بعد الحكم بذهـاب التنويـن ، فـلا يستقيم نسبة الحـذف إليها .

يقول ابن النحوية :" إنما كانت الـلام سـابقة علـى الإضافـة ، لأن الاسـم مـالم يتحقق معناه وأحواله لم يطلـب فيــه تخفيــف ، وتحقق معنـاه ، إنمـا هو بدخـول الـلام ، إذ النكـرة لـم يثبـت لهـا حقيقة، فلما دخلت لغرض إثبات حقيقته وتعينها بـالتعريف حـذف التنوين لأجلها ، فتحصل الخفة قبل هذه الإضافة (٢) " .

وأمـا عـن الثـانى (٣) فـلأن (عبدهـا) - فـى البيــت - تــابع ، والتـابع يجـوز فيـه مـا لا يجـوز فـى المتبـوع ، بدليـل : رب شـاة وسـخلتها ، لأن (عبدهـا) لمـا كـانت مضـافـة إلـى ضـمـير المائـة ، وفيها الألف واللام ناب منابها .

ولما عن الثالث فالجواب عن القياس (٤) الأول أن (الضــارب الرجل) إنما جاز وإن لم تفد إضافته تعريفـا" ، ولا تخفيفـا" ، لأنـه

---

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ٥٢

(٢) شرح الكافية لابن النحوية (٣٩٥) - رسالة -

(٣) شرح الكافية لابن القواس ١/٣٢٤

(٤) السابق

محمول على (الحسن الوجه) ، فهو مشبه به ، لاشتراكهما فى أن كلا" منهما مضاف إلى مافيه الألف واللام ، والمختار فى استعمال (الحسن الوجه) الإضافة ، لأن فى رفع (الوجه) على الفاعلية قبح [١] خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود إلى الموصوف لفظا" ، فلو أنك قلت : مررت بالرجل الحسن الوجه - بضم الهاء - لكان الوجه مرفوعا" على الفاعلية بـ (الحسن) ، فلا يتحمل الوصف ضميرا" يعود إلى الموصوف ، لأن ما يرفع ظاهرا" لا يتحمل ضميرا" ومن هنا كان الرفع قبيحا" ، وإنما جاز: لأن الضمير فيه مقدر •

وفى نصب الوجه (بالحسن) قبح [٢] إجراء وصف الفعل القاصر مجرى وصف الفعل المتعدى فى نصبه المفعول به ، ففى رفع الوجه قبح ، وفى نصبه قبح ، وفى الجر تخلص منهما [٣] معا" ، لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها إلى ضمير يعود إلى الموصوف السابق ، فيصير فى الصفة ضمير يعود إلى الموصوف مع الجر ، ففيه تخلص من قبح خلو الصفة من ضمير ، وقبح إجراء القاصر مجرى المتعدى ، ولذلك كانت الإضافة فى نحو (النقى الثغر) ، و(الحسن الوجه) ، و(الطاهر العرض) حسنة •

ولما كان (الضارب الرجل) يشبه الحسن الوجه فى اقتران المعمول مع كل منهما بالألف واللام حمل عليه ، كما حمل (الحسن الوجه) على (الضارب الرجل) فى العمل ، ولا يلزم من جوازه جواز الضارب زيد ، إذ أن المضاف إليه وهو (زيد) ليس فيه ألف ولام ، كما فى الحسن الوجه ، فلا شبه بينهما •

---

(١) التصريح ٢٩/٢

(٢) التصريح ٢٩/١

(٣) السابق

وأما عن القياس الثانى فبالفارق من وجهين [١] :

أحدهما : أن (الضاربك) و(الضاربانك) إنما جاز حملاً على (الضاربك) ، و(ضاربك) ، فإنه لا بد فيهما من الإضافة إلى المضمر ، لامتناع وجود النصب من غير إثبات النون والتنوين وهما لا يجتمعان مع المضمر ، لما بينهما من المنافاة ، من حيث إن التنوين والنون يشعران بالتمام ، والضمير المتصل فى حكم تتمة الأول ، فلوا اجتمعا لصار الشىء الواحد متصلاً منفصلاً فى حال واحدة ، وهو محال ، بخلاف التنوين والنون مع الظاهر، فإنهما يثبتان معه فى حال النصب ، ويحذفان فى الإضافة .

الثانى : أن المضمر المتصل يشبه التنوين ، من حيث إن كلاً منهما لا ينطق به مستقلاً ، فحذف التنوين معه ، لما بينهما من المعاقبة ، بخلاف الاسم الظاهر ، فإنه لاستقلاله لم يشبه التنوين .

وفصل ابن القواس فى مسألة (الضارب زيد) فقال : إن أريد به المضى امتنعت الإضافة مطلقا أى عند الجمهور والفراء ، يقول : "لأن إضافته حينئذ معنوية ، تفيد تعريفاً وتخصيصاً ، فيلزم الجمع بين تعريفين - كما مر - .

وإن أريد به الحال أو الاستقبال امتنع - بقصد الضارب زيد - عند جمهور البصريين ، خلافاً للفراء [٢] ".

---

(١) ابن القواس ٣٢٤ ، ٣٢٥

(٢) شرح الكافية لابن القواس ٣٢٣

وفي هذا التفصيل أمران :

أولهما : أنه جعل إضافة (الضارب زيد) في الزمن الماضي محضة ، لا لفظية ، ولم يقل بذلك أحد ، ولا يمكن أن يتأتى هذا إلا على جعل اسم الفاعل غير عامل في هذا الزمن ، لأنه لو كان عاملاً" لما كانت إضافته محضة ، إذ تكون عند ذاك على نية الانفصال ، ومن المقرر أن اسم الفاعل المقرون بـ (أل) عامل مطلقا" عند الجمهور ، ماضيا" ، وحالا" واستقبالا" ، مصغرا" ومكبرا" ، معتمدا" وغير معتمد ، موصوفا" وغير موصوف ، يقول ابن مالك :

**وإن يكن صلة (أل) ففي المضي**

**•• وغيره إعماله قد ارتضي [١]**

وعلى هذا فلا يمكن أن تكون إضافته محضة ، كما قال ابن القواس •

وإن قلنا : إنه قد رأى مذهب من قال : إنه لا يعمل مطلقا"[٢] •

قلت : يلزم عليه أن الإضافة معه مطلقا" تكون محضة ، فلا معنى لأن يخصها بالماضي ، دون الحال والاستقبال •

الثاني : قوله : (فيلزم الجمع بين تعريفين) ، فيه مخالفة للجمهور ، إذ أنه جعل (أل) في اسم الفاعل معرفة ، والحق أنها اسم موصول بمعنى الذي ، فلا تفيد تعريفا" ، ولا أدري كيف ذهل هذا الفاضل عن ذلك ، ثم إنها لو كانت كذلك لوجب إهمال اسم الفاعل المقرون بها مطلقا" ، إذ أنها لوكانت كذلك لكانت من خصائص الأسماء ، ومعلوم أن اسم الفاعل يعمل بمشابهته الفعل، فلو اتصل به شيء خاص بالأسماء لضعف الشبه بينهما فيهمل لزوما" ، وقد ذهب إلى ذلك جماعة - كما ذكرت -•

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٦٣

(٢) شرح الألفية لابن عقيل ٣/١١٠

ولو قال قائل ربما يرى ابن القواس رأى تلك الجماعة •

قلت : لو كان الأمر كذلك لكانت الإضافة عنده محضة فى جميع الأزمنة ، وعليه ، فما كان ينبغى له أن يفصل التفصيل المذكور سابقا" •

يقول ابن يعيش :"فأما الضارب زيد ، فإنه لا يجوز ، لأن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى الذى ، وكان اسم الفاعل فى حكم الفعل ، من حيث هو صلة له ، فيلزم إعماله فيما بعده ، لا فرق بين الماضى فى ذلك وغيره ، إذ كان التقدير فى الضارب زيد : الذى ضرب ، فلذلك عمل عمله [١] "•

وهذا النص يؤكد النظرين الواردين على كلام ابن القواس •

وربما يكون ابن القواس جعل اسم الفاعل المقرون بـ (أل) غير عامل فى الماضى فقط ، وعليه يكون حكمه الذى حكم به صحيحا" ، ولكنه بعيد - أيضا" - لم يقل به أحد •

---

(١) شرح ابن يعيش (١٢٢/٢)

# ٣ - الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف

قال الله - تعالى - (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) قرأها ابن عامر [١] ببناء (زين) للمفعول ، ورفع قتل على النيابة عن الفاعل ، ونصب (أولاد) على المفعولية، وجر (شركاء) على أنه مضاف لقتل ، من إضافة المصدر إلى فاعله .

وعلى ذلك يكون قد فصل بين المضاف الذى هو مصدر والمضاف إليه بمفعول المصدر ، ومثل هذا الفصل لا يجوز فى زعم كثير من النحويين [٢] إلا فى الشعر ، لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه ، لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين مانزل منزلة الجزء منه ، وهذا مذهب البصريين [٣] ، والحق ماذهب إليه الكوفيون [٤] من أن الفصل يجوز فى السعة فى ثلاث مسائل [٥] :

إحداها : أن يكون المضاف مصدرا" ، والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر للآية السابقة ، وإما ظرفه كقول بعضهم : (ترك يوما" نفسك وهواها سعى لها فى رواها).

---

(١) التيسير فى القراءات السبع ١٠٧ ، والمبسوط فى القراءات العشر ١٧٥ والغاية ١٥٠

(٢) التصريح ٥٧/٢

(٣) البيان لابن الأنبارى ٣٤٣

(٤) السابق

(٥) أوضح المسالك ١٧٩/٣ : ١٨٢

الثانية : أن يكون المضاف وصفا" ، والمضاف إليه إما مفعوله الأول ، والفاصل مفعوله الثانى ، كقراءة بعضهم : (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله ) [١] - بنصب (وعده) ، وجر (رسله) ، فـ (مخلف) اسم فاعل متعد لاثنين ، وهو مضاف ، و(رسله) : مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول و(وعده) : مفعوله الثانى ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل (فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده) [٢] .

أو يكون الفاصل مع هذا الحال ظرف الوصف المضاف ، كقوله _ صلى الله عليه وسلم - (هل أنتم تاركوا لى صاحبى) ، فـ (تاركوا) جمع (تارك) اسم فاعل من ترك مضاف إلى مفعوله، وهو (صاحبى) بدليل حذف النون و(لى) : جار ومجرور ظرف (تاركوا) ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل : هل أنتم تاركوا صاحبى لى) [٣] .

الثالثة : أن يكون الفاصل قسما" ، كقولهم : هذا غلام والله زيد، بجر (زيد) بإضافة الغلام إليه ، وفصل بينهما بالقسم ، حكاه الكسائى [٤] ، وحكى الأنبارى [٥] : هذا غلام - إن شاء الله ابن أخيك ، بجر (ابن) بإضافة الغلام إليه ، والفصل بينهما بالشرط[٦] ..

---

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم . ونصب وعده ، وجر رسله قراءة جماعة من السلف ، وهى كقراءة ابن عامر السابقة فى الفصل بين المتضايفين بالمفعول . الدر المصون ١٢٩/٧، والبحر ٢٤٤/٥ والمحرور ٢٦٦/٨ . وقد قال الزمخشرى جرأة منه :"وهذه فى الضعف كمن قرأ (قتل أولادهم شركائهم) . الكشاف ٣٨٤/٢ .

(٢) التصريح ٥٨/٢

(٣) التصريح ٥٨/٢

(٤) الارتشاف ٥٣٥/٢

(٥) الإنصاف ٤٣٥/٢

(٦) التصريح (٥٨/١)

لذا نقول : إن الصواب هو جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى الاختيار ، لوروده فى قراءات القرآن الكريم المتواترة والثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكذا فى كلام العرب الفصيح ، والشعر الصحيح ، مما سيأتى ذكره.

وما نعو الفصل فى الاختيار لم يقف أمرهم عند هذا الحد وهو الحكم بالمنع ، بل ردوا قراءة ابن عامر ، ووصفوها بالضعف يقول ابن الأنبارى :"وأما نصب (أولادهم) ، وجر (شركائهم) فهو ضعيف فى القياس جدا" ، وتقديره : زين قتل شركائهم أولادهم ، فقدم وأخر ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ... ومثل هذا لا يكون فى اختيار الكلام بالإجماع، فأجازه الكوفيون وأباه البصريون ، وهذه القراءة ضعيفة فى القياس بالإجماع [1] .

ويقول - أيضا - :"والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءة ، ووهم القارىء ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهى القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوبا" بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) - بالواو - فدل على صحة ما ذهبنا إليه - والله أعلم - "[2] يقصد صحة مذهب البصريين فى عدم جواز الفصل فى السعة بين المتضايفين ، إذ أن ابن الأنبارى بصرى متعصب ، ينصر هذا المذهب حتى ولو كان الحق ليس معهم ، كما ذكرنا فى مجىء من لابتداء الغاية الزمانية .

ويقول أبو البقاء :".. ويقرأ بضم الزاى وكسر الياء على مالم يسم فاعله ، و(قتل) - بالرفع - على أنه القائم مقام الفاعل ، و(أولادهم) - بالنصب - على أنه مفعول القتل .

---

(١) البيان ٣٤٣/١

(٢) الإنصاف ٤٣٦/٢

(شركائهم) - بالجر - على الإضافة ، وقد فصل بينهما بالمفعول ، وهو بعيد ، وإنما يجيء في ضرورة الشعر"[١] .

ويقول ابن عطية :"وقرأ ابن عامر (وكذلك زين - بضم الزاي - (قتل) بالرفع - (أولادهم) بنصب الدال . (شركائهم) - بخفض الشركاء - وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب ، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو الشركاء ، ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر ، كقوله :

**كما خط الكتاب بكف يوما" .. يهودي يقارب أو يزيل**[٢]

فكيف بالمفعول في أفصح الكلام ؟"[٣] .

ويقول مكي بن أبي طالب :"ومن قرأ هذه القراءة - أي ببناء زين للمفعول - ونصب الأولاد ، وخفض الشركاء فهي قراءة بعيدة ، وقد رويت عن ابن عامر ، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وذلك إنما يجوز عند النحويين في الشعر"[٤] .

---

(١) إملاء مامن به الرحمن ٢٦٢/١

(٢) قاله أبوحية النميري ، وهو من بحر البسيط .

وعل الاستشهاد قوله :(بكف يوما" يهودي) فإن قوله :(كف) مضاف إلى قوله : (يهودي) ، وقد فصل بينهما بالظرف ، وهو قوله :(يوما) ، وهذا الظرف أجنبي من المضاف ، إذ لا عمل له فيه .

ينظر الكتاب ٩١/١ ، والمقتضب ٢٣٧/١ ، ٣٧٧/٤ ، والإنصاف ٤٣٢ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، ٢٥٠/٢ ، والعيني ٤٧٠/٣ ، والتصريح ٥٩/٢ ، والهمع ٥٢/٢ ، والدرر اللوامع ٦٦/٢ ، والأشموني ٢٧٨/٢ ، واللسان عجم .

(٣) المحرر الوجيز ١٥٨/٦

(٤) مشكل إعراب القرآن ٢٧٢/١

وقال أبو على الفارسى :"وهذا قبيح قليل فى الاستعمال ، ولو عدل عنها - يعنى ابن عامر - كان أولى ، لأنهم لم يفصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالظرف فى الكلام ، مع اتساعهم فى الظروف ، وإنما أجازوه فى الشعر "(١) .

وقال أبو عبيد :"وكان عبدالله بن عامر وأهل الشام يقرؤونها (زين) - بضم الزاى - (قتل) - بالرفع - (أولادهم) - بالنصب- (شركائهم) - بالخفض - ويتأولون قتل شركائهم أولادهم ، فيفرقون بين الفعل وفاعله ، ولا أحب هذه القراءة لما فيها من الاستكراه ، والقراءة عندنا هى الأولى لصحتها فى العربية ، مع إجماع أهل الحرمين والمصرين بالعراق عليها "(٢) .

وقال ابن جنى :"الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر كثير ، لكنه من ضرورة الشاعر "(٣) .

وقال الزمخشرى :"وأما قراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) - برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء - على إضافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظرف فشىء لوكان فى مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجا" مردودا" ... فكيف به فى الكلام المنثور ؟ فكيف به فى القرآن المعجز ؟ بحسن نظمه وجزالته ، والذى حمله على ذلك أن رأى فى بعض المصاحف شركائهم مكتوبا" بالياء" (٤) .

وبهذا العرض نقول : إن هناك إجماعا" من جمهور البصريين ومن تبعهم على عدم جواز الفصل بين المضاف

---

(١) الحجة لأبى على الفارسى ٢/٤٥٤ - خ -

(٢) الدر المصون ٥/١٦٤

(٣) الخصائص ٢/٤٠٤

(٤) الكشاف ٢/٥٤

والمضاف إليه ، في سعة الكلام ، وإصرارا" على تخطئة ابن عامر في قراءته المذكورة ، وهذا تجرؤ على قراء كتاب الله ، وقراءاته المتواترة الصحيحة ، وهذه جسارة لا تنبغي لأحد مهما كانت درجته ، يقول السمين :"وهذه القراءة متواترة صحيحة ، وقد تجرأ كثير من الناس على قارئها بما لا ينبغي ، وهو أعلى القراء السبعة سندا" ، وأقدمهم هجرة ، أما علو سنده فإنه قرأ على أبي الدرداء ، وواثلة بن الأثقع ، وفضالة ابن عبيد ، ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة المخزومي ، ونقل يحيى الذماري أنه قرأ على عثمان نفسه ، وأما قدم هجرته فإنه ولد في حياة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وناهيك به أن هشام بن عمار أحد شيوخ البخاري أخذ عن أصحاب أصحابه ، وترجمته متسعة ذكرتها في شرح القصيدة ، وإنما ذكرت هنا هذه العجالة تنبيها" على خطأ من رد قراءته ، ونسبه إلى لحن ، أو اتباع مجرد المرسوم فقط " [١] .

وقال - أيضا - "وإذ قد عرفت هذا فاعلم أن قراءة ابن عامر صحيحة من حيث اللغة ، كما هي صحيحة من حيث النقل، ولا التفات إلى قول من قال : إنه اعتمد في ذلك على رسم مصحف الشام ، الذي أرسله عثمان بن عفان - رضي الله عنه- لأنه لم يوجد فيه إلا كتابة شركائهم بالياء - وهذا وإن كان كافيا" في الدلالة على جر(شركائهم) ، فليس فيه ما يدل على نصب (أولادهم) إذ المصحف مهمل من شكل ونقط ، فلم يبق له حجة في نصب الأولاد إلا النقل المحض" [٢] .

---

(١) الدر المصون ٥/١٦٢

(٢) الدر المصون ٥/١٧٥

وقالوا (١) - أيضا - ليس رسم (شركائهم) - بالياء - مختصا" بمصحف الشام ، بل هي كذلك - أيضا - في مصحف أهل الحجاز فبطل ما قالوه من أنه اتبع المرسوم في مصحف أهل الشام .

وقال الشيخ شهاب الدين أبو شامة :"ولا بعد فيما استبعده أهل النحو من جهة المعنى ، وذلك أنه قد عهد تقدم المفعول على الفاعل المرفوع لفظا" ، فاستمرت له هذه المرتبة مع الفاعل المرفوع تقديرا" ، فإن المصدر لو كان منونا" لجاز تقديم المفعول على فاعله ، نحو : أعجبني ضرب عمرا" زيد ، فكذا في الإضافة وقد ثبت جواز الفصل بين حرف الجر ومجروره مع شدة الاتصال بينهما أكثر من شدته بين المضاف والمضاف إليه كقوله - تعالى - (فبما نقضهم ميثاقهم) (٢) - (فبما رحمة) (٣) فـ (ما) : زائدة في اللفظ ، فكأنها ساقطة فيه لسقوطها في المعنى والمفعول المقدم هو في غير موضعه معنى ، فكأنه مؤخر لفظا" ، ولا التفات إلى قول من زعم أنه لم يأت في الكلام المنثور مثله ، لأنه ناف ، ومن أسند هذه القراءة مثبت ، والإثبات مرجح على النفي بإجماع ، ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب أنه استعمله في النثر لرجع إليه ، فما باله لا يكتفي بناقل القراءة من التابعين عن الصحابة ؟" (٤) .

ثم الذي حكاه ابن الأنباري من أن العرب كانت تقول هذا غلام - إن شاء الله - أخيك ، فيه الفصل في غير الشعر بالجملة، فيكون الفصل بالمفرد أولى .

---

(١) الدر المصون ١٧٥/٥

(٢) النساء ١٥٥

(٣) آل عمران ١٥٩

(٤) الدر المصون ١٧٦/٥

أما الزمخشرى فقد بلغ فى جسارته كل غاية ، حيث وصف قراءة ابن عامر بأنها مما تسمج فى الشعر ، فضلا" عن النثر ، فضلا" عن الكلام المعجز المنزل من السماء ، وذلك لظنه الباطل بأنه قد قرأها هكذا من عند نفسه ، وكأن الصواب خلافه ، والفصيح سواه ولم يعلم الزمخشرى - سامحه الله - أن هذه القراءة قرأها النبى - صلى الله عليه وسلم - على جبريل [١] ، كما أنزلها عليه كذلك ، ثم تلاها النبى - صلى الله عليه وسلم - على عدد التواتر من الأئمة ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ، ويقرؤن بها خلفا" عن سلف ، إلى أن انتهت إلى ابن عامر ، فقرأها - أيضا" - كما سمعها ، فهذا معتقد أهل الحق فى جميع الوجوه السبعة أنها متواترة [٢] جملة وتفصيلا" عن أفصح من نطق بالضاد - صلى الله عليه وسلم - فإذا علمت العقيدة الصحيحة فلا مبالاة بعدها بقول الزمخشرى ولا بقول أمثاله ممن لحن ابن عامر .

وخطأ الزمخشرى وغيره قد أتى من الظن بأن القراءة تثبت بالرأى ، غير موقوفة على النقل ، وهذا لم يقل به أحد من المسلمين ، وما حمله على هذا الخيال إلى التعالى فى اعتقاد اطراد الأقيسة النحوية ، فظنها قطعية ، ويلزم رد ما يخالفها ، ذكر هذا ابن المنير [٣] فى رده على الزمخشرى ، وقد أطال فى ذلك .

وممن دافع عن ابن عامر فى قراءته ابن مالك ، حيث قال فى شرح الكافية الشافية :".. بخلاف إضافة المصر إلى الفاعل مفصولا" بينهما بمفعول المصدر فإن المحذورين فيها مأمونان ،

---

(١) حاشية ابن المنير على الكشاف ٢/٥٣

(٢) السابق

(٣) الإنصاف (٢/٥٣)

مع أن الفاعل كجزء من عامله ، فلا يضر فصله ، لأن رتبته منبهة عليه ، والمفعول بخلاف ذلك .

فعلم بهذا أن قراءة ابن عامر - رحمه الله - غير منافية لقياس العربية .
على أنها لو كانت منافية له لوجب قبولها لصحة نقلها ، كما قبلت أشياء تنافى القياس بالنقل ، وإن لم تساو صحتها صحة القراءة المذكورة ، ولا قاربتها كقولهم (استحوذ) ، وقياسه استحاذ ".[1]

وقد ذكر مثل هذا فى شرح التسهيل ، وحسن قراءة ابن عامر من ثلاثة وجوه ، فقال :"وتقدم - أيضا- أن الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا" جدير بأن يكون جائزا" فى الاختيار ، ولا يختص بالاضطرار ، واستدللت على ذلك بقوله - صلى الله عليه وسلم - (هل أنتم تاركوا لى صاحبى) ، وبقول بعض العرب: (ترك يوما" نفسك وهواها سعى لها فى رداها) وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر - رضى الله عنه - (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى موثوق بعربيته ، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يقتدى بهم فى الفصاحة ، كما يقتدى بمن فى عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم

يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهدا" على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عول عليهم فى قراءة القرآن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - وتجويز ما قرأ به فى قياس النحو قوى ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ماهو فاعل ، فحسن ذلك ثلاثة أمور:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٩٨١/٢ ، ٩٨٢

**أحدها :** كون الفاصل فضلة ، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به •

**الثاني :** كونه غير أجنبي ، لتعلقه بالمضاف •

**الثالث :** كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ، لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا" ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية ، فحكم بجوازه ، وأيضا فقد فصل بقول النبي – صلى الله عليه وسلم – مثل : (هل أنتم تاركوا لي صاحبي) بالجار والمجرور ، والمضاف فيه اسم فاعل مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز ، ولذلك قلت نظائر (هل أنتم تاركوا لي صاحبي) ، وكثرت نظائر (قتل أولادهم شركائهم) ، فمنها قول الطرماح :

**يطفن بحوزى المراتع لم ترع**
**.. بواديه من قرع القسى الكنائن (١)**

**ومنها :**
**عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة**
**.. فسقناهم سوق البغاث الاجادل**

**ومن يلغ أعقاب الأمور فإنه**
**.. جدير بهلك آجل أو معاجل (٢)**

**ومنها :**
**يفركن حب السنبل الكنافج**
**.. فى القاع فرك القطن المحالج (٣)**

---

(١) البيت من الطويل .

اللغة : الحوزى : الثور الذى يرأس القطيع من بقر الوحش فيحوزهن ويحميهن . المراتع : أماكن الرعى . لم ترع : لم تفزع . القس : جمع قوس . الكنائن : جمع كنانة وهى جعبة السهام.

ينظر : الخصائص ٤٠٦/٢ ، والإنصاف مسألة ٦٠ ، والعينى ٤٦٢/٣ ، والخزانة ٢٥٢/٢ ، واللسان مادة (حوز) وديوانه ١٧٣ ، وشرح التسهيل ٢٧٧/٣ .

(٢) البيتان من الطويل ، و لم أجد من نسبهما إلى قائل .

اللغة : البغاث : طائر ضعيف يصاد ولا يصيد . الأجادل : جمع أجدل وهو الصقر . والهلك - بالضم- الهلاك .

ينظر : العينى ٤٦٥/٤ ، شرح التسهيل ٢٧٨/٣ ، والتصريح ٥٧/٢ والأشمونى ٢٧٦/٢ .

(٣) هو رجز لأبى جندل الطهوى من قصيدة يصف بها الجراد .

اللغة : الكنافج : الممتلىء . المحالج : جمع محلج - بكسر الميم - وهو الآلة التى يحلج بها القطن .

ينظر : العينى ٤٥٧/٣ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣

وأنشد أبو عبيدة :

**وحلـــق الماذى والقـــوانـــس**

**٠٠ فداسهـــم دوس الحصاد الدائس [١]**

وأنشد الأخفش :

**فزججتـــــها بمزجـــــــــة**

**٠٠ زج القلـــوص أبى مـــزاده [٢]**

وأنشد ثعلب بجر (مطر) من قول الشاعر:

**لئن كـان النكـاح أجـل شـــىء**

**٠٠ فــإن نكاحهــا مطـر حــرام [٣]**

وممـا يـرد علـى (أنتم تـاركوا لـى صـاحبى ) قـراءة بعـض السلف - رضى الله عنه - (فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) ففصل فيه اسم الفاعل المضاف إلى مفعول بمفعول أخر ٠

---

(١) هذا رجز قاله عمرو بن كلثوم .

اللغة : الماذى - بالذال المعجمة وتشديد الياء - من الدروع البيضاء . والقوانس : جمع قونس وهو اعلى البيضة من الحديد ٠

ينظر : العينى ٤٦١/٣ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣ ، والأشمونى ٢٧٦/٢ .

(٢) البيت من مجزوء الكامل .

يقال : زججت الرجل أزجه زجاً فهو مزجوج إذا طعنته بالرمح . وأبو مزادة : كنية عن رجل . والقلوص - بفتح القاف - الشابة من النوق .

الخصائص ٤٠٦/٢ ، والإنصاف (٤٢٧)

ومعانى الفراء ٣٥٧/١ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والانصاف (٤٢٧) وشرح التسهيل ٢٧٨/٣ ، وابن يعيش ١٩/٣ ، ٢٢ والعينى ٣٦٨/٤ والأشمونى ٢٧٦/٢.

(٣) البيت من الوافر قاله الأحوص .

ينظر : العينى ٤٦٦/٣ ، والتصريح ٥٩/٢ ، وشرح التسهيل ٢٧٨/٣ ، والأشمونى ٢٧٩/١ .

فلننظر إلى هذا الكم من الشواهد ، وغيرها كثير ، وهذه القراءات المتواترة الصحيحة ، وهذه الأقوال الفصيحة فنجد أنها كافية فى إثبات جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وعليه فقد أخطأ كل من لحن ابن عامر فى قراءته ، ولو كان ذلك إجماعا" من رؤساء العربية من أهل البصرة .

ويقول أبو حيان :"وحكى أبوعبيدة عن بعض العرب (الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها) يريد ... تسمع صوت ربها والله .

وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركائهم) فقد جاءت نظائره فى أشعار العرب، والصحيح جوازه ، وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر .

وفى النهاية أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر فى الشعر ، وفى الكلام ومنه قراءة ابن عامر [١] ".

ويهذا نقول : إن أباحيان ممن سلك طريق الدفاع عن القراء، والقراءات المتواترة ، كما فعل الكوفيون ، فجزاه الله خيرا" .

---

(١) الارتشاف ٢/٥٣٥

# ٣ - اكتساب المضاف التذكير من المضاف إليه

اشتهر عند كثير من النحاة والمفسرين أن كلمة (رحمة) في قوله - تعالى - (إن رحمة الله قريب من المحسنين) (١) قد اكتسبت التذكير من المضاف إليه ، يقول ابن مالك :"وكما جاز تأنيث المذكر ، لإضافته إلى مؤنث صالح للاستغناء به كذلك يجوز تذكير المؤنث ، لإضافته إلى مذكر صالح للاستغناء به... ويمكن أن يكون من ذلك قوله - تعالى - (إن رحمة الله قريب من المحسنين) (٢) " .

وقد ذكر ابن هشام في المغني أن من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه التذكير ، قائلا" :"تذكير المؤنث ... ويحتمل أن يكون منه (إن رحمة الله قريب من المحسنين)(٣) " وكذا قاله في أوضح المسالك (٤) ، وقد نص ابن الناظم - أيضا - على هذا الاحتمال في شرحه على الألفية (٥) .

ويقول ابن عقيل :"وربما كان المضاف مؤنثا" فاكتسب التذكير من المضاف إليه ، بالشرط الذي تقدم ، كقوله - تعالى - (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ، فـ (رحمة) : مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله - تعالى - (٦) ".

---

(١) الأعراف من الآية ٥٦

(٢) شرح الكافية الشافية ٩٢١

(٣) المغني ٦٦٥

(٤) ٣/١٠٦

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ١٥٠

(٦) شرح الألفية لابن عقيل ٣/٥١

ويقول أبو السعود معددا" أسباب تذكير كلمة (قريب) الواقعة خبرا" عن المبتدأ المؤنث (رحمة) - "... أو لاكتساب التذكير من المضاف إليه ، كما أن المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه "(١) .

ويقول فى تفسير الجلالين :"وتذكير (قريب) المخبر به عن (رحمة) ، لإضافتها إلى الله (٢) ".
ونستبين من النصوص السابقة أنهم قد جوزوا اكتساب المضاف ، وهو كلمة (رحمة) من المضاف إليه التذكير - وهو لفظ الجلالة - ، ووصف الله - سبحانه وتعالى - بذلك مستحيل شرعا" ، وحتى لو قالوا : إن المقصود اللفظ ، إذ أنه لم يستعمل إلا مذكرا ، فأيضا لا يليق بنا بأى حال من الأحوال أن نصفه بهذا ، تعالى الله عن ذلك علوا" كبيرا" ، وسامح الله الجميع .

يقول الصبان :"قوله - أى الأشمونى - "(ويحتمله) ، أى اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير ، وعبر بالاحتمال ، لما فى إطلاق المذكر على الله من سوء الأدب ، كذا قال البعض كغيره (٣) ".
أقول ، وكذلك مجرد الاحتمال ينبغى أن يكون مرفوضا" قولا" واحدا" ، لأن الاحتمال معناه أنهم جوزوا ماذكرنا فى حق الله ، وهو مستحيل ، كما ذكرت -
ويقول فى الفتوحات الإلهية :"وقوله : (لإضافته إلى الله) ، أى وهو مذكر لفظا" ، وفى هذا شىء ، لأن الأدب مع الله ألا يوصف بذكورة ، ولا بغيرها (٤) ".

---

(١) أبو السعود ٣/٢٣٣

(٢) تفسير الجلالين ٢/١٥١

(٣) حاشية الصبان ٢/٢٤٩

(٤) الفتوحات الإلهية ٢/١٥١

ومما يؤكد أنهم قد جانبهم الصواب فى هذه المسألة أنه قد كثر فى كلام العرب مجىء (فعيل) المذكر مثل (قريب) و(بعيد) خبرا" عن مؤنث ليس معه مضاف يكتسب منه التذكير ، ومنه قول الشنفرى :

تؤرقنى وقد أمست بعيدا" .. وأصحابى بعيهم أوتباله (١)

وقول جرير :

أتنفعك الحياة وأم عمرو .. قريب لا تزور ولا تزار (٢)

وقول جميل :

كأنا لم نحارب يابثين لواته .. تكشف غماها وأنت صديق (٣)

وقول جرير - أيضا - :

دعوت النوى ثم ارتمين قلوبنا .. بأسهم أعداد وهن صديق (٤)

وقول الشاعر :

له الويل إن أمسى ولا أم هاشم

.. قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا (٥)

ومن ذلك - أيضا - قول الله - تعالى - (لعل الساعة تكون قريبا) (٦) (وماهى من الظالمين ببعيد) (٧) ، (قال : من يحيى

---

(١) ينظر مجاز القرآن لأبى عبيدة ٢١٦/١

(٢) البيت من قصيدة لجرير مطلعها : أتذكرهم وحاجتك أدكار .. وقلبك فى الظعائن مستعار .

ينظر الأشباه والنظائر ٢٣٢/٥ ، وديوانه ١٨٢

(٣) ينظر الأشباه والنظائر ٢٣٢/٥

(٤) قيل : إن قائله مزاحم وقيل : جرير ، وهو من الطويل . ينظر الخصائص ٤١٢/٢ ، وزهر الآداب للحصرى ٥٦ ، واللسان مادة صدق ، وديوان جرير ٣٩٨ .

(٥) البيت لامرىء القيس من قصيدة مطلعها

سماك شوق بعد ما كان أقصرا .. وحلت سليمى بطن قو فعرعرا

ينظر ديوانه ٩٦ ، والأشباه والنظائر ٢٣٢/٥

(٦) سورة الأحزاب من الآية ٦٣

(٧) هود من الآية ٨٣

العظام وهى رميم) (١) فنجد أن الكلمات (قريبا") و(بعيدا) ، و(صديقا) و(رميما) قد جاءت أخبارا" عن مؤنثات ليس معها مضاف إليه مذكر ، لتكتسب منه التذكير ، وهذا فيه دلالة واضحة لا تحتمل أدنى شك أن لغة العرب يجيء فيها (فعيل) خبرا" عن مؤنث ، دون إضافة أو اكتساب ، يقول فى التصريح :"ومن التصوير الثانى ، وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره ... ويحتمله (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ، ويبعده (لعل الساعة قريب) ، فذكر (قريب) ، حيث لا إضافة (٢) ".

وإننا لو لم نجد ردا" على من جوزوا اكتساب كلمة (رحمة) من المضاف إليه التذكير سوى هذه الشواهد التى نطق بها العرب الأقحاح لكفتنا فى دحض ما ذهبوا إليه ، وهلاكان هؤلاء كالأصمعى (٣) ، فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب وكان إذا سئل عن شيء من كلام الله - تعالى - سكت ، وقال : لو أنه غير كلام الله تكلمت فيه ، والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العرب ، وتتبع أشعارهم ، فقد كان عكرمة (٤) وهو تلميذ ابن عباس ، إذا سئل عن شيء من مشكل القرآن يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر ، ثم يقول : (الشعر ديوان العرب) ، وهذا هو كلام العرب الفصحاء قد اتفق مع ماجاء فى القرآن من أن (فعيلا) يخبر به عن المذكر والمؤنث والجمع بلفظ واحد ، وعليه فما كان ينبغى لهم أن يقولوا ماقالوه فى هذه الآية الكريمة .

---

(١) يس من الآية ٧٨

(٢) التصريح ٣٢/٢

(٣) الأشباه والنظائر ٢٣١/٥

(٤) السابق

وأكثر من هذا ، وهو أن مسألة اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير ليست ثابتة فى كلام العرب الذين يحتج بكلامهم ، فليس لها شواهد إلا قول الشاعر :

إنارة العقل مكسوف بطوع الهـــوى
.. وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا [١]

وقوله :
رؤية الفكر ما يؤول الأمـ .. ر معين على اجتناب التوانى [٢]

ففى الأول قد اكتسبت كلمة (إنارة) التذكير من إضافتها إلى (العقل) ، لذا أخبر عنها بقوله : (مكسوف) المذكر ، وفى الثانى قد اكتسبت كلمة (رؤية) التذكير من إضافتها إلى كلمة (الفكر) ، لذا أسند الفعل (يؤول) إلى ضميرها باعتبار التذكير ، الذى اكتسبته .

ولكنا نقول ذكر العينى [٣] أن قائل البيت الأول من المولدين، وأما البيت الثانى فلم يعثر له على قائل وعليه فلا يستشهد بهما ، وبذلك نقول : إن اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير ليس له أصل فى كلام الفصحاء من العرب ، فكيف يخرج عليه كلام أحكم الحاكمين .

---

(١) هو لأحد المولدين من قصيدة من البسيط . والشاهد واضح . ينظر الخزانة ١٦٩/٢ عرضا ، والمغنى ٥١٢ ، والعينى ٣٩٦/٣ ، والتصريح ٣٢/٢ ، والأشمونى ٢٤٨/٢ .

(٢) لم أعثر له على قائل ، وهو من الخفيف . ينظر العينى ٣٦٩/٤ ، والهمع ٤٩/٢ والدرر اللوامع ٦٠/٢ ، والأشمونى ٢٤٨/٢ .

(٣) العينى ٣٩٦/٣

وبذلك يحق للعلامة مجد الدين الروذراورى [١] أن يقول :"إن اكتساب التأنيث فى المؤنث قد صح بكلام من يوثق به وأما العكس فيحتاج إلى الشواهد ، ومن ادعى الجواز فعليه بالبيان".

ويقول الألوسى :"... أن العرب تعطى المضاف حكم المضاف إليه فى التذكير والتأنيث ، إذا صح الاستغناء عنه ، وهو أمر مشهور ، فالرحمة لإضافتها إلى الاسم الجليل قد اكتسبت ما صحح الإخبار عنها بالمذكر ، وتعقبه أبو على الفارسى فى تعاليقه على كتاب سيبويه أن هذا التقدير والتأويل فى القرآن بعيد فاسد وإنما يجوز فى ضرورة الشعر [٢] ".

ولما تبين فساد ماذهبوا إليه من أن كلمة (رحمة) اكتسبت التذكير من المضاف إليه كان لابد من البحث عن سبب آخر لتذكير كلمة (قريب) المخبر بها عن (رحمة) ، وقد ذكر النحاة لذلك عللا" كثيرة ، بلغت ستة عشر رأيا" ، وسأقتصر على ذكر بعضها :

**الأول** : أن الرحمة فى تقدير الزيادة [٣] ، والعرب قد تزيد المضاف ، وعليه فالتقدير : (الله قريب من المحسنين) ، فالخبر فى الحقيقة عن الاسم الأعظم ، ونظير ذلك قوله – تعالى – (سبح اسم ربك الأعلى) [٤] ، أى سبح ربك ، ألا ترى أنه يقال : سبحان ربى ، ولا يقال : سبحان اسم ربى ، وهو مردود عند أهل البصرة [٥] ، لأن الأسماء لا تزاد فى رأيهم ، وإنما تزاد الحروف، ومعنى الآية عندهم : نزه أسماء ربك عما لا يليق بها.

---

(١) نسبه إليه فى روح المعانى ١٤٢/٨

(٢) روح المعانى للألوسى ١٤١/٨ ، ١٤٢

(٣) الأشباه والنظائر ٢٦٠/٥

(٤) الأعلى ١.

(٥) الأشباه والنظائر ٢٦١/٥ ، وروح المعانى ١٤١/٨

**الثاني** : أن ذلك على حذف مضاف [١] ، أى أن مكان رحمة الله- تعالى - قريب فالإخبار إنما هو عن المكان ، وهو مذكر ، ونظير ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - (إن هذين حرام) ، مشيرا" إلى الذهب والفضة والتقدير : إن استعمال هذين حرام ، وتعقبه ابن هشام [٢] بأن هذا المضاف بعيد جدا" ، لا قريب ، والأصل عدم الحذف •

**الثالث** : أنه على حذف موصوف مذكر ، أى شىء قريب [٣] ، وهو أشد ضعفا" من سابقه ، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكر محذوف شاذ ، ينزه كلام الله - تعالى - عنه ، على أنه لا فصاحة فى قولك : رحمة الله شىء قريب ، ولا لطافة ، بل هو عند ذى الذوق كلام مستهجن •

**الرابع** : أن فعيلا" هنا بمعنى مفعول ، يستوى فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح ، وامرأة جريح وهو رأى الكرمانى [٤] ، وقد رد بأن فعيلا" هنا بمعنى فاعل •

**الخامس** : أن فعيلا" بمعنى فاعل [٥] ، يشبه بفعيل بمعنى مفعول، فيمنع من تاء التأنيث فى المؤنث ، كما قد يشبهون فعيلا" بمعنى مفعول ، بفعيل بمعنى فاعل ، فيلحقونه التاء ، ومن الأول قوله - تعالى - (يحيى العظام وهى رميم) ، ومنه الآية التى معناه والثانى كقولهم : خصلة ذميمة ، وصفة حميدة ، حملا"

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٦١/٥ ، وروح المعانى ١٤١/٨

(٢) الأشباه والنظائر ٢٦٢/٥

(٣) الأشباه والنظائر ٢٦٢/٥ والبحر ٣١٣/٤

(٤) الدر المصون ٣٤٦/٥

(٥) الأشباه والنظائر ٢٦٤/٥

على قولهم : قبيحة وجميلة ، وتعقبه الروذراورى [١] ، بأنه مجرد دعوى لا دليل عليها .

السادس : أن العرب قد تخبر عن المضاف إليه [٢] ، وتترك المضاف ، كما فى قوله - تعالى - (فظلت أعناقهم لها خاضعين)[٣] ، فإن خاضعين خبر عن الضمير المضاف إليه (الأعناق) ، لا عن الأعناق ، ألا ترى أنك إذا قلت : الأعناق خاضعون ، لا يجوز ، لأن الجمع المذكر السالم من صفات العقلاء .

وقال الروذراورى [٤] إنه لو ساغ الإعراض عن المضاف والحكم على المضاف إليه ، لساغ أن يقال : كان صاحب الدرع سابغة ، ومالك الدار متسعة .

السابع : أن الرحمة والرحم [٥] متقاربان لفظا" - وهو واضح - ومعنى ، بدليل النقل عن أئمة اللغة ، فأعطى أحدهما حكم الآخر ، وتعقبه ابن هشام [٦] بأنه ليس بشىء ، لأن الوعظ والموعظة تتقارب - أيضا - فينبغى أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظة نافع ، وعظة حسن .

---

(١) روح المعانى ١٤٢/٨

(٢) روح المعانى ١٤٢/٨

(٣) سورة الشعراء من الآية ٤

(٤) روح المعانى ١٤٢/٨

(٥) القرطبى ( /٢٢٧) ، والبحر ٣١٣/٤

(٦) الأشباه والنظائر ٢٦٥/٥

**الثامن :** أنه إذا كانت القرابة فى النسب تعين التأنيث [١] فيها مع الأنثى ، فتقول هذه المرأة قريبتى ، أى فى النسب ، ولا تقول قريب منى ، وإن كانت قرابة مسافة جاز التذكير والتأنيث فتقول: داره قريبة وقريب منى ، وهو رأى الفراء ، يقول فى معانيه:"ذكرت (قريبا") ، لأنه ليس بقرابة فى النسب ، ورأيت العرب تؤنث القريبة فى النسب لا يختلفون فيها ، فإذا قالوا : دارك منا قريب ، أو فلانة منك قريب فى القرب والبعد ذكروا وأنثوا ، وذلك أن القريب ، وإن كان مرفوعا" فى المعنى ، فكأنه فى تأويل هى من مكان قريب ، فجعل القريب خلفا" من المكان ، كما قال الله - تبارك وتعالى - (وماهى من الظالمين ببعيد) - (ومايدريك لعل الساعة تكون قريبا") ... [٢] ".

وعند أبى عبيدة أنه إذا كان قرب مسافة كان التذكير لازما، أما عند الفراء فهو جائز - كما سبق - ، وليس واجبا" يقول أبو عبيدة :"هذا موضع يكون فى المؤنثة ، والثنتين ، والجميع منها بلفظ واحد ، لا يدخلون فيها الهاء ، ولكنه ليس بصفة ، ولكنه ظرف لهن وموضع ، والعرب تفعل ذلك فى (قريب) و(بعيد)[٣]".

وقد رد الأخفش [٤] الصغير رأى أبى عبيدة ، فقال : هذا خطأ ولو كان قال لكان (قريب) منصوبا" فى القرآن ، كما تقول : إن زيدا" قريبا" منك [٥] ".

---

(١) أضواء البيان للشنقيطى ٣٢٢/٢

(٢) معانى القرآن للفراء ٣٨٠/١ ، ٣٨١

(٣) مجاز القرآن لأبى عبيدة ٢١٦/١

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٣١/١ ، ١٣٢

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٣١/١ ، ١٣٢

وهذا الرد مردود ، يقول السمين :"وهذا ليس بخطأ ، لأنه يجوز أن يتسع في الظرف ، فيعطى حكم الأسماء الصريحة ، فتقول : زيد أمامك ، وعمرو خلفك ، برفع (أمام) و (خلف) ، وقد نص النحاة على أن نحو (إن قريبا" منك زيد) أن (قريبا) اسم (إن) ، و(زيد) ، خبرها ، وذلك على الاتساع [١] ".

وقد رد الزجاج رأى الفراء فقال :"وهذا غلط ، لأن كل ماقرب من مكان أو نسب فهو جار على ما يصيبه من التذكير ، والتأنيث [٢] ".

التاسع : أنه إنما قال : (قريب) ، لأن الرحمة والغفران بمعنى واحد ، وهو رأى الزجاج [٣] ، واختاره النحاس [٤] .

العاشر : أن (الرحمة) مصدر ، ومن حق المصادر التذكير ، كقوله - تعالى - (فمن جاءه موعظة من ربه) [٥] ، وقد نسب للنضر بن شميل [٦] ، وهو قريب من رأى الزجاج ، لأن الموعظة أريد بها الوعظ ، كما أن الرحمة أريد بها الغفران .

الحادى عشر : أن الرحمة بمعنى المطر ، وهو رأى الأخفش يقول :"فذكر (قريب) ، وهى صفة الرحمة ، وذلك كقول العرب:(ريح خريق) و(ملحفة جديد) و(شاة سديس) وإن شئت

---

(١) الدر المصون ٣٤٦/٥

(٢) معانى القرآن للزجاج ٣٤٤/١

(٣) السابق

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٣١/١ ، ١٣٢

(٥) سورة البقرة من الآية ٢٧٥

(٦) التفسير الكبير للرازى ١٤٣/١٤٢

قلت : تفسير الرحمة ههنا المطر ، ونحوه ، فلذلك ذكر ، كما قال: (وإن كان طائفة منكم آمنوا) ، فذكر لأنه أراد الناس [١] ".

وهو مردود [٢] أولا بأنه إذا أمكن الحمل على العام لا يعدل إلى الخاص ولا ضرورة هنا إلى الحمل ، كما لا يخفى .

وثانيا أن الرحمة التى هى المطر لا تختص بالمحسنين ، لأن الله سبحانه وتعالى - يرزق الطائع والعاصى ، وإنما المختص فى عرف الشرع هو الرحمة التى هى الغفران والتجاوز ، والثواب .

الثانى عشر : أن كلمة (قريب) صيغة مبالغة ، وما كان كذلك لا تحلقه تاء التأنيث ، يقول الحريرى :"وقد ذكر النحويون فى امتناع الهاء من هذه الصفات عللا" - يقصد قريبا" وغيرها - أجودها أن الصفات الموضوعة للمبالغة نقلت عن بابها ، لتدل على المعنى الذى تخصصت به ، فأسقطت هاء التأنيث فى قولهم امرأة صبور، وشكور ، وقتيل ... ليدل على ما فعلوه ، على تحقيق المبالغة ، ويؤذن بحدوث معنى زائد فى الصفة [٣] ".

الثالث عشر : أن الرحمة تأنيثها غير حقيقى ، وما كان كذلك فإنه يجوز فيه التأنيث والتذكير عند أهل اللغة ، وهو رأى الجوهرى ، ذكر ذلك أبو حيان ، ثم قال :"وهذا ليس بجيد إلا مع تقديم الفعل ، أما إذا تأخر ، فلا يجوز إلا التأنيث تقول : الشمس طالعة ، ولا يجوز طالع ، إلا فى ضرورة الشعر ، بخلاف التقديم، فيجوز أطالعة الشمس [٤] وأطالع الشمس ، كما يجوز طلعت الشمس وطلع الشمس ".

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٥١٩/٢

(٢) روح المعاني للألوسي ١٤٣/٨

(٣) درة الغواص فى أوهام الخواص ، الوهم المكمل للمائة

(٤) البحر ٣١٣/٤

وخلاصة القول في هذه المسألة أنه إذا كان فعيل بمعنى فاعل كثرت فيه التاء ، وكذا إذا كانت بمعنى مفعول ، مع خلوها مما يدل على الموصوف ، فاستعملت استعمال الأسماء نحو ذبيحة، فتلحق التاء - أيضا - ، لدفع اللبس ، أما إذا كانت بمعنى مفعول ولم تستعمل استعمال الأسماء وجب تذكيرها دائما" ، نحو امرأة جريح ورجل جريح وقد ورد التعاكس بينهما للتشابه اللفظى المصحح لحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل ، والعكس ومن الأول خصلة حميدة ، ومن الثانى قوله - تعالى - (إن رحمة الله قريب من المحسنين) ٠ - والله أعلم-

# إعمال اسم الفاعل المقرون بـ (أل)

إذا وقع اسم الفاعل صلة للألف واللام عمل ماضيا" ومستقبلا" ، وحالا" ، مكبرا" ، ومصغرا" ، معتمدا" ، وغير معتمد، موصوفا" ، وغير موصوف ، تقول : هذا الضارب زيدا" أمس ، أو الآن ، أو غدا" ، وتقول : هذا الضويرب بكرا" ، والراكب المسرع سيارة" ، وهذا معنى قول ابن مالك فى الألفية :

**وإن يكن صلة (أل) ففى المضى**
**.. وغيره إعماله قد ارتضى** (١)

ومعنى قوله فى الكافية الشافية :

**أو كان حالا" وإذا أولى (أل)**
**.. فهو على الإطلاق أهل للعمل** (٢)

والسبب فى ذلك أن (أل) اسم موصول بمعنى (الذى) (٣) ، واسم الفاعل بمنزلة الصلة ، فإذا قلت : (زيد الضارب عمرا") فـ (ضارب) حال محل ضرب إن أريد به المضى ، أو يضرب إن أريد غيره ، والفعل يعمل فى جميع الحالات ، فكذا ما حل محله، وهو اسم الفاعل ، يقول صدر الأفاضل : "... وأما إذا دخل عليه – أى اسم الفاعل – اللام ، فلأن اللام ههنا اسم موصول بمعنى الذى ، ولابد من صلة ، والصلة ههنا ليست جملة ابتدائية، فتعين أن تكون فعلية ، فيصير (ضارب) ههنا فعلا" ، ضرورة كونه صلة ، بزوال الشبه بينه وبين الفعل بإرادة المضى فيه ،

---

(١) شرح الألفية لابن عقيل ١١٠/٣

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٢٧/٢

(٣) التصريح ٦٥/٢

وإن اقتضى ألا يكون مثل الفعل ، فوقوعه فى حيز الصلة يقتضى أن يكون مثل الفعل [١] ".

وكون اسم الفاعل إذا قرن بـ (أل) عاملا" مطلقا هو المشهور من قول النحويين ، لذا اقتصر عليه جمع كثير من النحاة منهم ابن هشام فى أوضح المسالك ، يقول :"فإن كان - أى اسم الفاعل- صلة لـ (أل) عمل مطلقا" [٢] " ، وتبعه فى ذلك الشيخ خالد فى التصريح [٣] ، وزعم جماعة [٤] - منهم الرماني - أنه إذا كان صلة لأل لا يعمل إلا ماضيا" ، ولا يعمل مستقبلا" ، ولا حالا" وحملهم على ذلك أن سيبويه حين ذكر إعمال اسم الفاعل المقرون بـ (أل) لم يقدره إلا بالذى فعل ، قال :"هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعا" ، لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك ... ومما لا يكون فيه إلا الرفع قوله :(أعبد الله أنت الضاربه ؟ لأنك تريد معنى الذى ضربه... [٥]"

وقال - بعد هذا الباب بأبواب يسيرة :"هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذى فعل فى المعنى ، وذلك قولك : هذا الضارب زيدا" ، فصار فى معنى : هذا الذى ضرب زيدا" ، وعمل عمله ، لأن الألف واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين ، وكذلك هذا الضارب الرجل ، وهو وجه الكلام [٦] ".

---

(١) التخمير ٣/١٠٩ ، ١١٠

(٢) أوضح المسالك ٣/٢١٧

(٣) التصريح ٢/٦٥

(٤) شرح ابن مالك على تسهيله ٣/٧٦ ، وشرح الألفية لابن عقيل ٣/١١٠

(٥) الكتاب ١/١٢٧ ، ١٣٠

(٦) الكتاب ١/١٨١ ، ١٨٢

ثم تمادى على مثل هذا فى جميع الباب ، ولم يتعرض للذى بمعنى المضارع ، لأنه قد صح له العمل دون الألف واللام فعمله عند اقترانه بهما على معنى الذى أحق وأولى .

يقول ابن مالك :"ولو لم يكن إعمال الذى بمعنى المضارع مسموعا" عند وصل الألف واللام به لوجب الحكم بجوازه ، للأولوية المشار إليها ، فكيف وقد ثبت إعماله فى القرآن وغيره ، فمن إعماله فى القرآن قوله – تعالى – (والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا" والذاكرات) ، ومن إعماله فى غير القرآن قول الشاعر :

**فبت والهـــم تغشانى طوارقـــــه .. من خوف رحلة بين الظاعنين غدا** (١)

... ومذهب الأخفش (٢) أن النصب بعد مصحوب (أل) على التشبيه بالمفعول به ، وأصحابه يقولون : إن قصد بـ (أل) العهد فالنصب على التشبيه بالمفعول به ، وإن قصد معنى الذى فالنصب باسم الفاعل ... (٣) ".

وزعم بعضهم (٤) أن اسم الفاعل الواقع صلة لـ (أل) لا يعمل مطلقا" ، وذلك لأن (أل) عندهم معرفة ، وهى من خصائص الأسماء ، فإذا اتصلت باسم الفاعل فقد أضعفت شبهه بالفعل ،

---

(١) قاله جرير ، وهو من البسيط .

والشاهد فى قوله :(الظاعنين غدا) ، حيث إن اسم الفاعل المقرون بـ (أل) يعمل فى غير الماضى ، فلا يختص عمله به . ينظر شرح ابن على تسهيله ٧٧/٣ والخزانة ٤٤٣/٣ ، وديوان جرير ١٥٨ .

(٢) شرح ابن مالك على تسهيله ٧٧/٣

(٣) شرح ابن مالك على تسهيله ٧٦/٣ ، ٧٧

(٤) شرح الألفية لابن عقيل ١١٠/٣

فلذلك أهمل ، والمنصوب بعده منصوب بإضمار فعل ، يقول ابن مالك :"وكل ذلك تكلف لاحاجة إليه (١) ".

وبذلك يثبت لنا أن اسم الفاعل المقرون بـ (أل) قد اختلف النحاة فى إعماله ، والراجح هو أنه يعمل مطلقا" .

وبذلك نقول إن بدرالدين بن مالك قد جانبه الصواب عندما نص فى شرحه على أنه عامل باتفاق ، يقول :"لما فرغ – أى الناظم – من ذكر إعمال اسم الفاعل مجردا" شرع فى ذكر إعماله مع الألف واللام ، فبين أنه إذا كان صلة الألف واللام قبل العمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال باتفاق (٢) " ثم قال – بعد ذلك:"واعلم أن إعمال اسم الفاعل مع الألف واللام ماضيا" كان أو حاضرا" أو مستقبلا" جائز مرضى عند جميع النحويين (٣) ".

والحق أن هذا أمر عجيب من ابن الناظم وهو أن يذكر الاتفاق من جميع النحويين فى هذه المسألة ، مع أن الناظم قد ذكر هذا الخلاف فى شرح التسهيل الذى أكمله بدرالدين نفسه بعد موت أبيه ، ولعله قد اعتبر أن رأى المخالفين كلا رأى ، وربما أنه قد تبع والده فيما ذكره فى شرح الكافية الشافية ، حيث قال :"والخلاف إنما هو فى المجرد من الألف واللام ، وأما الملتبس بهما فلا خلاف فى إعماله (٤) ".

ولو قلت إن ابن مالك قد تراجع عما ذكره فى شرح التسهيل ولم يعتمد إلا المذكور فى الكافية وشرحها ، وسار ولده سيره فيها .

---

(١) شرح ابن مالك على تسهيله ٧٨/٣

(٢) شرح الألفية لابن الناظم ١٦٣

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ١٦٤

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٢٩/٢

قلت إن التراجع لا يكون إلا فى الكتب المتأخرة فـى التـأليف زمانا" ، وواضح أن آخر كتبه تأليفـا" هـو شـرح التسـهيل والدليـل على ذلك أنه مات قبل أن يتمه - والله أعلم -

# هل يجوز التعجب من صفات الله

جـوز جماعـة مـن العلمـاء منهـم المـبرد ، والأنبــارى ، والصيمـرى التعجـب مـن صفـات اللــه - عـز وجـل - يقـول المبرد:"فإن قال قائل : أرأيت قولك : ما أحسن زيدا" ، أليـس فـى التقدير والإعمال - ... - بمنزلة قولـك : شـىء حسـن زيـدا" ، فكيف تقول هذا فى قولك : ما أعظم الله يافتى ، وما أكبر الله ؟

قيل : التقدير على ما وصفت لك : شىء عظـم اللـه يـافتى ، وذلك الشىء الناس الذين يصفونه بالعظمه كقولك : كبرت كبـيرا" وعظمت عظيما" [1] ".

ويقول الصيمـرى :" وإذا قلـت : مـا أعظـم اللـه ، فتقديـره : شىء أعظم الله ، وذلك الشىء عباده الذين يعظمونـه ويعبدونـه ، وهو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه ، ويجوز أن يكـون ذلـك الشـىء هـو اللـه - عز وجل - فيكون لنفسـه عظيمـا ، لا لشىء جعله عظيما" ، ومثل هذا مستعمل فى كلام العرب [2] ".

وقال ابن الأنبارى :"وأما قولهم : لو كـان التقديـر فيـه شـىء أحسن زيدا" ، لوجب أن يكون التقدير فى قولنا : ما أعظـم اللـه : شىء أعظم الله ، أى وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سـمع الأذان : كبرت كبيرا" ، وعظمت عظيمـا ، أى وصفتـه بالكبريـاء والعظمة ، لا صيرته كبيرا" عظيما" ، فكذلك ههنا ...

---

(١) المقتضب ١٧٦/٤

(٢) التبصرة والتذكرة ٢٦٥/١

وحكى أن بعض أصحاب أبى العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر فى حلقة أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة ، فأجاب بجواب أهل البصرة ، وقال التقدير فى قولهم : ما أحسن زيدا" شىء أحسن زيدا" .

فقيل له : ما تقول فى قولنا : ما أعظم الله ؟
فقال : شىء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ، لأن الله عظيم لا بجعل جاعل ، ثم سحبوه من الحلقة ، وأخرجوه، فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بما قدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه وفساد ما ذهبوا إليه [١] ".

ومن الذين جوزوا التعجب من صفات الله – أيضا – الرضى ، حيث يقول :"... فالتفكير يناسب معنى التعجب ، فكان معنى ما أحسن زيدا" فى الأصل شىء من الأشياء لا أعرفه جعل زيدا" حسنا ، ثم نقل إلى إنشاء التعجب ، وانمحى عنه معنى الجعل ، فجاز استعماله فى التعجب عن شىء يستحيل كونه بجعل جاعل ، نحو ما أقدر الله ، وما أعلمه ...[٢] ".

وذكر جماعة أنه لا يجوز التعجب منها ، لأنها لا تقبل الزيادة ، فصفاته – سبحانه – كاملة كمالا" مطلقا" ، يقول أبو حيان فى الارتشاف :"وصفات الله لا تقبل الزيادة ، فلا يجوز التعجب منها ، لا يقال ما أعلم الله ... [٣] ".

---

(١) الإنصاف ١٤٦/١ ، ١٤٧

(٢) شرح الكافية للرضى ٣٠٩/٢ ، ٣١٠

(٣) الارتشاف (٤٤/٣)

وقال ابن عقيل :"... فما لا يقبل الزيادة لا يتعجب منه ، نحو (مات) و (فنى) و (حدث) ، ... ولهذا لا يتعجب من صفات الله - تعالى - فلا يقال : ما أعلم الله ، لأن علمه لا يقبل الزيادة ، وقالت العرب : ما أعظم الله وما أجله ، وقال :

ما أقدر الله أن يدنى على شحط
.. من داره الحزن ممن داره [١] صول" [٢]

ويقول ابن عصفور :"وقولنا :(وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره فيها ، لأنه لا يجوز التعجب إلا مما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير ، وإن وجد فقليل ، ولذلك لم يجز التعجب من الله إلا قليلا" ، لأنه لا نظير له، وإذا جاء فمجاز ومشبه بما يجوز التعجب منه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ما أقدر الله ... [٣] " إلى آخر البيت .

وعلى هذا نقول قد منع ابن عصفور - أيضا - التعجب من صفات الله للتعليل السابق ، لكنه جعل ماجاء منه نحو ما أعظم الله على التشبيه والمجاز ، وهو - أيضا - محال فى حق الله - سبحانه وتعالى - فيكون قد وقع فى مثل ما فر منه ، إذ أنه - سبحانه - (ليس كمثله شى ، وهو السميع البصير) [٤] .

---

(١) المساعد ١٦١/٢

(٢) قاله حندج بن حندج المرى ، وهو من بحر البسيط .

الإنصاف ١٢٨ ، والعينى ٢٣٨/١ ، والهمع ١٦٧/٢ ، والدرر ٢٢٤/٢ ، والأشمونى ١٠١/١، وشرح ديوان الحماسة ١٨٣/١ .

(٣) الشرح الكبير لابن عصفور ٥٧٨/١

(٤) سورة الشورى (١١)

ويقول الصبان :"اعلم أنه لا بتعجب من صفاته – تعالى – قياسا" ، فلا يقال : ما أعلم الله ، لأنها لا تقبل الزيادة ، وشذ قول العرب : ما أعظم الله ، وما أقدره ، وما أجله [١] ".

ويقول الشيخ يس :"توقف بعضهم فى صحة قولنا مثلا" ما أعظم الله ، وما أجله ، لأنه يقتضى بظاهره أن المعنى : شىء عظيم أعظم الله ، أى جعله عظيما" ، وهذا وإن لم يكن كفرا" ، فهو قريب من الكفر [٢] ".

والحق أن التعجب يجوز فى صفات الله على معنى يليق بذاته – سبحانه وتعالى – وهو أنه قد بلغ الغاية المطلقة فيها مجردة عن معنى الزيادة ، أو النقصان ، أو نقول : إنه ثناء ومدح على الله – تعالى – ، كما نقول : (الله أكبر) ، ولا نقصد لا المشاركة ، ولا الزيادة – والله أعلم – .

---

(١) حاشية الصبان ١٦/٣

(٢) حاشية يس ٦٨/٢

# ( هل الله يتعجب )

وهذه المسألة تجرنا إلى الحديث عن جواز وقوع التعجب من الله ، أو عدم جوازه .

أقول : التعجب : استعظام زيادة فى وصف الفاعل ، خفى سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، أو قل نظيره فيها (١) .

وهذا يعنى أن المتعجب لا بد أن يخفى عليه أسباب الزيادة فى وصف الفاعل ، ولهذا يقال : إذا عرف السبب بطل العجب ، وعليه منع جمع من النحاة والمفسرين أن يتعجب الله - عز وجل- من أى شىء ، لأنه لا تخفى عليه خافية فى الأرض ، ولا فى السماء ، (يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور) (٢) ، يقول ابن عصفور :"... التعجب لا يصح إلا ممن يصح فى حقه الاستعظام ، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله - تعالى - فإن ورد فبالنظر إلى المخاطب ، وذلك نحو قوله - تعالى - (أسمع بهم وأبصر) (٣) ، ونحو قوله - تعالى - (فما أصبرهم على النار) (٤) . "(٥)

ويقول السمين الحلبى - عند تفسير الآية الأخيرة - "والمراد بالتعجب هنا ، وفى سائر القرآن الإعلام بحالهم أنها ينبغى أن يتعجب منها ، وإلا فالتعجب مستحيل فى حقه - تعالى - (٦) ".

---

(١) الشرح الكبير لابن عصفور ٥٧٦/١

(٢) سورة غافر ١٩

(٣) مريم من الآية ٣٨

(٤) البقرة من الآية ١٧٥

(٥) شرح الجمل الكبير ٥٧٦/٢

(٦) الدر المصون ٢٤٤/٢

ويقول الفاكهي :"فلا يطلق على الله أنه متعجب لأنه لا يخفى عليه شيء ، وما ورد منه في كلام العزيز ، كقوله - (فما أصبرهم على النار) مصروف إلى المخاطب ، أي يجب أن يتعجب العباد منه [١] ".

ويقول أبو حيان - عند تفسير الآية المذكورة - "وإذا قلنا إن الكلام هو تعجب ، فالتعجب هو استعظام الشيء وخفاء حصول السبب ، وهذا مستحيل في حق الله - تعالى - فهو راجع لمن يصح ذلك منه ، أي هم ممن يقول فيهم من رآهم : ما أصبرهم على النار [٢] ".

وهذا رأي المحققين ، يقول السيوطي :"قال المحققون إذا ورد العجب من الله صرف إلى المخاطب ، كقوله - تعالى - (فما أصبرهم على النار) ، أي هؤلاء يجب أن يتعجب منهم ، وإنما لا يوصف تعالى بالتعجب ، لأنه استعظام يصحبه الجهل ، وهو - تعالى - منزه عن ذلك ، ولهذا تعبر جماعة بالتعجيب بدله ، أي أنه تعجيب من الله للمخاطبين ، ونظير هذا مجيء الدعاء والترجي منه - تعالى - إنما هو بالنظر إلى ما تفهمه العرب ، أي هؤلاء مما يجب أن يقال لهم : عندكم هذا ولهذا قال سيبويه في قوله - تعالى - (لعله يتذكر أو يخشى) المعنى اذهبا على رجائكما وطمعكما ، وفي قوله (ويل للمطففين) - (ويل يومئذ للمكذبين) : لا تقول : هذا دعاء ، لأن الكلام بذلك قبيح ، ولكن العرب إنما تكلموا بكلامهم ، وجاء القرآن على لغتهم ، وعلى ما يعنونه ، فكأنه قيل لهم :(ويل للمطففين) أي هؤلاء ممن

---

(١) شرح قطر الندى للفاكهي ٢/٢٧١

(٢) البحر ٤٩٤/١

وجب هذا القول لهم ، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة ، فقيل : هؤلاء ممن دخل فى الهلكة [١] ".

وممن عبر بلفظ التعجيب مستبعدا" كلمة التعجب فى حقه - سبحانه - الألوسى ، حيث يقول فى تفسيره :"(فما أصبرهم على النار) [٢] ، أى ما أشد صبرهم ، وهو تعجيب للمؤمنين من ارتكابهم موجباتها من غير مبالاة [٣] " والصواب أن الله يتعجب من الأشياء ، ولكن تعجبا" يليق بذاته سبحانه وتعالى - إذ أنه قد ورد فى الحديث :"عجب ربنا من قوم يقادون إلى الجنة فى السلاسل [٤] " ، وفيه - أيضا - (عجب ربنا من رجل غزا فى سبيل الله ، فانهزم أصحابه فعلم ما عليه فرجع حتى أهريق دمه ) [٥] ، وفيه (عجب ربكم من شاب ليست له صبوة) [٦] .

ومما يدل على ذلك - أيضا - قراءة حمزة [٧] ، والكسائي [٨] ، وابن سعدان [٩] :(بل عجبت ويسخرون) [١٠] - بضم التاء - ، قال الفراء :"والرفع أحب إلى ، لأنها قراءة على وابن مسعود وعبدالله بن عباس ، حدثنا أبو العباس ، قال : حدثنا محمد ، قال : حدثنا الفراء ، قال حدثنى مندل بن على العنزى

---

(١) معترك الأقران للسيوطى ٣٢٢/١

(٢) البقرة ١٧٥

(٣) روح المعانى ٤٤/٢

(٤) الجامع الكبير للسيوطى ٥٧٠ - مخطوط -

(٥) الجامع الصغير ٦١/٢

(٦) تفسير الخازن ١٩/٦ ، واللسان (عجب)

(٧) الإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش ٧٤٥/٢

(٨) الإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش ٧٤٥/٢

(٩) البحر المحيط ٣٥٤/٧

(١٠) الصافات (١٢)

عن الأعمش قال : شقيق : قرأت عند شريح (بل عجبت ويسخرون) ، فقال : إن الله لا يعجب من شيء إنه يعجب من لا يعلم ، قال فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي ، فقال : إن شريحا" شاعر يعجبه علمه ، وعبدالله أعلم بذلك منه ، قرأها :(بل عجبت ويسخرون)٠

قال أبو زكريا : والعجب ، وإن أسند إلى الله ، فليس معناه من الله كمعناه من العباد ، ألا ترى أنه قال (فيسخرون منهم ، سخر الله منهم) ، وليس السخرى من الله كمعناه من العباد ، وكذلك قوله :(الله يستهزىء بهم) ، ليس ذلك من الله كمعناه من العباد ، ففى ذا بيان لكسر قول شريح " (١) ٠

فنرى أن هذا تصريح بجواز التعجب من الله ، لا على المعنى الذى يحدث من العباد ، والذى يصحبه جهل الأسباب ، ومن قال بعدم جواز التعجب منه سبحانه وتعالى لابد أنه يصرف هذه الآية بقراءة ضم التاء عن ظاهرها ، وهو خلاف الأصل ، بل ، وكل الآيات التى أتت بصريح التعجب ، نحو قوله - تعالى- (قتل الإنسان ما أكفره) ، والآية المتقدمة ، وغير ذلك كثير ٠

ومما يؤكد ما قلت قول النيسابورى :"والتعجب استعظام الشىء ، مع خفاء سبب حصول عظم ذلك الشىء ، هذا هو الأصل ، ثم قد يستعمل لفظ التعجب عند مجرد الاستعظام ، من غير خفاء السبب ، كما فى حقه - تعالى - (٢) "٠

---

(١) معانى القرآن للفراء ٣٨٤/٢

(٢) غرائب القرآن ، ورغائب الفرقان ٧٦/٢

# باب العطف ويحتوي على :

## ١ - واو الثمانية

ذكرها جماعة من الأدباء كالحريرى [١] ، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ، ومن المفسرين كالثعلبى [٢] ، وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة ، خمسة ، ستة ، سبعة وثمانية ، إشعارا" بأن السبعة عندهم عدد كامل ، يقول ابن عطية :"وواو الثمانية قد ذكرها ابن خالويه فى مناظرته لأبى على الفارسى فى معنى قوله : (وفتحت أبوابها) ، وأنكرها أبو على ، وحدثنى أبى - رضى الله عنه - عن الأستاذ النحوى، أبى عبدالله الكفيف المالقى ، وكان ممن استوطن غرناطة ، وأقرأ فيها فى مدة ابن حبوس أنه قال : هى لغة فصيحة لبعض العرب، من شأنهم أن يقولوا إذا عدوا واحد اثنان ... سبعة وثمانية تسعة، عشرة فهكذا هى لغتهم ، ومتى ما جاء فى كلامهم أمر ثمانية أدخلوا الواو [٣] ".

وأثبتها كذلك أبو بكر راوى عاصم ، نسبه إليه السمين الحلبى [٤] . وأبو البقاء العكبرى حيث ، يقول فى الإملاء :"... (والناهون عن المنكر) إنما دخلت الواو فى الصفة الثامنة إيذانا" بأن السبعة عندهم عدد تام ولذلك قالوا : سبع فى ثمانية ، أى سبع أذرع فى ثمانية أشبار ، وإنما دلت الواو على ذلك ، لأن الواو

---

(١) الجنى الدانى ١٦٧

(٢) المغنى ٤٧٤

(٣) المحرر الوجيز ٢٨٨/٨

(٤) الدر المصون ٤٦٨/٧

تؤذن بأن ما بعدها غير ما قبلها ، ولذلك دخلت فى باب عطف النسق (١) ".

وقد أنكر عليه ذلك ابن هشام ، حيث قال :"وذهب أبو البقاء فى هذه الآية مذهب الضعفاء ، فقال ٠٠٠" ونقل النص السابق ٠

وقال العلامة الكافيجى :"هى فى التحقيق واو العطف ، لكن لما اختص استعمالها بمحل مخصوص ، وتضمنت أمرا" غريبا" ، واعتبارا" لطيفا ناسب أن تسمى باسم غير جنسها ، فسميت بواو الثمانية لمناسبة بينها وبين سبعة ، وذلك لأن السبعة عندهم عقد تام ، كعقود العشرات ، لاشتمالها على أكثر مراتب أصول الأعداد ، فإن الثمانية عقد مستأنف ، فكان بينهما اتصال من وجه، وانفصال من وجه ، وهذا هو المقتضى للعطف ، وهذا المعنى ليس موجودا" بين السبعة والستة (٢) " ٠

وقد استدل من أثبتها بأربع آيات من القرآن الكريم :

الآية الأولى : هى قوله – تعالى – (٠٠٠ سبعة وثامنهم كلبهم) فقد دخلت على العدد الثامن ٠

الآية الثانية : قوله – سبحانه وتعالى – (وفتحت أبوابها) فقد أتت فى آية الجنة ، لأن أبوابها ثمانية ، ولم تأت فى آية النار ، إذ أن أبوابها سبعة ٠

---

(١) الإملاء ٢/٢٣

(٢) الفتوحات الإلهية ٣/١٧

الآيـة الثالثـة : قولـه - جـل وعـلا - (التـائبون العـابدون ، الحـامدون ، السـائحون ، الراكعـون ، السـاجدون ، الآمـرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله) ٠

الآية الرابعة : قوله - عز من قائل - (عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجا" خيرا" منكن مسلمات مؤمنـات ، قانتـات ، تائبـات ، عابدات ، سائحات ، ثيبات وأبكارا") ٠

يقـول ابـن هشـام :"ذكرهـا القـاضى الفـاضل ، وتبجـح باستخراجها ، وقد سبقه إلـى ذلـك الثعلبـى (١) " يقصد القـاضى الفاضل أنها فى الآيـة واو الثمانيـة ، لأنهـا دخلت علـى الوصـف الثامن ٠

أما ابن عطية فقد نص على أن لها أصلا" فى كلام العرب ، وقد أثبتها فى آيتى التوبة والزمر فقط ، يقول :"وهـى فـى القـرآن فى قوله (الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر) ، وفى قوله : (وفتحت أبوابهـا) ، وأمـا قولـه - تعـالى - (ثيبـات وأبكـارا") ، وقوله: (سبع ليال وثمانية أيام) فتوهـم فـى هذيـن الموضعيـن أنهـا واو الثمانية ، وليسـت بهـا ، بـل هـى لازمـة ، لا يسـتغنى الكـلام عنها (٢) " ٠

فلنتأمل قوله : (بل هى لازمـة) ، وكـأن الـذى أخرجهـا عـن كونها واو الثمانية لزومها فى الآيتين الأخيرتين ، وهـذا معنـاه أن واو الثمانيـة غير لازمـة ، يقـول مكـى بـن أبـى طـالب :"قولـه : (وثامنهم كلبهم) إنما جىء بالواو لتدل على تمام القصة ، وانقطاع الحكاية عنهم ولو جىء بها مع رابع وسادس لجـاز ، ولـو حذفت

---

(١) المغنى ٤٧٦

(٢) المحرر الوجيز ١٠/٣٨٥

من الثامن لجاز ، لأن الضمير العائد يكفى من الواو ، تقول : رأيت عمرا وأبوه جالس ، وإن شئت حذفت الواو للهاء العائدة على عمرو [١] ".

أقول : كيف تستاغ هذه الواو فى القرآن الكريم ، والحال أن دخولها كخروجها ، وكل حرف فى القرآن يؤدى معنى لا يمكن أن يتأتى بدونه ، فضلا" عن أنها ليس لها دليل سديد من كلام العرب الفصحاء ، وقد أنكرها المحققون [٢] ، يقول ابن هشام:"وأبلغ من هذه المقالة فى الفساد قول من أثبت واو الثمانية ، وجعل منها (سبعة وثامنهم كلبهم) ، وقد مضى فى باب الواو أن ذلك لا حقيقة له [٣] ".

ويقول ابن القيم :"قولهم : إن الواو تأتى للثمانية ليس عليه دليل مستقيم"
والحق أن قولهم بواو الثمانية لا يرضاه نحوى ، ولا يتعلق به حكم إعرابى ، ولا سر معنوى [٤] .

ولنذكر ما قيل فى هذه الآيات التى استدلوا بها ، أما قوله - تعالى - (وثامنهم كلبهم) ففيها عدة آراء :

**الاول** : أن الواو زائدة ، يقول فى تفسير الجلالين :"(سبعة وثامنهم كلبهم) : الجملة من مبتدأ وخبر صفة سبعة بزيادة الواو [٥] " ، وقد بين ذلك الجمل فقال :"أى عن غير ملاحظة

---

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٣٩/١

(٢) الجنى الدانى (١٦٨)

(٣) المغنى ٨٥٩

(٤) الفتوحات ٥١/٣

(٥) ١٦/٣

معنى التوكيد ، على رأى الأخفش والكوفيين ، لأن وجودها فى الكلام كالعدم فى عدم إفادة أصل معناها [١] ".

ومذهب جمهور البصريين أن الواو لا تزاد ، يقول المرادى:"وتأولوا هذه الآيات ونحوها على حذف الجواب [٢] ".

**الثانى : أنها زائدة للتأكيد .**

**الثالث : أنها واو الصفة ، وهو رأى الزمخشرى ، يقول :"فإن قلت : فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ، ولم دخلت عليها دون الأولين ؟**

قلت : هى الواو التى تدخل على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل على الواقعة حالا" عن المعرفة ، فى نحو قولك : جاءنى رجل ومعه آخر ومررت بزيد وفى يده سيف ، ومنه قوله- تعالى - (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) ، وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر .

وهذه الواو هى التى آذنت بأن الذين قالوا : سبعة ثامنهم كلبهم قالوه عن ثبات علم ، وطمأنينة نفس ، ولم يرجموا بالظن [٣] " .

وقد رد هذا الرأى أبو حيان بقوله :"وكون الواو تدخل على الجملة الواقعة صفة ، دالة على لصوق الصفة بالموصوف ،

---

(١) الفتوحات الإلهية ١٦/٣

(٢) الجنى الدانى (١٦/٣)

(٣) الكشاف ٤٧٨/٢ ، ٤٧٩

وعلى ثبوت اتصالها بها شيء لا يعرفه النحويون ، بل قرروا أنه لا تعطف الصفة التى ليست بجملة على صفة أخرى إلا إذا اختلفت المعانى ، حتى يكون العطف دالا" على المغايرة ، وأما إذا لم يختلف فلا يجوز العطف ، هذا فى الأسماء المفردة وأما الجمل التى تقع صفة فهى أبعد من أن يجوز ذلك فيها ... وأما قوله - تعالى - (إلا ولها) فالجملة حالية ، ويكفى ردا" لقول الزمخشرى : أنا لا نعلم أحدا" من علماء النحو ذهب إلى ذلك (١)" .

وقول أبى حيان : إن الجملة حالية فيه نظر ، إذ أنها مسبوقة بـ (نكرة) ، والجمل بعد النكرات صفات ، وليست أحوالا" ، فهل قصد العلامة أبو حيان أن كلمة (قرية) تخصصت بدخول النفى عليها ؟ فجاز مجيء الحال منها .

أقول : ذلك غير ممكن مع (من) التى تأتى فى مثل هذا المحل للتنصيص على العموم الذى يتناقض مع التخصيص المتوهم .

وقد رد السمين الحلبى كلام شيخه أبى حيان ، واستحسن ما قاله الزمخشرى بقوله :"قول الزمخشرى قوى من حيث القياس ، فإن الصفة كالحال فى المعنى ، وإن كان بينهما فرق من بعض الوجوه ، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالا" كذلك تدخل عليها واقعة صفة ، ويقويه ما نظره به من الآية الأخرى ، فى قوله :(إلا لها منذرون) ، ويقويه - أيضا - قراءة ابن أبى عبلة المتقدمة (٢) " - يقصد قراءته (إلا لها كتاب معلوم) - بدون الواو - .

---

(١) البحر المحيط ٦/١١٥

(٢) الدر المصون ٧/١٤٢

وأما قول أبى حيان :"ولا نعلم أحدا" قاله من النحويين" فغير صواب ، يقول السمين :"وفى محفوظى أن ابن جنى سبقهما إلى ذلك [١] ".

وعليه فهذا الرأى هو الصواب .

الرابع : أنها واو الحال ، يقول ابن هشام :"وقيل : واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ اسم إشارة ، أى هؤلاء سبعة ، ليكون فى الكلام ما يعمل فى الحال ، ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا" ممتنع ، ولهذا ردوا على المبرد قوله فى بيت الفرزدق :

... .. ... وإذ ما مثلهم بشر [٢]

إن (مثلهم) : حال ، أى : وإذ ما فى الوجود بشر مماثلا" لهم [٣] ".

الخامس : أنها عاطفة ، عطفت هذه الجملة على جملة قوله: (هم سبعة) فيكونون قد أخبروا بخبرين ، :

أحدهما : أنهم سبعة رجال على البت .

والثانى : أن ثامنهم كلبهم .

وهذا يؤذن بأن جملة قوله :(وثامنهم كلبهم) من كلام المتنازعين فيهم [٤] .

---

(١) الدر المصون ١٤٢/٧ ، وسر صناعة الإعراب ٦٥٠/٢

(٢) البيت من البسيط ويروى بتمامه :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم .. إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

ينظر : الكتاب ٢٩/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ، والتصريح ١٩٨/١ والممع ١٢٤/١ ، والأشمونى ٢٣٠/١ ، وديوانه ٢٢٣ .

(٣) المغنى (٤٧٥)

(٤) الدر المصون ٤٦٧/٧

**السادس :** أن الواو للاستئناف ، وأنه من كلام الله - تعالى - يقول السمين :"قال هذا القائل ، وجيء بالواو لتعطى انقطاع هذا مما قبله [١] ".

ويقول أبوجعفر النحاس :"وفى المجيء بالواو (وثامنهم) خاصة دون ما تقدم قولان :
**أحدهما :** أن دخولها وخروجها واحد .
**والآخر :** أن دخولها يدل على تمام القصة وانقطاع الكلام ، ذكر هذا القول إبراهيم بن السرى ، فيكون المعنى عليه أن الله - جل وعز - أخبر بما يقولون ، ثم أتى بحقيقة الأمر ، فقال : وثامنهم كلبهم [٢] ".

وكذا ذكر النحاة عدة آراء فى (واو) آية الزمر ، (حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها) ، منها :

١ - أنها زائدة ، أى دخولها كخروجها ، وهو رأى الكوفيين [٣] والأخفش ، وعليه تكون (فتحت) جواب (إذا) ، يقول السمين:"وإنما جيء بالواو ، دون التى قبلها ، لأن أبواب السجون مغلقة ، إلى أن يجيئها صاحب الجريمة ، فتفتح لهم ، ثم تغلق عليهم فناسب ذلك عدم الواو فيها ، بخلاف أبواب السرور والفرح فإنها تفتح انتظارا" لمن يدخلها [٤] ".
يقول المبرد :"وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين والله أعلم بالتأويل [٥] ".

---

(١) الدر المصون ٤٦٧/٧

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٧١/٢

(٣) الجنى الدانى (١٦٤)

(٤) الدر المصون ٤٤٧/٩

(٥) المقتضب ٨١/٢

٢ - هى ولو الحال ، والجواب محذوف ، أى جاؤها مفتحة أبوابها ، كما صرح - سبحانه - بـ (مفتحة) حالاً" فى قوله:(جنات عدن مفتحة لهم الأبواب) ، وهذا رأى المبرد ، حيث يقول :" فأما حذف الخبر - يقصد جواب الشرط - فمعروف جيد، من ذلك قوله :(ولو أن قرآنا" سيرت به الجبال ، أو قطعت به الأرض ، أو كلم به الموتى ، بل لله الأمر جميعا" ) (١) ... لم يأت بخبر - أى بجواب - لعلم المخاطب ، ومثل هذا الكلام كثير ، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما" بما يدل عليه من متقدم خبر ، أو مشاهدة حال (٢) ".

ويقول المرادى :"وأما قوله - تعالى - (وفتحت) ، فقال أبو على وغيره :"هى ولو الحال ، والمعنى حتى إذا جاؤها وقد فتحت، أى جاؤها ، وهى مفتحة ، لا يوقفون (٣) ".

٣ - أنها عاطفة ، يقول المرادى :"وذهب المحققون إلى أن الواو فى ذلك إما عاطفة ، وإما واو الحال ، ولم يثبتوا واو الثمانية (٤) ".

ويقول ابن القيم - رحمه الله - "قوله - تعالى - (وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمرا ، حتى إذا جاؤها ، وفتحت أبوابها) ، فأتى بالولو لما كانت أبواب الجنة ثمانية ، وقال فى النار (حتى إذا جاؤها فتحت أبوابها) لما كانت سبعة ، وهذا فى غاية البعد ، ولا دلالة فى اللفظ على الثمانية ، حتى تدخل الواو لأجلها ، بل هذا من باب حذف الجواب لنكتة بديعة ، وهى أن

---

(١) سورة الرعد (٣١)

(٢) المقتضب ٨١/٢

(٣) الجنى الدانى (١٦٩)

(٤) الجنى (١٦٨)

تفتيح أبواب النار كان حال موافاة أهلها ، ففتحت في وجوههم ، لأنه أبلغ في مفاجأة المكروه •

وأما الجنة فلما كانت ذات الكرامة ، وهي مأدبة الله ، وكان الكريم إذا دعا أضيافه إلى داره شرع لهم أبوابها ، ثم استدعاهم إليها مفتحة الأبواب أتى بالواو العاطفة ههنا ، الدالة على أنهم جاؤها بعد ما فتحت أبوابها ، وحذف الجواب تفخيما لشأنه ، وتعظيما" لقدره ، كعادتهم في حذف الأجوبة " •

وإذا كانت الواو حالية أو عاطفة فالجواب محذوف تقديره : (سعدوا) [١] وقيل : نالوا المنى ، وهو بعد قوله – (خالدين) ، وقيل : بعد أبوابها [٢] ، وتقديره : دخلوها •

وإنما حذف للتعظيم ، يقول الزمخشري :"وإنما حذف لأنه في صفة ثواب أهل الجنة ، فدل بحذفه على أنه شيء لا يحيط به الوصف وحق موقعه بعد (خالدين) [٣] "•
وقيل الجواب : (قال لهم خزنتها) ، والواو مقحمة [٤] •

فالتحقيق أن واو الثمانية ، لا أصل لها ، ولا دليل عليها ، وعلى فرض وجودها لا يمكن أن تتحقق في آية الزمر ، يقول ابن هشام :"وأقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها ، إذ ليس فيها ذكر عدد البتة ، وإنما فيها ذكر الأبواب ، وهي جمع

---

(١) البحر المحيط ٤٤٣/٧

(٢) الجنى الداني (١٦٩)

(٣) الكشاف ٤١١/٣

(٤) الدر المصون ٤٤٧/٩

لا يدل على عدد خاص ، ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هوفيها ٠٠٠(١) ".

وآية سورة التوبة للنحاة فيها - أيضا - عدة توجيهات منها:
١ - أن هذا من التفنن في الكلام ، أن يعطف بعضه ويترك عطف بعضه الأخر ٠

٢ - أن الصفات التى قبل هاتين الصفتين صفات لازمة متعلقة بالعامل ، وهاتان الصفتان متعديتان متعلقتان بالغير فقطعتا عما قبلهما بالعطف ، للدلالة على ذلك ٠

٣ - أن المراد التنبيه على أن الموصوفين بالصفات المتقدمة هم الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر ٠

ذكر ابن القيم (٢) هذه الآراء ، ثم قال :"وكل هذه الأجوبة غير سديدة ، وأحسن ما يقال فيها أن الصفات ، إذا ذكرت في مقام التعداد ، فتارة" يتوسط بينها حرف العطف ، لتغايرها في نفسها ، وللإيذان بأن المراد ذكر كل صفة بمفردها ، وتارة" لا يتوسطها العاطف ، لاتحاد موصوفها ، وتلازمها في نفسها ، وللإيذان بأنها في تلازمها كالصفة الواحدة ، وتارة" يتوسط العاطف بين بعضها ، ويحذف مع بعض بحسب هذين المقامين ، فإذا كان المقام مقام تعداد الصفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط العطف ، وإن أريد الجمع بين الصفات أو التنبيه على تغايرها حسن إدخال حرف العطف ٠٠٠ فالآية التي نحن فيها يتضح بما ذكرناه معنى العطف وتركه فيها ، لأن كل صفة لم تعطف على ما قبلها فيها كان فيه تنبيه على أنها في

(١) المغنى ٤٧٥ ، ٤٧٦

(٢) بدائع الفوائد ٥٢

اجتماعها كالوصف الواحد لموصوف واحد ، فلم يحتج إلى عطف، فلما ذكر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وهما متلازمان مستمدان من مادة واحدة حسن العطف ، ليتبين أن كل وصف منهما قائم على حدته مطلوب تعيينه لا يكتفى فيه بحصول الوصف الآخر ، بل لابد أن يظهر أمره بالمعروف بصريحه ، ونهيه عن المنكر بصريحه ، وأيضا فحسن العطف ههنا ما تقدم من التضاد ، فلما كان الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ضدين، أحدهما ، طلب الإيجاد ، والآخر طلب الإعدام كانا كالنوعين المتضادين ، فحسن لذلك العطف (١) ".

ويقول السمين الحلبى :"ولم يذكر لهذه الأوصاف متعلقا فلم يقل : التائبون من كذا ، ولا العابدون لله ، لفهم ذلك ، إلا صيغتى الأمر والنهى مبالغة فى ذلك ، ولم يأت بعاطف بين هذه الأوصاف لمناسبتها لبعضها إلا فى صيغتى الأمر والنهى لتباين ما بينهما ، فإن الأمر طلب فعل ، والنهى طلب ترك أو كف(٢)".

ويقول ابن عطية :"وأما هذه الواو التى فى قوله :(والناهون) ولم يتقدم فى واحدة من الصفات قبل ، فقيل : معناها الربط بين هاتين الصفتين ، وهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، إذ هما من غير قبيل الصفات الأول ، لأن الأول فيما يخص المرء ، وهاتان فيما بينه وبين غيره ، ووجب الربط بينهما لتلازمهما وتناسبهما ، وقيل : هى زائدة وهذا قول ضعيف ، لا معنى له(٣)".

---

(١) بدائع الفوائد ٥٢/٣ : ٥٤

(٢) الدر المصون ١٢٩/٦ ، ١٣٠

(٣) المحرر الوجيز ٢٨٧/٨

ويقول ابن هشام :"... والظاهر أن العطف فى هذا الوصف بخصوصه إنما كان من جهة أن الأمر والنهى من حيث هما أمر ونهى متقابلان ، بخلاف بقية الصفات ، أو لأن الآمر بالمعروف ناه عن المنكر ، وهو ترك المعروف ، والناهى عن المنكر آمر بالمعروف ، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفين ، وأنه لا يكتفى فيه بما يحصل فى ضمن الآخر [١] ".

وأما قوله - تعالى - (ثيبات وأبكارا") فقد قال فيها ابن عطية :"... وليست هذه الواو مما يمكن أن يقال فيها واو الثمانية لأنها ضرورية هنا ، ولو سقطت لاختل المعنى [٢] ".

وقال المرادى :"وأما قوله - تعالى - :(وأبكارا) فليس من هذا الباب ، لأن الواو فيه عاطفة ، ولابد من ذكرها ، لأنها بين وصفين لا يجتمعان فى محل واحد [٣] ".

ويقول ابن القيم :"... قوله : (ثيبات وأبكارا) ، فقيل هذه واو الثمانية ، لمجيئها بعد الوصف السابع ، وليس كذلك ، ودخول الواو ههنا متعين ، لأن الأوصاف التى قبلها المراد اجتماعها فى النساء ، وأما وصفا البكارة والثيوبة فلا يمكن اجتماعهما فتعين العطف ، لأن المقصود أنه يزوجه بالنوعين الثيبات والأبكار [٤] ".

---

(١) المغنى (٤٧٦)

(٢) المحرر الوجيز ٥٣/١٦

(٣) الجنى الدانى ١٦٩

(٤) بدائع الفوائد ٥٤/٣

وعلى ذلك نقول : إن (واو) الثمانية لاحقيقة لهـا ولا وجـود ، ولا دليل عليها ، والقول بثبوتها لا أصل له فى كلام العرب ، ولا فى القرآن الكريم أو الحديث الصحيح - والله أعلم - .

# معنى الواو فى قوله - تعالى -

# (مثنى وثلاث ورباع)

ذهب جماعة منهم ابن مالك إلى أنها بمعنى (أو) يقول فى شرحه على التسهيل [1] :"... من كلام العرب وقوع الواو موقع (أو) ، حيث لا تصلح الجمعية ، كقوله - تعالى - (مثنى وثلاث ورباع) ، ووقوع (أو) موقع الواو ، حيث تتعين الجمعية ، كقول الشاعر :

من بين ملجم مهره أو سافع"

وعليه الزركشى ، حيث يقول - عند حديثه عن الواو - "والمجاز أن تستعمل بمعنى (أو) [2] ، كقوله - تعالى - وذكر الآية السابقة .

والصواب أن الواو على أصلها ، وليست بمعنى (أو) [3] ، إذ أنها لوكانت بمعناها لاقتضى ذلك أنه لا يجوز النكاح إلا على أحد هذه الأقسام ، ولا يجوز لهم أن يجمعوا بينها ، بمعنى أن بعضهم يأتى بالتثنية فقط وبعضهم الآخر بالتثليث فقط ، والفريق الثالث بالتربيع ، وليس هذا هو المراد من الآية ، فالأقسام كلها مباحة للمسلمين ، ويجوز لكل واحد منهم أن يجمع بينها فى أزمان مختلفة ، فلما ذكره بحرف الواو أفاد ذلك أنه يجوز لكل طائفة أن يختاروا قسما" من هذه الأقسام ، ونظيره أن يقول الرجل للجماعة : اقتسموا هذا المال وهو ألف درهمين درهمين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، والمراد أنه يجوز لبعضهم أن يأخذ

---

(1) ٣١٧/١

(2) البحر المحيط ٢٥٩/٢

(3) التفسير الكبير للرازى ١٧٥/١

درهمين درهمين ، ولبعض أن يأخذوا ثلاثة ثلاثة ، ولطائفة ثالثة أن يأخذوا أربعة أربعة .

ومجيء الواو بمعنى (أو) غير معروف في لغة العرب ، يقول ابن هشام [١] :"... قولهم في نحو قوله - تعالى - (فانكحوا ماطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) [٢] إن الواو نائبة عن (أو) ، ولا يعرف ذلك في اللغة وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين ، وأما الآية ، فقال أبو طاهر حمزة ابن الحسين الأصفهاني في كتابه المسمى بـ "الرسالة المعربة عن شرف الإعراب" القول فيها بأن الواو بمعنى (أو) عجز عن درك الحق فاعلموا أن الأعداد التي تجمع قسمان : قسم يؤتى ليضم بعضه إلى بعض ، وهو الأعداد الأصول ، نحو :(ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ، تلك عشرة كاملة) [٣] ... (ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) ، وقسم يؤتى به ، لا ليضم بعضه إلى بعض وإنما يراد به الانفراد ، لا الاجتماع ، وهو الأعداد المعدولة ، كهذه الآية ، وآية سورة فاطر ، وقال ، أي منهم جماعة ذوو جناحين ، وجماعة ذوو ثلاثة ، وجماعة ذوو أربعة ، فكل جنس مفرد بعدد ، وقال الشاعر :

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه
.. ذئاب تبغى الناس مثنى وموحد [٤]

---

(١) ٨٥٧

(٢) سورة النساء من الآية (٣)

(٣) سورة البقرة من الآية (١٩٦)

(٤) البيت من الطويل قاله ساعدة بن جؤية ، وهو من شواهد الكتاب ٣/٢٢٦ .

وينظر : المقتضب ٣/٢٨١ ، وابن يعيش ١/٦٢ ، ٨/٥٧ والمغني ٨٥٨ ، والعيني ٤/٣٥٠ ، والمنليين ١/٢٣٧ .

ولم يقولوا : ثلاث وخماس ، ويريـدون ثمانيـة ، كمـا قـال – تعالى – (ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتم [١] ".

ورب قائل يقـول إن الـواو هنـا بمعنـى (أو) التـى للإباحـة لا التى بمعنى التخيير ، وعليه يصح المعنى الوارد فـى الآيـة ، لأن الإباحة يجوز فيها الاقتصـار علـى أحـد الفعليـن ، ويجـوز الجمـع بينهما ، نحو تعلم الفقه أو النحو ، فيجوز لك أن تتعلمهما .

والجواب عن ذلك أنها ليست إلا لأحد الأمرين أو الأمور فى كل موضع ، وإنمـا تستفاد الإباحـة معهـا ممـا قبلهـا وممـا بعدهـا معا"، و(أو) فى الآية ليسـت معهـا دلالـة تـدل علـى الإباحـة فهـى للتخيير ، إذا جعلوا الواو بمعناها ، وأيضـا سـياق الآيـة يـدل علـى خلاف الإباحة [٢] .

يقول أبو حيان :"ولا يسوغ دخول (أو) هنا مكان الواو ، لأنه كان يصير المعنى أنهم لا ينكحون كلهم إلا على أحد أنـواع العدد المذكور ، وليس لهم أن يجعلوا بعضه على تثنية ، وبعضـه علـى تثليث ، وبعضه على تربيع ، لأن (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء ، والواو تدل على مطلق الجمع ، فيأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها على طريق الجمع ، إن شاؤا مختلفين فى تلك الأعداد ، وإن شاؤا متفقين فيها ، محظورا" عليهم مازاد [٣] ".

ولقائل أن يقول الواو تدل على مطلق الجمع ، وعليه فيجـوز للمسلم أن يتزوج تسعا" ، كما قـالت بعض الشـيعة [٤] ، واسـتدلوا على ذلك بأن النبى – صلى الله عليه وسلم – مات عن تسع ، بل قال بعضهم : إن كون هذه الأعداد عطفت بالواو ويدل على جواز

---

(١) المغنى (٨٥٨)

(٢) تحفة الأشراف ٥٤٦/٢

(٣) ينظر البحر المحيط ١٦٣/٣

(٤) البحر المحيط ١٦٣/٣

نكاح ثمانية عشر ، لأن كل عدد منها معدول عن مكرر مرتين ، وإذا جمعت تلك المكررات كانت ثمانية عشر ، مع أن فقهاء الأمصار قد أجمعوا [١] على أنه لا تجوز الزيادة على أربع .

والجواب عن ذلك ما ذكرته آنفا عن الأصفهانى بأن الأعداد المعدولة لا يسوغ ضم بعضها إلى بعض ، فـ (مثنى) و(ثلاث) ، و(رباع) لا تجمع ، أما اثنان وثلاثة وأربعة فمجموعها تسع ، فلما أراد الله - عز وجل - جواز تلك الحالات كل على حدة غير مجموعة أتى بألفاظ الأعداد معدولة ، ليبين أن جمعها غير مراد وإن كانت الواو لمطلق الجمع .

والجواب الثانى عن ذلك ما قاله الرضى :"وقولهم الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا" فى حالة واحدة - كما يجىء فى باب حروف العطف - بل المراد أنهما يجتمعان فى كونهما محكوما" عليهما ، كما فى جاءنى زيد وعمرو، أو فى كونهما حكمين على شىء ، نحو زيد قائم وقاعد ، أو فى حصول مضمونيهما ، نحو قام زيد وقعد عمرو ، بخلاف (أو) فإنها فى الأصل لحصول أحد الشيئين [٢]".

فجمع المعطوف والمعطوف فى وقت واحد غير لازم . - والله أعلم - .

---

(١) التفسير الكبير للرازى ٩/١٧٥ ، والبحر المحيط ٣/١٦٣

(٢) شرح الكافية للرضى ١/٦

## ٣ - العطف على الضمير المجرور المتصل في قوله - تعالى - (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) [١]

في كلمة (الأرحام) ثلاث قراءات ، النصب ، والرفع ، والجر أما الأولى فبالعطف إما على محل الجار والمجرور ، إن كان المحل لهما ، أو محل المجرور إن كان المحل له ، والكلام على حد مررت بزيد وعمرا" ، قال الألوسي [٢] :"وهو اختيار الفارسي ، وعلي بن عيسى ".

وجوز بعضهم أن يكون معطوفا" على اسم الله ، أي واتقوا الأرحام أن تقطعوها [٣] .

ورأى الواحدي النصب على الإغراء ، أي والزموا الأرحام وصلوها ، نسبه إليه الألوسي [٤] .

والرفع قراءة (عبدالله) ، وعليه تكون (الأرحام) مبتدأ والخبر محذوف ، تقديره عند ابن عطية :(أهل أن توصل) .

وعند الزمخشري [٥] :(والأرحام مما يتقى ، أو مما يتساءل به)، يقول السمين :"وهذا أحسن للدلالة اللفظية والمعنوية ، بخلاف الأول ، فإنه للدلالة المعنوية فقط". ويقول أبو البقاء [٦]

---

(١) سورة النساء من الآية (١)

(٢) روح المعاني ١٨٤/٤

(٣) الإملاء ١٦٥/١

(٤) روح المعاني ١٨٤/٤

(٥) الكشاف ٤٩٣/١

(٦) الإملاء ١٦٥/١

:"وقد قرئ شاذاً" بالرفع ، وهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره : والأرحام محترمة ، أو واجب حرمتها "•

والجر قراءة حمزة ، وقد أنكرها النحاة (١) •

وأول من شنع على حمزة في هذه القراءة أبو العباس المبرد حتى قال :"لا تحل القراءة بها" (٢) •

وقال أبو عثمان :"لما صح مر زيد وأنت صح مررت أنت وزيد ، ولما صح كلمت زيداً" وإياك صح كلمتك وزيداً" ولما امتنع مررت بزيد وك امتنع مررت بك وزيد ، لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر ، فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه ، فلما لم يصح وأريد ذلك أعيد الخافض ، وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة إذا كان عاملاً" ومعمولاً" ، ولم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر ، نحو قوله :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنـــا

•• فاذهب فما بك والأيام من عجب(٣)

عطف (الأيام) على المضمر المتصل بالباء ، وذلك قبيح إنما يجوز في ضرورة الشعر ، وأما قوله - تعالى - (اتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) - بجر الأرحام - في قراءة حمزة ، فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة (٤) "•

---

(١) الخزانة ١٢٧/٥

(٢) الكامل ٤٥/٢

(٣) البيت من البسيط ولم أعثر على من نسبه إلى قائله وهو من شواهد الكتاب ٣٨٣/٢ وينظر الإنصاف (٤٦٤) ، وابن يعيش ٧٨/٣ والخزانة ٣٣٨/٢ ، والعيني ١٦٣/٤ ، والهمع ١٢٠/١ والأشموني ١١٥/٣ .

(٤) ابن يعيش ٧٨/٣

وإنما أنكر البصريون تلك القراءة ، لأن مذهبهم أنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، فتقول : مررت بك وبزيد ، ولا تقول : مررت بك وزيد بدون إعادة الجار في سعة الكلام ، وذلك لأن الضمير المتصل شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلم يجز العطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين [١] .

وأيضا حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه ، فمنعوا العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر ، نحو قوله - تعالى - : (فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها) [٢] ، فلما قعدوا تلك القاعدة ، وجاءت قراءة حمزة مع أنه من السبعة أنكروها عليه ، وتشددوا في قبولها ، والعجب كل العجب من العلامة الفراء الكوفي المذهب وهم يجوزون العطف على الضمير المتصل بدون إعادة الخافض ، ومع هذا فقد حكم على هذه القراءة بالقبح يقول :"حدثني شريك بن عبدالله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم بالله والرحم وفيه قبح ، لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض قد كني [٣] عنه ، وقد قال الشاعر في جوازه :

نعلق في مثل السواري سيوفنا

•• وما بينها والكعب غوط نفانف [٤]

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقة "

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (٥٣)

(٢) سورة فصلت من الآية (١١)

(٣) ٢٥٢/١

(٤) البيت من الطويل قاله مسكين الدارمي

ينظر : الإنصاف (٤٦٥) ، وابن يعيش ٧٩/٣ ، والعيني ١٦٤/٣ ، والأشموني ١١٥/٣ ، وديوانه (٥٣) .

فانظر كيف أنكر ذلك فى القراءة المذكورة ، مع أنه جوزه فى الشعر ٠

وممن منعوا العطف على الضمير المتصل بدون إعادة الخافض سيبويه - أيضا - يقول :"ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولك : مررت بك وزيد وهذا أبوك وعمرو ، كرهوا أن يشرك المظهر مضمرا" داخلا" فيما قبله " (١) ٠

وقد بالغ الزجاج فى إنكار هذه القراءة ، فقال :"القراءة الجيدة نصب الأرحام ٠
المعنى : اتقوا الأرحام أن تقطعوها ، فأما الجر فى الأرحام فخطأ فى العربية ، لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ، وخطأ فى أمر الدين عظيم ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : (لا تحلفوا بآبائكم) ، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا ٠

رأيت أبا إسحاق إسماعيل بن إسحاق يذهب إلى أن الحلف بغير الله أمر عظيم ، وأن ذلك خاص لله - عز وجل - على ما أتت به الرواية ٠

فأما العربية فإجماع النحويين أنه يقبح باسم ظاهر على اسم مضمر فى حال الجر ، إلا بإظهار - الجار يستقبح النحويون : مررت به وزيد ، وبك وزيد إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا : وبك وبزيد" (٢) ٠

---

(١) الكتاب ٣٨١/٢

(٢) معانى القرآن للزجاج ٦/٢ ، ٧

ويقول السمين : "وقد طعن جماعة على هذه القراءة كالزجاج وغيره (١) ".

ويقول النحاس (٢) :"وقرأ إبراهيم وقتادة ، وحمزة:(والأرحام)- بالخفض - وقد تكلم النحويون فى ذلك ، فأما البصريون فقال رؤساؤهم : "هو لحن لا تحل القراءة به" .

وقد ذكر الرازى أن الأكثرين من النحاة على أن هذه القراءة فاسدة ، قالوا : لأن هذا يقتضى عطف المظهر على المضمر المجرور ، وذلك غير جائز (٣) .

ويقول ابن عطية :"المضمر المخفوض لا ينفصل فهو كحرف من الكلمة ، ولا يعطف على حرف ، ويرد عندى هذه القراءة وجهان :

أحدهما : أن ذكر الأرحام فيما يتساءل به لا معنى له فى الحض على تقوى الله ، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن الأرحام يتساءل بها ، وهذا تفرق فى معنى الكلام وغض من فصاحته ، وإنما الفصاحة فى أن يكون لذكر الأرحام فائدة مستقلة .

والوجه الثانى : أن فى ذكرها على ذلك تقريرا" للتساؤل بها ، والقسم بحرمتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك فى قوله - عليه السلام - (من كان حالفا" فليحلف بالله أو ليصمت) (٤) ".

---

(١) الدر المصون ٣/٥٥٤

(٢) إعراب القرآن ١/٣٩٠

(٣) التفسير الكبير للرازى ٩/٩٦٣

(٤) المحرر الوجيز ٤/٩

أما الكوفيون والأخفش ويونس ، وقطرب والشلوبين ، وابن مالك فقد أجازوا العطف على الضمير المجرور ، دون إعادة الجار ، واستدلوا عليه بقراءة الجر في هذه الآية ، وبقوله - تعالى - (ويستفتونك في النساء ، قل الله يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم ) ، فـ (ما) في موضع خفض ، لأنه عطف على الضمير المخفوض في (فيهن) .

ومن أدلتهم - أيضا - قوله - سبحانه - (لكن الراسخون في العلم منهم ، والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة )[١] ، فـ (المقيمين) في موضع خفض بالعطف على الكاف في (إليك) ، والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك ، وإلى المقيمين الصلاة ، يعني من الأنبياء عليهم السلام ، كما يجوز - أيضا - أن يكون عطفا" على الكاف في (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك ، وقوله (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) [٢] فعطف (المسجد الحرام) على الضمير في (به) .

وقوله : (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) [٣] ، فـ (من) في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في (لكم) ، فهذا كله يدل على الجواز .

ومن مؤيداته - أيضا - أن الزمخشري جعل (أشد) معطوفا" على الكاف والميم من قوله - تعالى - (فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا) [٤] ولم يجز عطفه على الذكر ، يقول ابن

---

(١) سورة النساء من الآية (١٦٢)

(٢) سورة البقرة من الآية (٢١٧)

(٣) سورة الحجر من الآية (٢٠)

(٤) سورة البقرة من الآية (٢٠٠)

مالك :"والذى ذهب إليه هو الصحيح ، لأنه لو عطف على (الذكر) ، لكان أشد صفة لـ (ذكر) وامتنع نصب الذكر بعده ، لأنك لا تقول : وذكرك أشد ذكرا" وإنما تقول : ذكرك أشد ذكر ، وتقول : أنت أشد ذكرا" ، ولا تقول : أنت أشد ذكر ، لأن الذى يلى أفعل التفضيل من النكرات إن جر فهو كل لـ (أفضل) ، و(أفضل) بعض له ، وإن نصب فهو فاعل فى المعنى الذى صيغ منه أفعل ، ولذلك تقول : أنت أكبر رجل وأكثر مالا" ، و(أكبر) بعض ما جربه ، و(أكثر) بمنزلة فعل ، وما انتصب بمنزلة فاعل، كأنك قلت : كثر مالك ، أو فاق مالك غيره كثرة [١] " .

هذا ما استطعت جمعه من القرآن الكريم للدلالة على جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الجار ، وأما الشعر فمنه قوله :

**إذا أوقدوا نارا" لحرب عدوهم**
**.. فقد خاب من يصلى بها وسعيرها [٢]**

فـ (سعير) معطوف بالجر على الضمير فى (بها) ، ولم يتكرر حرف الجر ، وغير ذلك كثير قد نص عليه ابن مالك فى كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .

ومن الحديث قوله - صلى الله عليه وسلم - (إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا) ، فـ (اليهود) معطوف على الكاف والميم فى قوله :(مثلكم) ، ولم تكرر كلمة مثل ، فدل ذلك على أن الصواب هو جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وتكون قراءة حمزة جائزة لا لحن فيها ، ولا

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (٥٧)

(٢) البيت من الطويل و لم أعثر على من نسبه إلى قائله . ينظر العينى ١٦٦/٤

خطأ ، ولا مخالفة معها لقواعد العربية ، كما ذكر البصريون ، وأما ما استدلوا به على المنع من الحجتين السابقتين فهو مردود ، لا ينبغى التعويل عليه ، ولا الأخذ به ، يقول ابن مالك :"والحجتان ضعيفتان :

أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف ، فلا يترتب عليه إيجاب المنع ، ولومنع من العطف عليه لمنع من توكيده ، ومن الإبدال منه ، لأن التنوين لا يؤكد ، ولا يبدل منه ، وضمير الجر يؤكد ، ويبدل منه بإجماع ، فللعطف عليه أسوة بهما .

وأما الثانية فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطا" فى صحة العطف لم يجز : رب رجل وأخيه ولا أى فتى هيجاء أنت وجارها ، ولا كم ناقة لك وفصيلها ولا : الواهب الأمة وولدها ، ولا زيد وأخوه منطلقان ، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدمها وتأخر ما عطفت عليه كثيرة وكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع فى مررت بك وزيد ، ونحوه ولا فى :(إنما مثلكم واليهود والنصارى) .

وقد تشدد ابن الأنبارى فى رد أدلة الكوفيين ، ومن ذلك قوله فى آية سورة البقرة :"وأما قوله – تعالى – (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فلا حجة لهم – أى الكوفيين – فيه ، لأن المسجد الحرام مجرور بالعطف على (سبيل الله) ، لا بالعطف على به ، والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام لأن إضافة الصد عنه أكثر فى الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون : صددته عن المسجد ، ولا يكادون يقولون : كفرت بالمسجد [١] ".

---

(١) الإنصاف ٢/٤٧١ ، ٤٧٢

وهذا الكلام مردود بأن (المسجد) لو كان معطوفا" على (سبيل) ، كما قال ابن الأنبارى لاستلزم ذلك العطف على الموصول ، وهو (الصد) قبل تمام صلته ، لأن (عن سبيل) صلة له ، إذ هو متعلق به ، و(كفر) معطوف على (الصد) ، فإن جعل (المسجد) معطوفا" على سبيل كان من تمام الصلة (للصد) ، و(كفر) معطوف عليه ، فيلزم ماذكرته من العطف على الموصول قبل تمام الصلة ، وهو ممنوع بإجماع ، فإن عطف على الهاء خلص من ذلك كله (١) .

وقد نقل البغدادى ردوده على الكوفيين ، ثم قال : "هذا ما أورده ابن الأنبارى ، ولا يخفى ما فى غالبه (٢) من التعسف " .

إذن الصواب ما ذهب إليه الكوفيون من جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، لوروده فى القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الصحيح ، والشعر الفصيح ، وأقوال العرب الخلص نحو : مافيها غيره وفرسه ..

وأما احتجاج الزجاج على فساد هذه القراءة من جهة المعنى، بقوله - صلى الله عليه وسلم - (لا تحلفوا بآبائكم) ، وأنت إذا عطفت (الأرحام) على الضمير المجرور فى (به) الذى يكنى به عن اسم الله لاقتضى ذلك جواز الحلف بالأرحام .

فقد أجاب عنه الرازى بقوله :"ويمكن الجواب عنه بأن هذا حكاية عن فعل كانوا يفعلونه فى الجاهلية ، لأنهم كانوا يقولون :

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح (٥٤)

(٢) الخزانة ١٢٧/٥

أسألك بالله والرحم ، وحكاية هذا الفعل فى الماضى لا تنافى ورود النهى عنه فى المستقبل (١) ".

وأما ما ذكره ابن عطية من أدلة للسير على نهج البصريين فى هذه المسألة ، وتخطئة حمزة فقد رده أبو حيان بقوله :"وأما قول ابن عطية : ويرد عندى هذه القراءة من المعنى وجهان فجسارة قبيحة منه ، لا تليق بحاله ، ولا بطهارة لسانه إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأكابر قراء الصحابة الذين تلقوا القرآن من فى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بغير واسطة عثمان وعلى وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وأقرأ الصحابة أبى ابن كعب ، عمد إلى ردها بشىء خطر له فى ذهنه ، وجسارته هذه لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشرى ، فإنه كثيرا ما يطعن فى نقل القراء ، وقراءاتهم ، وحمزة - رضى الله عنه - أخذ القرآن اعن سليمان بن مهران ، والأعمش ، وحمدان بن أعين ، ومحمد ابن عبدالرحمن بن أبى ليلى ، وجعفر بن محمد الصادق ، ولم يقرأ حمزة حرفا" من كتاب الله إلا بأثر ، وكان حمزة صالحا" ورعا" ثقة فى الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ، ولد سنة ثمانين، وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأم الناس سنة مائة ، وعرض عليه من نظرائه جماعة ، منهم سفيان الثورى ، والحسن بن صالح ، ومن تلاميذه جماعة منهم إمام الكوفة فى القراءة والعربية أبو الحسن الكسائى .

وقال الثورى وأبو حنيفة ، ويحيى بن آدم غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض .

---

(١) التفسير الكبير للرازى ٩/١٦٤

وإنما ذكرت هذا وأطلت فيه لئلا يطلع عمر على كلام الزمخشرى وابن عطية فى هذه القراءة ، فيسىء ظنا" بها وبقارئها ، فيقارب أن يقع فى الكفر بالطعن فى ذلك ، ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار فى علم العربية (١) ".

ثم إن الجر قراءة مجاهد ، والنخعى ، وقتادة ، وأبى رزين ويحيى بن وثاب ، والأعمش ، وأبى صالح - أيضا - من غير السبعة مما يدل على صحة هذه القراءة ، وليس كما ذكر البصريون (٢) .

وممن خطأ البصريين فى هذه المسألة الفخر الرازى حيث يقول :"واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوها قوية فى دفع الروايات الواردة فى اللغات ، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة ، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع ، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التى هى أوهن من بيت العنكبوت (٣) ".

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة فى الشعر ، وربما يكون قائله مجهولا" ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ، ومجاهد ، مع انهما كانا من أكابر (٤) علماء

---

(١) البحر المحيط ١٥٩/٣

(٢) الخزانة ١٢٧/٥ ، وروح المعانى ١٨٤/٤

(٣) التفسير الكبير ١٦٣/٩ ، ١٦٤

(٤) السابق

السلف ، ومما يؤكد صحة هذه القراءة أن جعفرا" قال : ما قرأ على أحد أقرأ منك - يقصد حمزة - ثم قال : لست أخالفك فى شيء من حروفك إلا فى عشرة أحرف ، فإنى لست أقرأ بها وهى جائزة فى العربية ٠

قال حمزة : فقلت : جعلت فداك أخبرنى بم تخالفنى ؟

قال : أنا أقرأ فى النساء (١) :(والأرحام) نصبا" ٠٠٠ إلى آخره ، أى وحمزة يقرأها بالجر ٠

فانظر إلى قوله : (وهى جائزة فى العربية) فهذا نص صريح على أن الجر من اللغة الفصحى ، فلا ينبغى لأحد أن ينكرها ، ويلحن صاحبها ، كما فعل البصريون ٠

وأقول لو فرضنا جدلا" أن مذهب البصريين هو الصواب فى هذه المسألة ، فهل يلزم منه تخطئة قراءة حمزة ؟

الجواب لا يلزم لأن لحمزة أن يقول لأبى العباس وغيره ممن شنعوا عليه : إننى لم أحمل (الأرحام) عطفا" على المجرور المضمر بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية ، حتى كأنى قلت : وبالأرحام ، ثم حذفت الباء ، لتقدم ذكرها ، كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك : بمن تمرر أمرر ، وعلى من تنزل أنزل ، ولم تقل أمرر به ، ولا أنزل عليه ، لكن حذفت الحرفين ، لتقدم ذكرهما ، قاله ابن جنى فى الخصائص (٢) ٠

وأيضا يجوز أن تكون الواو للقسم (٣) ، والأرحام مجرورة بها ، والمقسم هو الله ، فله أن يقسم بما شاء والله أعلم ٠

---

(١) الإقناع فى القرآن السبع ١/٥٩٣

(٢) ١/٢٨٥ ، ٢٨٦

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/٧٨

## ٤ - (إما) ليست عاطفة في قوله - تعالى - (إما شاكرا" وإما كفورا)

ذهب البصريون [١] إلى أنها عاطفة ، ومعناها التخيير ، وانتصاب (شاكرا") و(كفورا) على الحال ، قال الزجاج :"هديناه الطريق إما طريق السعادة أو الشقاوة [٢] ".

وقيل :"التخيير ههنا إعلام من الله أنه يختار ما يشاء ويفعل ما يشاء ، وليس التخيير للإنسان [٣] ".

وذهب ابن هشام إلى أن معناها التفصيل [٤]

ومجيء (إما) عاطفة مذهب أكثر النحاة ، يقول ابن مالك ، "و(إما) المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين [٥]" وهو رأى الرماني [٦] ، يقول الصيمري :"و(إما) يبنى المتكلم عليها كلامه على الشك من أوله نقول : جاءني إما زيد وإما عمرو ، فيحتمل أن يكون شاكا" ، ويحتمل أن يكون مبهما" غير شاك ، كما ذكرنا في (أو) ٠٠٠ وقوله - عز وجل - (إما شاكرا" وإما كفورا") إباحة ، لأن المعنى إن شكر فقد هديناه ، وان شكر ثم كفر فقد

---

(١) الأمالي لابن الشجري ١٢٨/٣

(٢) معاني القرآن للزجاج ٢٥٧/٥

(٣) أمالي ابن الشجري ١٢٨/٣

(٤) المغني ٨٦

(٥) شرح الكافية الشافية ١٢٢٦

(٦) التبصرة ١٣٥/١

هديناه ... هـــذا قول شيخنـــا أبـى الحسـن علـى بـن عيســى النحوى [١] " .

ويقول المالقى :"والصحيح أنهـا حـرف عطـف ، وهـو نـص الصيمرى فى تبصرتـه ، لأنـه قـال : وإنمـا دخلـت (إمـا) الأولـى لتؤذن أن الكلام مبنى على مـا لأجلـه جـىء بهـا ، ودخلـت الـواو ثانية تنبىء بأن (إمـا) الثانيـة هـى الأولـى ، قـال : ولا يصـير أن تكون الواو عاطفة للكلام ، لأنه فاسـد ، لأن الـواو مشـركة لفظـا" ومعنى ، والكلام الذى فيه (إما) ليس على ذلك ، بل على المخالفة مـن جهـة المعنـى ، وهـذا الـذى ذكـر الصيمـرى هـو الحـق ، وهوظاهر مذهب سيبويه ، ومذهب أئمة المتأخرين المحذقين كأبى موسى الجزولى وغيره ...[٢] " .

وذهب جماعة منهـم يونـس [٣] وابـن كيسـان [٤] ، والفارسـى إلى أنها لا تأتى عاطفة ، يقول أبـو علـى :"وليسـت (إمـا) بحـرف عطف لأن حروف العطف لا تخلـو مـن أن تعطـف مفـردا" علـى مفرد ، أو جملة على جملة ، وأنت تقول : ضربت إما زيدا" وإما عمرا ، فتجدها عارية من هذين القسمين ، وتقول : وإما عمرا" ، فتدخل عليه الواو ، ولا يجتمع حرفان لمعنى [٥] " .

---

(١) السابق ١/١٣٤ ، ١٣٥

(٢) رصف المبانى ١٨٣ ، ١٨٤

(٣) الجنى الدانى ٥٢٩

(٤) السابق

(٥) الإيضاح ٢٩٧ ، والمسائل المنثورة ١٨٦

ويقول ابن عصفور :"قسم اتفق النحويون على أنه ليس بحرف عطف ، إلا أنهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبته لها ، وهو (إما) [١] ".

والصواب ما ذهب إليه يونس ومن معه من أنها ليست حرف عطف ، لأنها لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو ، كقوله - تعالى - (حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة) [٢] ، فالعطف بالواو ، لابها ، لأن عطفية الواو إذا خلت من (إما) ثابتة، وعطفية (إما) إذا خلت من الواو منتفية ، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت ، ونفى ما نفى ، وأيضا فإن توسط الواو بين (إما) و(إما) كتوسطها بين (لا) و(لا) فى نحو: زيد لا بخيل ولا جبان ، والعطف قبل (لا) بالواو بإجماع ، فليكن بها قبل (إما)، ليتفق المتماثلان ، ولا يختلفا ، ذكر ذلك ابن مالك [٣] ، ثم قال :"ومن زعم أن (إما) عاطفة فله شبهتان :

إحداهما : أن الواو قد تحذف ويستغنى بـ (إما) ، كقول الشاعر:

**ياليتما أمنا شالت نعامتها ** إما إلى جنة إما إلى نار** [٤]

**الثانية** : أن (أو) تعاقبها ، كقراءة أبى [٥] - رضى الله عنه - (وإنا أو إياكم لإما على هدى أو فى ضلال مبين) ، و(أو) عاطفة بـ (إجماع) ، فلتكن إما كذلك ، ليتفق المتعاقبان ولا يختلفا .

---

(١) الشرح الكبير لابن عصفور ٢٢٣/١

(٢) مريم ٧٥

(٣) شرح ابن مالك على تسهيله ٣٤٤/٣

(٤) البيت من البسيط ، وهو لسعد بن قرط النحيف . المغنى (٨٥) ، والدرر اللوامع ١٨٢/٢ ، وشرح ابن مالك على تسهيله ٣٤٤/٣ ، والمساعد ٤٦١/٢ .

(٥) شرح ابن مالك على تسهيله ٣٤٤/٣ ، والكشاف ٢٨٩/٣ ، والمساعد ٤٦١/٢

والجواب عن الأولى : أن ذلك معدود من الضرورات النادرة، فلا اعتداد به ، ومن يرى أنها عاطفة فلا يرى إخلاءها من الواو قياسا" على ما ندر من ذلك ، فلا يصح استناده إليه واعتماده عليه .

والجواب عن الشبهة الثانية : أن المعاقبة التى فى : قام إما زيد وإما عمرو ، وقام إما زيد أو عمرو شبيهة بالمعاقبة التى فى: لا تضرب زيدا" ولا عمرا ، ولا تضرب زيدا" أو عمرا" ، ولا خلاف فى انتفاء تأثيرها مع (لا) ، فليكن منتفيا مع (إما) ، ليتفق المتماثلان ، ولا يختلفا [١] ".

وقال المرادى :"ونقل عن يونس ، وأبى على وابن كيسان أنها ليست بعاطفة ، قال : وبه أقول تخلصا" من دخول عاطف على عاطف ، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهة بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها فى مثل : لا زيد ولا عمرو فيها ، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع ، فلتكن (إما) كذلك [٢] ".

وقال ابن عصفور :"والذى يدل على أنه ليس بحرف عطف شيئان :

أحدهما : مجيئه مباشرا" للعامل ، فتقول : قام إما زيد وإما عمرو ، فتلى (إما) (قام) ، وحرف العطف إنما يكون بعد المعطوف عليه .

---

(١) شرح ابن مالك على تسهيله ٣/٣٤٤ ، ٣٤٥

(٢) الجنى ٥٢٩

والآخر : أنها لما جاءت فى محل العطف دخلت عليها الواو ، فقلت : وإما عمرو ، وحرف العطف لا يدخل على حرف العطف [١] ".

وقد حقق ابن الشجرى هذه المسألة فى أماليه فقال : "... أن إما ليست من حروف العطف ، كما زعم بعض النحويين ، لأنه لا يخلو أن تكون الأولى منهما عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الثانية عاطفة ، لأن الواو معها والواو هى الأصل فى العطف ، فإن جعلت (إما) عاطفة فقد جمعت بين عاطفين ، ولا يجوز أن تكون الأولى عاطفة ، لأنها تقع بين العامل والمعمول ، كقولك : خرج إما زيد وإما بكر ، ولقيت إما زيدا" وإما بكرا" ، فهل عطفت الفاعل على رافعه ، أو المفعول على ناصبه ؟

فأما قوله - تعالى - (حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة) [٢] فانتصاب (العذاب) على أنه بدل من قوله : (مايوعدون) ، وإنما من ذكرها من النحويين فى حروف العطف تقريبا" ، لأنها بمعنى (أو) ، ولأن إعراب ما بعد الثانية كإعراب ما قبلها [٣] ".

ويقول ابن القيم :"(إما) لا تكون من حروف العطف لأربعة أوجه :

أحدها : أنك تقول (ضربت إما زيدا" وإما عمرا") فتذكره قبل معمول الفعل ، فلو كانت (إما) من حروف العطف لكنت قد

---

(١) الشرح الكبير ٢٢٣/١

(٢) مريم ٧٥

(٣) الأمالى ١٢٦/٣

عطفت معمول الفعل عليـه وهو ممتنـع ، فلمـا وقعت (إمـا) بيـن الفعل ومعموله علم أنها ليست بعاطفة •

الثاني : أنك تقول :(جاءنى إما زيد وإما عمرو) فتقع (إمــا) بيـن الفعل والفاعل ومعلوم أن الفـاعل كـالجزء مـن الفعل فـلا يصـح الفصل بينهما بالعاطف •

الثالث : أن تقول : (وإما عمرو) ، فتدخل الواو عليه ولو كـانت حرف عطف لم يدخل عليهـا حـرف عطـف آخـر كمـا لا تقـول : (ضربت زيدا" ولو عمرا") •

الرابع : أن العطف لا بد أن يكون عطـف جملـة علـى جملـة أو مفرد على مفرد وإذا قلت : (ضربت إما زيدا" وإما عمـرا") فأمـا الأولى لم تعطف (زيدا") على مفرد ولا يصح عطفه على الجملـة بوجه فالصواب أن حروف العطف تسعة لا عشرة [1] "•

وإذا ثبت فساد رأى من قال إن (إمـا) تـأتى عاطفـة ، فنقـول الصواب ما ذهب إليه الكوفيون [2] من (أن) (إما) فى قوله : (إمـا شاكرا" وإما كفورا") هى (إن) الشرطية زيدت عليها (ما) للتوكيـد ، وقـد قطـع الفـراء بذلـك فقـال :"وقولـه – تبـارك وتعـالى – (إنـا هديناه السبيل) ، وإلى السبيل ، وللسبيل كل ذلـك جـائز فـى كـلام العرب ، يقول : هديناه : عرفناه السبيل شكر أو كفر •

وإما ههنا تكون جزاء ، أى إن شكر وإن كفـر وتكـون علـى (إما) التى مثل قوله (إما يعذبهم وإما يتوب عليهم) [3] •

---

(١) بدائع الفوائد ٤/٢٠١

(٢) الأمالى ٣/١٢٨

(٣) معانى القرآن للفراء ٣/٢١٤

وقد خطأ هذا الرأى مكى بن أبى طالب المغربى في مشكل إعراب القرآن ، فقال :"وأجاز الكوفيون أن تكون (ما) زائدة و(إن) للشرط ، ولا يجوز هذا عند البصريين ، لأن (إن) التى للشرط لا تدخل على الأسماء ، إذ لا يجازى بالأسماء ، إلا أن تضمر بعد (إن) فعلا ، فيجوز نحو قوله - تعالى - (وإن أحد من المشركين) ، فأضمر (استجارك) بعد (إن) ، ودل عليه (استجارك) الثانى ، فحسن حذفه ، ولا يمكن إضمار فعل : بعد (إن) ههنا ، لأنه يلزم رفع (شاكر) و(كفور) بذلك الفعل ، وأيضا فإنه لا دليل على الفعل المضمر فى الكلام (١) ".

وقد خطأه ابن الشجرى فقال :"وهذا القول منه ليس بصحيح، لأن النحويين يضمرون بعد (إن) الشرطية فعلا يفسره ما بعده ، لأنه من لفظه ، فيرتفع الاسم بعد (إن) بكونه فاعلا" لذلك المضمر ، كقولك : إن زيد زارنى أكرمته ، تريد : إن زارنى زيد ، وكذلك إن زيد حضر حادثته تريد : إن حضر زيد ، وكقوله - تعالى - (إن امرؤ هلك) (٢) - (وإن امرأة خافت) (٣) - (وان أحد من المشركين استجارك) ، هذه الأسماء ترتفع بأفعال مقدرة ، وهذه الظاهرة مفسرة لها ، وكما يضمرون بعد حرف الشرط أفعالا" ترفع الاسم بأنه فاعل ، كذلك يضمرون بعده أفعالا" تنصب الاسم بأنه مفعول ، كقولك : إن زيدا" أكرمته نفعك ، تريد: إن أكرمت زيدا" ، ومنه قول النمر بن تولب :

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكى ٢/٧٨٢

(٢) النساء الآية الأخيرة

(٣) النساء ١٢٨

**لا تجزعـى إن منفسـا" أهلكتــــه**

**٠٠ وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى [(١)]**

أراد : إن أهلكت منفسا"٠

وإذا عرفت هذا فلا يلزم (شـاكرا") أن يرتفـع فـى قـول مـن قال: إن (إما) شرطية ٠

وقوله : (لا دليل على الفعل المضمر فـى الكـلام) يعنـى فـى قوله : (إما شاكرا" وإما كفورا") قول بعيد مـن معرفـة الإضمـار فـى مثل هذا الكـلام ، لأن المضمـر ههنـا فعل تشـهد بإضمــاره القلوب ، وهو (كان) ، وذلك أن سيبويه لا يـرى إضمـار كـان إلا فى مثل هذا المكـان ، كقولـك : أنـا أزورك إن قريبـا" وإن بعيـدا" تريد : إن كنـت قريبـا" وإن كنـت بعيدا" ٠٠٠ ولمكـى فـى تأليفـه مشكل إعراب القـرآن زلات سـأذكر فيمـا بعد طرفـا" منهـا - إن شاءالله [(٢)] "٠

ويقول ابن هشام فى حذف (كـان) بعـد (إن) الشـرطية وبقـاء خبرها :"أن تحذف مع اسمها ، ويبقى الخبر ، وكثر ذلك بعد (إن) و (لو) الشرطيتين ٠

---

(١) هو من بحر الكامل .

والشاهد فى قوله :(إن منفسا") على أن الاسم المنصوب يقع بعد (إن) الشرطية ، والتقدير : إن أهلكت منفسا" .

ينظر المقتضب ٧٦/٢ ، والأمالى الشجرية (٤٨/١) - الطناحى - وابن يعيش ٢٢/١ ، ٣٨/٢ ، والخزانة ١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ والأشمونى ٧٥/٢ .

(٢) الأمالى الشجرية ١٢٩/٣

مثال إن قولك : سر مسرعا" إن راكبا" وإن ماشيا ، وقوله : إن ظالما" أبدا" وإن مظلوما" [١] " [٢] .

ويقول سيبويه فى ذلك :"هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ، وذلك قولك :(الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا" فخير وإن شرا" فشر) ، و(المرء مقتول بما قتل به إن خنجرا" فخنجر ، وإن سيفا" فسيف ، وإن شئت أظهرت الفعل فقلت : إن كان خنجرا" ، وإن كان شرا" فشر[٣] ".

فـ (إن) الشرطية دالة على الفعل المحذوف ، فلا عبرة بقول مكى :"لا دليل على الفعل المضمر فى الكلام " ، وعليه فلا يلزم فى الاسم الواقع بعد أداة الشرط أن يكون مرفوعا" ، كما قال .

والصواب حينئذ أن (إما) فى الآية هى (ان) الشرطية زيدت عليها (ما) للتوكيد ، وقد أخطأ من قال : إنها عاطفة من البصريين وغيرهم .

---

(١) قالت ليلى الأخيلية ، وهو من بحر الكامل . وهو شاهد على حذف كان واسمها بعد (ان) الشرطية . سمط اللآلى للبكرى ٥٦١ ، والمغنى ٤٧/٢ ، ٨٧ ، والتصريح ١٩٣/١ ، والهمع ١٢١/١، والدرر ٩٠/١ ، ديوانها ١٠٩ ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١٠٩ .

(٢) أوضح المسالك ٢٦٠/١

(٣) الكتاب ٢٥٨/١

# إفـــادة ( لن ) التأبيـــد

ذهب الزمخشرى فى كشافه إلى أنها تفيد التأكيد حيث يقول:"فإن قلت : ما حقيقة (لن) فى باب النفى ؟

قلت : (لا) و(لن) أختان فى نفى المستقبل ، إلا أن فى (لن) توكيدا" وتشديدا" ، تقول لصاحبك : لا أقيم غدا ، فإن أنكر عليك قلت : لن أقيم غدا" ، كما تفعل فى (أنا مقيم) و(إنى مقيم) [1] ".

ويقول – أيضا – :"فإن قلت : ما معنى لن ؟
قلت : تأكيد النفى الذى تعطيه (لا) ، وذلك لأن (لا) تنفى المستقبل ، تقول : لا أفعل غدا" ، فإذا أكدت نفيها قلت : لن أفعل غدا" ، والمعنى أن فعله ينافى حالى ، كقوله :(لن يخلقوا ذبابا" ولو اجتمعوا له ) [2] ، فقوله : (لاتدركه الأبصار) [3] نفى للرؤية فيما يستقبل ، و(لن ترانى) تأكيد وبيان ، لأن النفى مناف لصفاته"[4] .

ونسب إليه جمع غفير من العلماء أنه قد ذكر فى الأنموذج إفادتها التأبيد ، لكنى لم أصل إليه فى النسخ الموجودة بين أيدينا ، يقول ابن هشام :"ولا تفيد (لن) توكيد النفى خلافا" للزمخشرى فى كشافه ، ولا تأبيده ، خلافا" له فى أنموذجه [5] ".

---

(١) ٢٤٨/١

(٢) سورة الحج من الآية (٧٣)

(٣) سورة الأنعام من الآية (١٠٣)

(٤) ١١٣/٢

(٥) المغنى (٣٧٤)

ويقول ابن مالك :"وذكر الزمخشرى فى أنموذجه أن (لن) لنفى التأبيد [١] ".

ويقول المرادى :"لن حرف نفى ينصب الفعل المضارع ، ويخلصه للاستقبال ، ولا يلزم أن يكون نفيها مؤبدا" ، خلافا" للزمخشرى ، ذكر ذلك فى أنموذجه ، وقال فى غيره :(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل [٢] .

وما ذهب إليه الزمخشرى باعتبار صحة ما نسب إليه مخالف للصواب ، إذ أنها دعوى ، لا دليل عليها ، يقول ابن هشام :"وكلاهما - يقصد التأكيد والتأبيد - دعوى بلا دليل ، ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى (فلن أكلم اليون إنسيا) ، ولكان ذكر الأبد فى (ولن يتمنوه أبدا) تكرارا" ، والأصل عدمه [٣].

ولا يستدل على أنها تفيد التأبيد بقوله - تعالى - (لن يخلقوا ذبابا") ، إذ أن ذلك مستفاد من أمر خارجى ، لا من مقتضيات لن، يقول الأهدل :"وإما إلى غير غاية ، نحو (لن يخلقوا ذبابا") ، أى دائما" مستمرا" ، ولا تكون بذلك مفيدة للتأبيد ، لأن التأبيد فى الآية المذكورة لأمر خارجى [٤] ".

---

(١) شرح الكافية الشافية ١٤/٤

(٢) الجنى الدانى (٢٧٠)

(٣) المغنى (٣٧٤)

(٤) الكواكب ٦١/٢

وكذا يمكننا أن نقول للزمخشرى إنها لو كانت كما تقول لما اجتمعت مع ماهو لانتهاء الغاية فى قوله - تعالى - (فلن أبرح الأرض [١] حتى يأذن لى أبى) [٢] .

وانتصر الحفيد للزمخشرى ، فقال :"واعلم أن قول النحويين (لن) ليست لتأبيد النفى ، مع أنها لنفى سيفعل متناقض ، وذلك لأن سيفعل مطلق ، ونقيضه (لن يفعل) الدائمة ، فلو لم تكن لتأبيد النفى لم يكن قولنا :(لن يفعل) نقيضا" لقولهم : (سيفعل) ، لأنه على ما قالوه من عدم التأبيد يجوز ان يكون النفى على حالة والإثبات على أخرى ، فالحق أنها لتأبيد النفى ، كما ذكره الزمخشرى ، لا سيما ومدلولات الألفاظ ليست راجعة إلى اعتقاد أحد ، وهو عدل وقد نقله [٣] ".

وهذا الكلام مردود بقول الشهاب القاسمى :"واعترض بأنا لا نسلم الملازمة ، ولا نسلم بطلان التالى ، ومن أين وجب أن يكون (لن يفعل) نقيضا لـ (سيفعل) ، حتى يلزم أن تكون لن لتأبيد النفى، بل نقيضه (لن يفعل أبدا") ، وكأنه ظن أن نقيض الموجبة سالبتها مطلقا ، وليس كذلك ، بل نقيضها السالبة على وجه مخصوص ، ولو صح ما ظنه كان ليس بعض الإنسان جمادا" نقيضا" لبعض الإنسان جماد فبطل قوله :(فالحق) إلخ .

وأما قوله : (وهو عدل) إلخ

---

(١) سورة يوسف من الآية (٨٠)

(٢) التصريح ٢٢١/٢

(٣) يس على الفاكهى ١٤٤/١

فجوابه أنه نقل بحسب ما فهمه ، وغيره عدل نقل خلافه ، مع أن ما نقله لا ينافى نقل غيره ، لجواز أن يكون استعمالهم لها فى التأبيد لكونه من أفراد معناها الذى هو النفى على الإطلاق (١) .

إذن رأى الزمخشرى مردود ، وانتصار الحفيد له باطل .

ومعلوم أن الخلاف بين الزمخشرى وغيره فى هذه المسألة مطلق ، ليس مقيدا" بشىء ، ولكن قيده الفاكهى بإطلاق النفى ، أو وصفه بالتأبيد ، ورتب على ذلك خطأ الرد عليه بآية سورة مريم فقال :"ومحل الخلاف فى أنها هل تقتضى التأبيد أم لا فيما إذا أطلق النفى ، أو قيد بالتأبيد أما إذا قيد بغيره نحو (فلن أكلم اليوم إنسيا) ، فلا خلاف بينهم فى أنها لا تفيده ، فقد ظهر أن من رد على الزمخشرى فى قوله (بتأبيد النفى) بهذه الآية ، وشبهها مما قيد فيه بنفيها منفيها بغير التأبيد ليس على تحقيق فى المسألة ، ورد ما ذهب إليه الزمخشرى بأنه لا دليل عليه (٢) ".

وهذا ليس معناه أنه يوافق الزمخشرى فيما ذهب ، وإنما أراد أن يقول : إن الرد عليه مجانب للصواب ، ووجهة نظره أن الرد الصحيح أنها دعوى بدون دليل .

وقد رد الشيخ الغنيمى كلام الفاكهى ، فقال :"لم يظهر لى وجه هذا الكلام ، إذ الخلاف بين الزمخشرى وغيره إنما هو فى موضوع (لن) لغة ، فالزمخشرى فهم عن اللغة أن معناها الحقيقى هو التأبيد ، فإذا استعملت فى غيره كما فى الآية كانت من باب المجاز .

---

(١) السابق

(٢) ينظر الفاكهى ١٤٤/١

وغير الزمخشرى فهم أنها موضوعة لمطلق النفى فاستعمالها فى الآية المذكورة ، ونحوها من استعمال الشىء فى بعض ما صدقاته .

فيرجع الخلاف بينهم فى تعيين معنى (لن) فى اللغة حقيقة ، فلا يحسن تقييد محل الخلاف أصلا" بما ذكره اللهم إلا أن يثبت عن الزمخشرى أنه يقول : إن لها فى حالة الإطلاق وضعا" ، وفى حالة التقييد وضعا" آخر ، فيتجه تقييد الخلاف حينئذ ، لكن لم نره عن الزمخشرى والظاهر خلافه فرارا" من دعوى الاشتراك فى الحرف [1] ".

إذن الخلاف بين الزمخشرى وغيره مطلق فى (لن) ، وليس كما قال الفاكهى .

ومرد رأى الزمخشرى فى هذه المسألة إلى اعتقاد المعتزلة الفاسد بعدم رؤية الله يوم القيامة مستدلين بقوله - تعالى - (لن ترانى) ، أى أبدا" ، فلو كانت لا تفيد التأبيد لما صلحت هذه الآية أن تكون دليلا" للمعتزلة على نفى الرؤية مطلقا" ، يقول ابن مالك :"ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأبيد النفى بـ (لن) ، وهو الزمخشرى فى أنموذجه .

وحامله على ذلك اعتقاده أن الله - تعالى - لا يرى وهو اعتقاد باطل بصحة ذلك عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أعنى ثبوت الرؤية .

جعلنا الله من أهلها ، وأعاذنا من عدم الإيمان [2] بها" ، إذن نقول : إن الزمخشرى بنى رأيه المذكور على أصل فاسد ، وما

---

(١) يس على الفاكهى ١/١٤٤

(٢) شرح الكافية الشافية (١٥٣١)

بنى على فاسد فهو فاسد ، إذ أن الرؤية - إن شاء الله - يوم القيامة ثابتة بالأحاديث الصحيحة فقد روى مسلم فى صحيحه عن صهيب ، قال : قرأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (للذين أحسنوا الحسنى وزيادة [١] ) ، قال :(إذا دخل أهل الجنة الجنة ، وأهل النار النار نادى مناد : ياأهل الجنة إن لكم عند الله موعداً" يريد أن ينجزكموه ، فيقولون : ماهو ؟

ألم يثقل موازيننا ، ويبيض وجوهنا ، ويدخلنا الجنة ، ويجرنا من النار ؟

فيكشف الحجاب ، فينظرون إليه ، فما أعطاهم شيئاً" أحب إليهم من النظر إليه ، وهى الزيادة"٠

وقد جاء القرآن الكريم مصرحاً" بذلك ، حيث قال - سبحانه - (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) ثم إن الآية التى استدل بها المعتزلة ، وهى قوله :(لن ترانى) دليل عليهم ، وليست لهم من عدة وجوه [٢] :

أحدها : أنه لا يظن بكليم الله ورسوله ، وأعلم الناس بربه فى وقته أن يسأل ما لا يجوز عليه ، فهذا من أعظم المحال ٠

الثانى : أنه لم ينكر عليه سؤاله ، ولما سأل نوح ربه نجاة ابنه أنكر سؤاله ، وقال : (إنى أعظك أن تكون من الجاهلين) [٣] ٠

الثالث : أنه - تعالى - قال :(لن ترانى) ، ولم يقل : إنى لا أرى ، أو لا تجوز رؤيتى ، والفرق بين الجوابين ظاهر ، ألا

---

(١) سورة يونس من الآية (٢٦)

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢٠٦، ٢٠٧)

(٣) سورة هود (٤٦)

ترى أن من كان في كمه حجر ، فظنه رجل طعاما ، فقال : أطعمنيه ، فالجواب الصحيح : أنه لا يؤكل ، أما إذا كان طعاما" صح أن يقال : إنك لن تأكله وهذا يدل على أنه - سبحانه - وتعالى - مرئي ، ولكن موسى لا تحتمل قواه رؤيته في هذه الدار ، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته - تعالى - ٠

الرابع : أن الله كلم موسى ، وناداه ، وناجاه ، ومن جاز عليه التكلم والتكليم ، وأن يسمع مخاطبه كلامه - بغير واسطة - فرؤيته أولى بالجواز ٠

ذكر هذه الأمور الطحاوي في شرح العقيدة ، ثم قال :"وأما دعواهم تأبيد النفي بـ (لن) ، وأن ذلك يدل على نفي الرؤية في الآخرة ففاسد ، فإنها لوقيدت بالتأبيد لا يدل على دوام النفي في الآخرة فكيف إذا أطلقت ؟

قال - تعالى - (ولن يتمنوه أبدا") [١] مع قوله (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك) [٢] ، ولأنها لو كانت للتأبيد المطلق لما جاز تحديد الفعل بعدها ، وقد جاء ذلك ، قال - تعالى - (فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي) [٣] ، فثبت أن (لن) لا تقتضي النفي المؤبد" [٤] ٠

---

(١) سورة البقرة من الآية (٩٥)

(٢) سورة الزخرف الآية (٧٧)

(٣) سورة يوسف من الآية (٨٠)

(٤) (٢٠٧ ، ٢٠٨)

# باب الشرط، ويحتوى على

## ١ - (إلا) فى قوله - تعالى -

## (إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض فسادكبير)

## هى إن الشرطية

(إلا) فى هذه الآية الكريمة هى (إن) الشرطية و(لا) النافية ، يقول المرادى :"وأما (إلا) فى نحو قوله - تعالى - (إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير) و(إلا تنصروه فقد نصره الله) فهى مركبة من (إن) الشرطية ولا النافية ، وهى حرفان ، لا حرف واحد ، وأمرها واضح والله - سبحانه وتعالى - أعلم[١]".

وفى معنى الآية الأولى يقول الزمخشرى :"أى إلا تفعلوا ما أمرتكم به من تواصل المسلمين ، وتولى بعضهم بعضا ، حتى فى التوارث ، تفضيلا لنسبة الإسلام على نسبة القرابة ، ولم تقطعوا العلائق بينكم وبين الكفار ، ولم تجعلوا قرابتهم ، كلا قرابة تحصل فتنة فى الأرض ، ومفسدة عظيمة ، لأن المسلمين مالم يصيروا يدا" واحدة على الشرك كان الشرك ظاهرا" ، والفساد زائدا" [٢] ".

وقد وهم بعض النحاة ، فجعل (إلا) كلمة واحدة ، ومعناها الاستثناء ، وهذا خطأ بين ، لا يتمشى مع معنى الآية لا من قريب ، ولا من بعيد ، يقول ابن هشام :"وقد تقترن - يقصد إن الشرطية - بـ (لا) النافية ، فيظن من لا معرفة له أنها (إلا)

---

(١) (٥٢١ ، ٥٢٢)

(٢) الكشاف ١٧٠/٢

الاستثنائية ، نحو (إلا تنصروه فقد نصره الله) [١] ، (إلا تنفروا يعذبكم) [٢] - (وإلا تغفر لى وترحمنى أكن من الخاسرين) (وإلا تصرف عنى كيدهن أصب إليهن) [٣] ، وقد بلغنى أن بعض من يدعى الفضل سأل فى (إلا تفعلوه) [٤] ، فقال : ما هذا الاستثناء ؟ أمتصل أم منقطع [٥] ؟". •

ويقول القرافى :"الباب الخامس فى الفرق بين (إلا) المخرجة فى الاستثناء ، و(إلا) المدغمة من (إن) الشرطية و(لا) النافية فى التعليق ، كقوله - تعالى - (إلا تفعلوه) ، وكقوله عليه الصلاة والسلام : (من أعتق شركا له فى عبد فكان له ما يبلغ قيمته ، قوم عليه نصيبيه قيمة العدل ، وأعطى شركاءه حصصهم وإلا فقد عتق منه ما عتق) •

فإذا قيل : (إلا) فى الآية والخبر استثنت بماذا ؟ وما المستثنى ؟ وما المستثنى منه ؟

قلنا : ليس هاهنا استثناء ، بل (إلا) ههنا مدغمة، والفرق بينها وبين (إلا) فى الاستثناء من عشرة أوجه :

**أحدها** : أن (إلا) هاهنا مركبة من حرفين ، تقديره (إن لا تفعلوا) و(إن لا يكن له مال) ، والنون والتنوين يدغمان فى اللام، لأنها تدغم فى حروف (يرملون) ، فلما أدغمت بنيت (إلا) على صورة حرف الاستثناء ، وإلا تلك حرف واحد لا تركيب فيه •

---

(١) التوبة من الآية (٤٠)

(٢) التوبة (٣٩)

(٣) يوسف (٣٣)

(٤) الانفال (٧٣)

(٥) المغنى (٣٣)

وثانيها : أن هذه تقضى إبطال جملة ما تقدم قبلها ، وتقرر نقيضه على صورة التعليق ، وتلك تقتضى إبطال بعض ما تقدم فقط ، أو إثبات بعضه إن كان الاستثناء من نفى .

وثالثها : هذه لا تقع بعدها إلا الجملة الفعلية والاسمية لأنه جواب شرط ، وجواب الشرط لا بد أن يكون جملة وتلك يقع بعدها المفرد بدلا" منصوبا" أو مرفوعا" أو مجرورا" ، أو غير بدل منصوبا" مطلقا" .
وهذه يجوز أن تقترن بها الواو ، لأنها ابتداء جملة ، والواو يجوز اقترانها بأوائل الجمل ، وتلك يمتنع معها الواو ، فلا تقول : (قام القوم وإلا زيدا") ، لأن الواو للتشريك والجمع ، و(إلا) للإخراج ، فهما متناقضتان ، فلا يجمع بينهما .

ورابعها : هذه تتعين للاستقبال ، لأن المعلق والمعلق عليه لابد وأن يكونا مستقبلين ، فإن معنى ذلك : ربط أمر متوقع بأمر مستقبل وتوقيف دخوله فى الوجود على دخوله ، والماضى والحال لا معنى لتوقيفهما على غيرهما ، لتعينهما للوقوع . والإخراج يحتمل الماضى والحال والاستقبال ، لصحة الاستثناء من جميع ذلك .

وخامسها : هذه معها كلام مضمر ، وهو تقدير عدم ما قبلها معلقا" عليه غيره ، وتلك مستقلة لا إضمار معها إلا عامل ، على الخلاف فى العامل بعد إلا ماهو ؟

سادسها : هذه لا توجب تعدية الفعل الذى قبلها ، بل تستأنف بعدها جملة أخرى ، وتلك تعدى الفعل الذى قبلها ، فيعمل فيما بعدها كما يفعله حرف الجر فى التعدية .

وسابعها : هذه داخلة على ماهو مقصود ، لأن التعاليق اللغوية أسباب يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم ، والأسباب شأنها الاشتمال على الحكم والمصالح ، فهى مقصودة ، وتلك لا تدخل على ماهو مقصود بل تخرج ماهو ليس بمقصود عما هو مقصود ، لأن هذا هو شأن الاستثناء أن يخرج ما عساه سها عنه المتكلم فأدرجه .

ولذلك منعه بعض العلماء إلا فيما هو أقل ، لأنه هو الذى يعذر فى الغفلة عنه عادة أما أكثر الكلام فلا .

وثامنها : أن هذه تتعين لنقيض ما تقدم ، فإنك أدخلت لا لنفى ما تقدم وتعليق نقيضه ، فكانت لنقيض فى الاستثناء المنقطع ، فلم تتعين للنقيض كما فى قوله تعالى : (لايذوقون فيها الموت إلا الموتة الأولى ..) [1] ، فما بعد (إلا) ليس نقيضاً لما قبلها ، لأن نقيض (لا يذوقون فيها الموت ) (يذوقون ، وهو تعالى لم يحكم به بل بالموتة الأولى فى الدنيا ) .

وتاسعها : أن هذه شأنها أن يصحبها الشك لما فيها من التعليق على (إن) ، وشأن (إن) لا يعلق عليها إلا المحتمل ، فلا تقول : (إن زالت الشمس اليوم أكرمتك) ، بل (إذا زالت الشمس أكرمتك) فإن (إذا) يعلق عليها المحتمل وغيره ، بخلاف (إن) .

وأما تلك فلا يصحبها الشك ، لأنها حكم بالنقيض ، والحكم يعتمد الاعتقاد .

---

(١) سورة الدخان من الآيه (٥٦)

والمعلق فى هذه ليس حاكما" بوقوع النقيض ، بل بالربط بين النقيض وما يترتب عليه من المشروط .

وعاشرها : أن هذه لا يجب إيصالها بما تقدم من الزمان ، بل يجوز أن تقول بعد مدة طويلة ، (إلا يكن كذا فحكمه كذا) ، لأنه كلام مستقل له إيقاعه متصلا" ومنفصلا" .

وتلك يجب اتصالها بالزمان على الصحيح من المذاهب ، لأنها فضلة فى الكلام لا مستقلة ، والفضلة فى الكلام لا يجوز إفرادها بخلاف الجملة المستقلة يجوز أن ينطق بها فى أى زمان شاء المتكلم .

## ٣ - مجىء (إن) فى قوله :
## (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين)
## بمعنى (إذ) الظرفية

ذهب جماعة من النحاة والمفسرين منهم سليمان بن مقاتل إلى أن (إن) فى الآية المذكورة بمعنى (إذ) ، لأن الفعل معها محقق الوقوع ، فقد ناداهم الله - عزوجل - فى صدر الآية بقوله : (ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله) ، فإيمانهم ثابت ومقرر بندائه إياهم بـ (يا أيها الذين آمنوا) ، ومثل هذا لا تناسبه (إن) الشرطية التى تفيد الشك فى كونهم مؤمنين أو غير مؤمنين • وقد عزا ابن هشام هذا الرأى للكوفيين فقال :"وزعم الكوفيون أنها بمعنى (إذ)- يعنى إ ن - وجعلوا منه (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) •••

قالوا : وليست شرطية ، لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضت "•

وكذا عزاه إليهم المهلب بن الحسن النحوى [١] ، فقال :"••• وأما كونها بمعنى (إذ) فقد قيل فى قوله - تعالى - (وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين) ، معناه إذ كنتم مؤمنين ، لأن الخطاب للمؤمنين ، ولو كانت (إن) للجزاء لوجب أن يكون الخطاب لغير المؤمنين ، لأن الفعل الماضى فى الجزاء معناه المستقبل ، وقد جاء فى القرآن مواضع منها هكذا •

وقيل : إن الصحيح فيها أن تكون للجزاء ، فقال الشيخ أبو محمد - أيده الله - أن تكون (إن) بمعنى (إذ) مذهب الكوفيين "•

---

(١) ينظر : الشرح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشوارد (٥٢)

والتحقيق أن مجيء (إن) بهذا المعنى لم يثبت في اللغة ، وإن ثبت فهو ضعيف مردود ، فلا يجوز [١] تخريج كلام الله - سبحانه وتعالى عليه .

والصحيح ما ذهب إليه المحققون بأنها شرط محض ، يقول السمين [٢] :"(إن كنتم مؤمنين) : شرط ، وجوابه محذوف عند الجمهور ، أى فاتقوا وذروا ، ومتقدم عند جماعة " . والجمع بين ماجاء فى صدر الآية وبين الشرط فى آخرها ، أن الآية نزلت فى ثقيف ، وكانوا حديثى عهد بالإسلام [٣] ، وعليه فيتناسب الشرط المحض فى آخر الآية مع ندائه إياهم فى أولها بالمؤمنين.

وقال ابن فورك يحتمل أن يراد بـ (ياأيها الذين آمنوا) بمن قبل محمد من الأنبياء (ذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين) بمحمد ، فالإيمان الأول غير الثانى .

وقد رده ابن عطية بأن الآية نزلت فى عباس وعثمان ، أو فى عباس وخالد ، أو فيمن أسلم من ثقيف ، ولم يكونوا هؤلاء قبل الإيمان آمنوا بأنبياء غير محمد - صلى الله عليه وسلم - وذكر ابن عطية بأنه يحتمل أن يكون شرطا" مجازيا" على جهة المبالغة ، كما تقول - لمن تريد إقامة نفسه - إن كنت رجلا" فافعل كذا .

---

(١) البحر المحيط ٣٣٧/٢ والجنى ٢١٣ ، وابن عطية ٣٥٠/٢ ، والدر المصون ٦٣٩/٢ .

(٢) الدر المصون ٦٣٩/٢

(٣) الجنى الدانى (٢١٣)

وذكر الزمخشرى [١] أنه شرط على معنى : إن صح ، يقول (إن كنتم مؤمنين) : إن صح إيمانكم ، يعنى أن دليل صحة الإيمان وثباته امتثال ما أمرتم به من ذلك ".

ورده أبو حيان [٢] بقوله :"وفيه دسيسة اعتزال ، لأنه إذا توقفت صحة الإيمان على ترك هذه المعصية ، فلا يجامعها الصحة مع ما فعلها ، وإذا لم يصح إيمانه لم يكن مؤمنا ، وهو مدعى المعتزلة ".

وقيل : هو شرط يراد به الاستدامة ، وقيل يراد به الكمال وكأن الإيمان لا يتكامل إذا أصر الإنسان على كبيرة ، وإنما يصير مؤمنا بالإطلاق إذا اجتنب الكبائر .

وقيل الإيمان متغاير بحسب متعلقه ، فمعنى الأول : يا أيها الذين آمنوا بألسنتهم ، ومعنى الثانى (إن كنتم مؤمنين) بقلوبكم .

ومما ينبغى ذكره أن الكوفيين قد ذكروا أن (إن) أتت بمعنى (إذ) - أيضا - فى قوله - تعالى (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) ، وقوله - صلى الله عليه وسلم - (وإنا إن شاءالله بكم لاحقون) ، وقد رد المحققون ذلك أيضا بعدة أمور - والله أعلم .

---

(١) الكشاف ٤٠١/١

(٢) البحر المحيط ٣٣٧/٢

# ٣ - معنى (لو) الشرطية

لو حرف امتناع لامتناع ، يقول المالقى [١] : "كذا قال النحويون كلهم فيما أعلم ".

ويقول المرادى [٢] :"... عبارة أكثرهم "لو" حرف امتناع لامتناع ، أى تدل على امتناع الثانى لامتناع الأول ، وهذه عبارة ظاهرها أنها غير صحيحة ، لأنها تقتضى كون جواب "لو" ممتنعا" غير ثابت دائما" ، وذلك غير لازم ، لأن جوابها قد يكون ثابتا فى بعض المواضع ، كقولك لطائر : لو كان هذا إنسانا" لكان حيوانا" ، فإنسانيته محكوم بامتناعها ، وحيوانيته ثابتة ، وكذلك قولهم : (لوترك العبد سؤال ربه لأعطاه) ، فترك السؤال محكوم بعدم حصوله ، والعطاء محكوم بحصوله على كل حال ، والمعنى أن عطاءه حاصل ، مع ترك السؤال ، فكيف مع السؤال؟".

وعلى ذلك نقول قد اشتهر بين المعربين أن (لو) حرف امتناع لامتناع - كما هو ظاهر من النصين السابقين - ونص عليه أكثر النحويين ، وليس كل النحويين ، كما ذكر المالقى - وهو خلاف الصواب ، يقول ابن هشام :"وهو باطل بمواضع كثيرة [٣] ، منها قوله - تعالى - (ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى ، وحشرنا عليهم كل شىء قبلا ماكانوا ليؤمنوا)[٤] - (ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده

---

(١) رصف المبانى (٢٥٨)

(٢) الجنى الدانى (٢٧٢ ، ٢٧٣)

(٣) ص (٣٣٩)

(٤) سورة الانعام من الآية (١١١)

سبعة أبحر مانفدت كلمات اللــه) (١) ، وقـول عمـر - رضـى اللـه عنه - (نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لـم يعصـه) ، وبيانـه أن كل شـىء امتنـع ثبـت نقيضـه ، فـإذا امتنـع (ماقـام) ثبـت (قـام) ، وبالعكس ، فيلزم على هذا القول فى الآيـة الأولـى ثبـوت إيمـانهم مع عدم نزول الملائكة ، وتكليم الموتى لهـم ، وحشـر كل شـىء عليهم ، وفى الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كـل مـافى الأرض من شجرة أقلاما" تكتب الكلمـات ، وكـون البحـر الأعظـم بمنزلـة الـدواة ، وكـون السـبعة الأبحـر مملـوءة مـدادا" ، وهـى تمـد ذلـك البحر، ويلزم فى الأثر ثبوت المعصية مع ثبـوت الخـوف ، وكل ذلك عكس المراد "•

ومما يدل على بطـلان ذلـك - أيضـا - الأثـر المـروى عن عمر - رضـى الله عنه - فـى حديـث رسـول اللـه - صلـى اللـه عليـه وسلم - فـى بنـت أم سلمة :(إنهـا لـو لـم تكـن ربيبتـى فـى حجرى ما حلت لى ، إنها لإبنة أخى من الرضاعة) ، فبنـاء علـى أن (لو) حرف امتناع لامتناع يكون المعنى إنها تحل له مع كونهـا ربيبة ، وليس هذا هو المراد ، فتبين فساد ما قالوه •

وعليه فقد اتضح أن أفسد تفسير لـ (لو) من قال : إنها حرف امتنـاع لامتنـاع ، والعبـارة الجيـدة قـول سـيبويه - رحمـه اللـه - (حرف لما كان سيقع لوقـوع غيره) ، وقـول ابـن مـالك : حـرف يـدل على انتفـــاء تـال ، ويلزم لثبوتـه ثبـوت تاليـه ، يقـول ابـن هشـام (٢) :"تعـم فـى عبـارة ابـن مـالك نقـص ، فإنهـا لا تفيـد أن اقتضاءها للامتناع فى الماضى فإذا قيل : لـو حـرف يقتضـى فـى المـاضى امتنـاع مـا يليـه ، واسـتلزامه لتاليـه كـان ذلـك أجـود العبارات"•

---

(١) سورة لقمان الآية (٢٧)

(٢) ص (٣٤٢)

ومن هنا نقول : الصحيح فى (لو) أنها تدل على أمرين :
أحدهما : امتناع شرطها ، والآخر: كونه مستلزما" لجوابها ، ولا تدل على امتناع الجواب فى نفس الأمر ، ولا ثبوته ، فإذا قلت : لوقام زيد قام عمرو ، فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ، وبكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد ، أو ليس له ، لا تعرض فى الكلام لذلك، ولكن الأكثر كون الأول والثانى غير واقعين ، قاله المرادى.

وقد تناول ابن القيم تلك المسألة - أيضا - مبينا" فسادها ، فقال (١) :"المشهور أن (لو) إذا دخلت على ثبوتين نفتهما أو نفيين أثبتتهما ، أو نفى وثبوت أثبتت المنفى ، ونفت المثبت وذلك لأنها تدل على امتناع الشىء لامتناع غيره ، وإذا امتنع النفى صار إثباتا" ، فجاءت الأقسام الأربعة ، وأورد على هذا أمور :

**أحدها** : قوله - تعالى - (ولو أن مافى الأرض من شجرة أقلام، والبحر يمده من بعده سبعة أبحر مانفدت كلمات الله) ، ومقتضى ماذكرتم أن تكون كلمات الله قد نفدت ، وهو محال ، لأن الأول ثبوت ، وهو كون أشجار الأرض أقلاما" ، والبحر مدادا" لكلماته ، وهذا منتف ، والثانى ، وهو قوله : (ما نفدت كلمات الله ) فيلزم أن يكون ثبوتا" .

**الثانى** : قول عمر : (نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه) ، فعلى ما ذكرتم يكون الخوف ثابتا ، لأنه منفى ، والمعصية كذلك ، لأنها منفية - أيضا - .
وقد اختلفت أجوبة الناس عن ذلك ، فقال أبو الحسن ابن عصفور: (لو) فى الحديث بمعنى (إن) لمطلق الربط ، فلا يكون

---

(١) بدائع الفوائد ٥٢/١

نفيها إثباتا" ، ولا إثباتها نفيا ، فاندفع الإشكال وفى هذا الجواب ضعف بين ، فإنه لم يقصد فى الحديث مطلق الربط كما قال ، وإنما قصد ارتباط متضمن لنفى الجزاء ، ولا سبق الكلام إلا لهذا، ففي الجواب إبطال خاصة (لو) التى فارقت بها سائر أدوات الشرط .

وقال غيره : لو فى اللغة لمطلق الربط ، وإنما اشتهرت فى العرف فى انقلاب ثبوتها نفيا" ، وبالعكس ، والحديث إنما ورد بمعنى اللفظ فى اللغة ، حكى هذا الجواب القرافى عن الخسر وشاهى ، وهو أفسد من الذى قبله بكثير ، فإن اقتضاء (لو) لنفى الثابت بعدها وإثبات المنفى متلقى من أصل وضعها ، لا من العرف الحادث ... فما قاله ظاهر البطلان .

**الجواب الثالث :** جواب الشيخ أبى محمد بن عبدالسلام وغيره ، وهو أن الشيء الواحد قد يكون له سبب واحد فينتفى عند انتقائه ، وقد يكون له سببان ، فلا يلزم من عدم أحدهما عدمه ، لأن السبب الثانى يخلف السبب الأول ، كقولنا فى زوج هو ابن عم ، لو لم يكن زوجا" لورث ، أى بالتعصيب ، فإنهما سببان لا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر ، وكذلك الناس ههنا فى الغالب إنما لم يعصوا لأجل الخوف ، فإذا ذهب الخوف عنهم عصوا ، لاتحاد السبب فى حقهم ، فأخبر عمر أن صهيبا" اجتمع له سببان يمنعانه المعصية الخوف والإجلال ، فلو انتهى الخوف فى حقه لانتفى العصيان للسبب الآخر ، وهو الإجلال ، وهذا مدح عظيم له [١]".

قال ابن القيم :"وبهذا الجواب بعينه يجاب عن قوله صلى الله عليه وسلم - فى ابنة حمزة :"إنها لو لم تكن ربيبتى فى حجرى

---

(١) بدائع الفوائد ٥٣/١

لما حلت لى إنها ابنة أخى من الرضاعة ، أى فيها سببان يقتضيان التحريم ، فلو قدر انتفاء أحدهما لم ينتف التحريم للسبب الثانى ، وهذا جواب حسن جداً".

وقد أجاب ابن القيم عن آية لقمان بقوله (١) :"لما كان الغالب على الأوهام أن الأشجار كلها إذا صارت أقلاماً" ، والبحار المذكورة تكتب به الكلمات الإلهية ، فلعل الوهم يقول : ما يكتب بهذا شىء إلا نفذ كاتنا ما كان ، فقطع الله - تعالى - هذا الربط، ونفى الوهم ، وقال : ما نفدت ".

وبعد أن أبطل ابن القيم أن (لو) معناها امتناع الشىء لامتناع غيره قال :"وأنا أذكر حقيقة هذا الحرف ليتبين سر المسألة - بعون الله - فاعلم أن لو حرف وضع للملازمة بين أمرين ، يدل على أن الحرف الأول منهما ملزوم ن والثانى لازم ، هذا وضع الحرف وطبيعته وموارده فى هذه الملازمة أربعة فإنه إما أن يلازم بين نفيين ، أو ثبوتين ، أو بين ملزوم مثبت ولازم منفى أو عكسه ، ونعنى بالثبوت والنفى هنا الصورى اللفظى ، لا المعنوى(٢) " ، وهو معنى ما ذكره المرادى .

---

(١) بدائع الفوائد (٥٤/١)

(٢) بدائع الفوائد ٥٥/١

# جمع مصيبة ومعيشة

كلمة (مصيبة) على وزن (مفعلة) ، وأصلها مصوبة ، فنقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها فصارت (مصوبة) – بكسر الصاد ، وسكون الواو – فقلبت الواو ياء ، لسكونها إثر كسر ، فصارت (مصيبة) ، لذا نقول إن المدة الموجودة في هذه الكلمة أصلية أو منقلبة عن أصل ، لذلك لا يجوز أن نقول في جمعها (مصائب) [1] – بالهمز – ولا (مصايب) بالياء ، لأن الذى يقلب همزة بعد ألف الجمع هو المدة الزائدة [2] في المفرد نحو (فريدة) و(فرائد) ، وأصلها فرايد ، فنقول : وقعت الياء بعد ألف ما يشبه (مفاعل) – أقصد ألف الجمع – وهي مدة زائدة في المفرد ، فوجب قلبها همزة ، فصارت (فرائد) ، وكذا صحيفة وصحائف ، وقصيدة وقصائد .

ومن أمثلة ذلك – أيضا – (رسالة) ورسائل ، وأصلها – رسائل – بألفين بعد السين ، الأولى ألف الجمع ، والثانية المدة الزائدة في المفرد – فوجب قلب الألف الثانية همزة ، فصارت (رسائل) ، وكذا تقول في عجوز : عجائز ، وأصلها عجاوز .

وعلى ذلك فقياس جمع (مصيبة) : (مصاوب) ، برد الواو إلى أصلها ، وبه نطقت أكثر العرب [3] ، وإن لم نعرفه في الوقت الحاضر ، ولا يجوز أن نقول فيها (مصائب) ، بقلب الواو همزة – وهو المشهور اليوم – لأن مدتها أصلية ، إذ أنها من الصوب ، ولا يقلب حرف العلة الواقع بعد ألف ما يشبه مفاعل

---

(١) يقول الأشموني ٢٨٩/٤ :"وشذ مصائب ومنائر".

(٢) شرح الألفية للمرادي ١٤/٦

(٣) تذكرة النحاة لأبي حيان ٦٩٣

همزة إلا إذا كان مدة" زائدة" فى مفرده ، نحو صحيفة وصحائف ، وأصلها صحايف ، أما إذا كان مدة أصلية ككلمة (مصيبة) ، فلا يقلب همزة" ، بل يبقى إذا كان أصليا" ، نحو (معيشة) و(معايش)[١] ، ويرد إلى أصله إذا كان منقلبا" عن أصل ، وذلك نحو مصيبة ومصاوب ، فرقا" بين المدة الأصلية والزائدة .

وفى ذلك يقول أبو حيان :"أكثر العرب يقول فى جمع مصيبة مصاوب - بالولو - وبعضهم يقول : مصايب ، وأجمع النحويون الكوفيون والبصريون ، على أن ذلك غلط منهم ، توهموا أن مصيبة كفعيلة [٢] ".

أقول : الصحيح أن بعض العرب يقول (مصائب) - بالهمز - لا مصايب - بالياء المثناة ، إذ أن ورود مثل ذلك عنهم غير معقول ، ولم ينص عليه أحد - ، لأنهم إذا كانوا قد شبهوه بـ (فعلية) وفعيلة تهمز فى الجمع كصحيفة وصحائف ، فيكون الصواب فى نص أبى حيان :"وبعضهم يقول : مصائب " - أى بالهمز - ولعله تصحيف من الناسخ ، أو خطأ من المحقق ، أو الطباعة - والله أعلم - .

والمأخذ هنا - أيضا - على أبى حيان فى ذكره أن الكوفيين والبصريين من النحاة أجمعوا على غلط من قال (مصائب) - بالهمز - من العرب ، فأقول - أولا" - من أين له هذا الإجماع ؟ وقد نص الفراء [٣] ، وهو من أئمة المدرسة الكوفية على أن العرب قد تهمز ما مدته أصلية ، نحو مصيبة ومعيشة ، كما

---

(١) شرح الألفية للمرادى ١٥/٦

(٢) تذكرة النحاة ٦٩٣

(٣) ينظر معانيه ٣٧٣/١

سيأتى فالقول بالإجماع فى هذا محل نظر ، وبالاستقراء وجدت أن هذا الرأى للبصريين فقط ، ولم يره الكوفيون ٠

وهنا أمر آخر ينبغى أن نشير إليه ، ألا وهو تغليط العرب فيما نطقوا به فهو نوع من التجرؤ عليهم ، حتى ولو كان كلامهم يخالف المقياس الذى وضعه النحويون لقواعدهم ، لأن اللغة سماع قبل أن تكون قياسا" ، والسماع مقدم على القياس ، ولكل قاعدة شواذ ، والشاذ فصيح فى الاستعمال يحفظ ولا يقاس عليه ، فلا ينبغى أن يحكم عليه بالغلط ، ومما يؤكد ما قلت من أن تغليط العرب الأقحاح ، من ديدن أهل البصرة ، لا الكوفة ، أنهم غلطوا الفرزدق (١) فى قوله :

**فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ٠٠ إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر (٢)**

والفراء (٣) قد استشهد بهذا على جواز تقديم خبر (ما) الحجازية على اسمها مع بقاء العمل ، ولم يخطىء الفرزدق فى أنه أعملها مع تقدم (الخبر) وهو (مثلهم) ، وتأخير الاسم وهو (بشر) ٠

---

(١) ينظر الكتاب ٦٠/١ ، وأوضح المسالك ٢٨٢/١

(٢) هو من بحر البسيط . ينظر الكتاب ٦٠/١ ، والمقتضب ١٩١/٤ ومجالس العلماء للزجاجى ١١٣ ، والخزانة ١٣٠/٢ ، والمغنى ٤٧٥ وشرح الكافية الشافية ٣٩٥/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٣/١ ، ٢٦٢/٣ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والهمع ١٢٤/١ ، ٢١٩ ، والدرر اللوامع ٩٥/١ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ والأشمونى ٢٣٠/١ ، ٢٤٨ ، وديوان الفرزدق ٢٢٣ .

(٣) يقول السيوطى فى الهمع ١٢٤/١ :"وجوز الفراء نصبه مطلقا ، نحو ما قائما" زيد ، وجوزه الأخفش مع إلا ، وحكى الجرمى أن ذلك لغية ، سمع : ما مسيئا" من أعتب ".

أما البصريون [1] فقد غلطوا الفرزدق ، وقالوا : إنـه تميمـى – وهم يهملون (ما) النافية مطلقا – لمـا أراد أن يتكلم بلغـة أهـل الحجاز أخطأ ، لأنه لا يعرف أن من شروط إعمالها عندهـم تقدم الاسم وتأخر الخبر .

وهذه التخطئة ليست لازمة ، بـل : أقـول غير جـائزة وهـى ترجع لخفاء التوجيه الإعرابى المناسب على بعض النحاة ، ومـن التوجيهـات فـى ذلـك أن منهم من قـال : إن فتحـة (مثلهـم) فتحـة بناء[2] ، وليسـت إعرابـا" ، لإضافتهـا إلـى الضمير ، وهـو مبنـى دائما" ، كـ (مثل) فـى قولـه – تعـالى – (إنـه لحق مثل مـا أنكم تنطقون) [3] فـ (مثل) : صفة لحق ، مبنـى علـى الفتـح فـى محـل رفـع ، لأنـه مضـاف إلـى المصـدر المـؤول مـن (أن) واسـمها وخبرها، ومثله – أيضا – (بين) فى قوله – تعـالى – (لقد تقطـع بينكم) [4] فـ (بين) : فاعل مبنى فى محل رفع .

وعلى ذلك فـ (مثلهم) : مبنى على الفتح فى محل رفـع خـبر مقدم والمبتدأ (بشر) أو العكس ، أو أنـه حـال [5] منصـوب علـى رأى و(بشر) : مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : مافى الوجـود بشر (مثلهم) ، ولا يعترض عليـه بـأن (مثـل) معرفـة ، بإضافتهـا إلى الضمـير ، لأنهـا لا تتعـرف بالإضافـة لتوغلهـا فـى الإبهـام ، وبذلك استطاع هؤلاء أن يتوصلـوا إلـى التوجيـه الـذى يبعد كـلام العربي الفصيح عن الغلط ، فجزاهم الله خيرا" .

---

(١) ينظر شرح ابن مالك على تسهيله ١/٣٧٣ ، والتصريح ١/١٩٨

(٢) المقرب ١/١٠٢ ، وأوضح المسالك ١/٢٨٢

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات

(٤) من الآية ٩٤ من سورة الأنعام

(٥) المغنى ٤٧٥

ومنهم من أنكر رواية النصب ، وجعلها من وضع النحويين[١] • هذا ، ولم يقف أمر البصريين عند تخطئة العرب ، بل تطاولوا على قراء القرآن الكريم في نحو قوله - تعالى - (وجعلنا لكم فيها معايش) [٢] ، فـ (معايش) جمع (معيشة) ، ووزنها (مفعله) - بكسر العين - ويحتمل أن تكون - (مفعلة) - بضمها - قالهما سيبويه [٣] ، وقال الفراء [٤] : هي مفعلة - بفتحها - ، وعلى الآراء الثلاثة المدة التي فيها أصلية - أي من بنية الكلمة - ، لذلك لا تهمز في الجمع ، وإنما نقول فيها (معايش) - بالياء المثناة - يقول الأصبهاني :"قرأ القراء كلهم (معايش) - بغير همز - ولم يختلفوا فيه ، إلا ما رواه أسيد عن الأعرج ، وخارجة عن نافع أنهما همزاه ، قيل : فأما نافع فهو غلط عليه ، لأن الرواة الثقات كلهم على خلاف ذلك ، وقال أكثر القراء والعربية : إن الهمزة فيه لحن ... [٥] "•

ويقول ابن عطية :"ومن قرأ (معائش) ، فأعلها ، فذلك غلط[٦] "•

ويقول السمين :"والعامة على معايش - بصريح الياء - وقد خرج خارجة ، فروى عن نافع (معائش) - بالهمز - وقال النحويون : هذا غلط [٧] " يقصد - كما سنعرف - النحويين من أهل البصرة •

---

(١) المقتضب ١٩١/٤

(٢) الأعراف من الآية ١٠

(٣) الكتاب ٣٤٩/٤

(٤) معاني القرآن للفراء ٣٧٣/١ ، والمحرر الوجيز ١٥/٧

(٥) المبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ١٧٩

(٦) المحرر الوجيز ١٦/٧

(٧) الدر المصون ٢٨٥/٥

وقال الزجاج :"جميع نحاة البصرة تزعم أن همزها خطأ ... ولا ينبغى التعويل على هذه القراءة [١] ".

وقال المازنى :"أصل هذه القراءة عن نافع ، ولم يكن يدرى: ما العربية ؟ وكلام العرب الفصيح [٢] فى هذا ؟".

والرد على البصريين ، ومنهم المازنى والزجاج أن نقول : إن الفراء - رحمه الله - قد نص فى معانيه على أن العرب قد تهمز ما مدته أصلية ، يقول :"... وربما همزت العرب هذا ، وشبهه - يقصد معيشة وغيرها مما مدته أصلية - يتوهمون أنها فعيلة ، لشبهها بها فى اللفظ وعدة الحروف ... وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة ، شبهت بفعلية ، لكثرتها فى الكلام [٣] ". فنفهم من نص الفراء أن العرب تهمز ما مدته أصلية ، تشبيها" له بما مدته زائدة ، لكثرته فى الكلام ، وشبهه به فى اللفظ وعدة الحروف ، وهو توجيه لطيف حرى بالقبول ، وهو يسجل على من اتهم القراء باللحن فى قراءتهم (معائش) - بالهمز - أن رأيهم مخالف للصواب وأن القراءة لها أصل عند العرب .

ويقول السمين :"... ووجه همزها أنهم شبهوا الأصلى بالزائد ، فتوهموا أن معيشة بزنة صحيفة ، فهمزوها ، كما همزوا قصائد [٤] ".

---

(١) ينظر معانى القرآن للزجاج ٢/٣٥٣

(٢) المنصف لابن جنى ١/٣٠٧

(٣) معانى الفراء ١/٣٧٣ ، ٣٧٤

(٤) الدر المصون ٥/٢٩٥

إذن الهمز فى (معائش) له وجـه فـى العربيـة وإن كـان ضعيفاً، فلا يصل الأمر إلى تخطئة القراء ، وأكثر من هذا أن قراءة الهمز نقلها القراء الثقات عن ابـن عـامر [١] ، وهـو عربـى صراح ، وقد أخذ القراءة عن جماعة من الصحابة ، منهم عثمان، وأبى الدرداء ، ومعاوية قبل ظهور اللحن [٢] •

وقد قرأ بها الأعـرج [٣] ، وهـو مـن كبـار القـراء التـابعين ، وزيد بن على ، وهو مـن الفصاحـة والعلم بالمكـان الـذى قل أن يدانيه فيه أحد ، والأعمش [٤] ، وهو من الضبط والإتقان والحفـظ والثقة بمكان ، ونافع وهو قد قرأ على سبعين من التـابعين ، وهـم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذى لا يجهل ، وعليه فيجب قبول ما نقلوه إلينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة فى مثل هذا، حيث إنهم تجرؤا جداً على القراء فى هذه المسألة وغيرها •

وأما قول المازنى : أصل هذه القراءة أخذت عن نافع فليس بصحيح [٥] ، لأنها نقلت عن ابـن عـامر ، والأعـرج ، وزيـد بـن على والأعمش •

وأما قوله [٦] : إن نافعاً لـم يكـن يـدرى مـا العربيـة فشـهادة على النفى ، ولـو فرضنـا أنـه لا يـدرى مـا العربيـة ، وهـى هذه الصناعة التى يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب ، فهو لا يلزمه

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٧١

(٢) الدر المصون ٥/٢٥٩

(٣) البحر المحيط ٤/٢٧١

(٤) السابق

(٥) السابق

(٦) البحر المحيط ٤/٢٧١

ذلك ، إذ هو فصيح متكلم بالعربية ، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء .

وخلاصة القول أن كثيرا" من نحاة البصرة - إن لم يكونوا كلهم - يسيئون الظن بالقراء ، وهو أمر مرفوض من كل وجه .

# مسائل متفرقة ، ويحتوى على :

## ١- نوع (ما) فى قوله - تعالى -

## (كلما أضاء لهم مشوا فيه)

أعلم أن (كلا") من ألفاظ العموم ، وهو اسم جمع ملازم للإضافة ، ولو معنى [١] ، يعنى أنه يجوز أن يحذف ما يضاف إليه وهل تنوينه حينئذ تنوين عوض أو تنوين صرف ؟

قولان [٢] .
والمضاف إليه (كل) إن كان معرفة ، وحذف بقيت على تعريفها، ولهذا ينتصب عنها الحال ، ولا يدخل الألف واللام ، وإن وقع ذلك فى عبارة بعضهم [٣] ، وكذا كلمة بعض .

وربما انتصبت حالا" ، وأصلها أن تستعمل توكيدا كأجمع ، والأحسن استعمالها مبتدأ ، وليس كونها مفعولا" بها مقصورا" على السماع ، ولا مختصا" بالشعر خلافا" لزاعمى ذلك [٤] .

وإن أضيفت إلى نكرة أو معرف بلام الجنس حسن أن تلى العوامل اللفظية .

---

(١) الدر المصون ١٨٠/١

(٢) السابق

(٣) السابق

(٤) السابق

وإذا أضيفت إلى نكرة تعين اعتبار تلك النكـرة فيمـا لهـا مـن ضمير وغيره ، تقول : كل رجال أتوك فأكرمهم ، ولا يجـوز أن يراعى لفظ كل ، فلا تقول : كل رجال أتاك فأكرمه .

وإذا أضيفت إلى معرفة فوجهان [١] ، سواء أكـانت الإضافـة لفظا" ، نحو قوله - تعالى - (وكلهم آتيه يـوم القيامـة فـردا) [٢] ، فراعى لفظ (كل) ، أو معنى ، نحو (فكلا" أخذنا بذنبــه) ، فراعـى لفظها ، وقال : (وكل أتوه داخرين) [٣] فراعى المعنى .

ولفظ (كلما) يفيد التكـرار لمـا فيـه مـن العمـوم المستفاد مـن الإضافة ، لا أنه وضع للتكرار ، كما يدل عليه كلام أهل أصـول الفقه والفقهاء [٤] ، وإنما جاءت (كل) توكيدا" للعموم المستفاد مـن (ما) الظرفية ، فإذا قلت : كلما جئتنى أكرمتك ، فـالمعنى أكرمـك فى كل فرد من جيئاتك [٥] .

و(كل) فى الآية التى معنا نصب علـى الظـرف ، يقـول ابـن الأنبارى :"(كلما) كلمة مركبة من (كل) و(ما) ، وتفيـد التكـرار ، وتقتضى الجواب ، وهى منصوبة ، لأنها ظرف زمان ، والعـامل فيها جوابها ، وهو (مشوا) [٦] ".

أما (ما) المتصلة بها فيجوز أن تكون حرفـا" مصدريـا" [٧] ، وتكون هى وما بعدهـا فـى تـأويل مصـدر مجـرور بإضافتـه إلـى

---

(١) الدر المصون ١٨١/١

(٢) مريم ٩٥

(٣) العنكبوت ٤٠

(٤) البحر المحيط ٩٠/١

(٥) السابق

(٦) البيان ٦٢/١

(٧) البحر المحيط ٩٠/١

(كل) ، ويكون التقدير : كل إضاءة ، وهو على حذف مضاف – أيضا – معناه : كل وقت إضاءة ، فيكون المصدر قد قام مقام الظرف ، كما قالوا : جئتك خفوق النجم ٠

كما جوزوا فى (ما) – أيضا – أن تكون نكرة موصوفة [١]، ومعناها الوقت والعائد محذوف ، والتقدير : كل وقت أضاء لهم فيه ، وعليه تكون جملة أضاء فى محل جر صفة لـ (ما) ، وعلى الأول لا محل لها من الإعراب ، لأنها صلة لها ٠

وقد جوز مكى بن أبى طالب أن تكون (ما) فى هذه الآية ونظائرها اسما" ناقصا" بمعنى الذى ، يقول :"قوله :(كلما) نصب على الظرف بـ (مشوا) ، وإذا كانت (كلما) ظرفا" فالعامل فيها الفعل الذى هو جواب لها ، وهو (مشوا) ، لأن فيها معنى الشرط، فهى تحتاج إلى جواب ، ولا يعمل فيها أضاء ، لأنه فى صلة (ما) ، ومثله (كلما رزقوا) الجواب (قالوا) ، وهو العامل فى (كل)٠

و(ما) : اسم ناقص صلته الفعل الذى يليه ، وفى (كلما) معنى الشرط [٢] " وكونها بمعنى الذى مخالف للصواب ، يقول ابن الشجرى :"وأقول إنه لا يجوز أن تكون (ما) فى (كلما) هذه ونظائرها اسما" ناقصا" ، لأن التقدير فيها إذا جعلتها ناقصة : كل الذى أضاء لهم البرق مشوا فى البرق ، لأن الهاء التى فى (فيه) تعود على البرق ، فلا ضمير إذن فى الصلة يعود على الموصول ظاهرا" ولا مقدرا ، والصحيح أن (ما) هنا نكرة موصوفة بالجملة مقدرة باسم زمان ، فالمعنى : كل وقت أضاء لهم البرق مشوا فيه ٠

---

(١) الدر المصون ١/١٨٠

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٨٢

فإن قيل : فإذا كانت نكرة موصوفة بالجملة ، فلابد أن يعود عليها من صفتها عائد ، كما لابد أن يعود على الموصول عائد من صلته ؟

فالجواب : أن الجملة إذا وقعت صفة بخلافها إذا وقعت صلة، لأن الصلة مع الموصول بمنزلة اسم مفرد ، فلا معنى للموصول إلا بصلته ، وليس كذلك الصفة مع الموصوف •

وإذا عرفت هذا فالعائد من الجملة الوصفية إلى الموصوف محذوف •

التقدير : كل وقت أضاء لهم البرق فيه مشوا فيه ، فحذف (فيه) ههنا ، كما حذفت من الجملة الموصوف بها في قوله - تعالى - (واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا) [١] ، التقدير لا تجزى فيه كما قال :(واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله)[٢]•" [٣]

---

(١) البقرة ٤٨ ، ١٢٣

(٢) البقرة ٢٨١

(٣) الأمالي الشجرية ٣/١٦٦ ، ١٦٧

## ٣- مجيء (أن) بمعنى (إذ)

زعم بعض النحويين [١] أن (أن) قد تأتي بمعنى (إذ) نحو : هجرني زيد أن ضربت عمرا" ، قال معناه : إذ ضربت ، واحتج أصحاب هذا المذهب بقوله - تعالى - (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم) [٢] ، قالوا : أراد : إذ جاءهم ، وقوله - (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه أن آتاه الله الملك) [٣] ، وقوله : (ولا تأكلوها إسرافا" وبدارا" أن يكبروا) [٤] ، وقوله : (إنا نطمع أن يغفر لنا ربنا خطايانا أن كنا أول المؤمنين) [٥] ، وقوله (ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام) [٦] ، وقوله : (أفنضرب عنكم الذكر صفحا" أن كنتم قوما" مسرفين) [٧] في قراءة من فتح الهمزة [٨] ، وقول الشاعر :

سألتاني الطلاق أن رأتاني .. قل مالي قد جئتماني بنكر[٩]

---

(١) أمالي ابن الشجري (١٦٢/٣)

(٢) ص من الآية ٤

(٣) البقرة من الآية ٢٥٨

(٤) النساء من الآية ٦

(٥) الشعراء ٥١

(٦) المائدة من الآية (٢)

(٧) الزخرف (٥)

(٨) الفتح قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وعاصم وابن عامر ويعقوب الكشف ٢٥٥/٢ ، والمبسوط في القراءات العشر ٣٣٤

(٩) قاله زيد بن عمرو بن نفيل ، وقيل : نبيه بن الحجاج ، وفي شرح شواهد المغني للسيوطي أنه سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل . وهو من بحر الخفيف .

والشاهد في قوله :(أن رأتاني) على أن (أن) بمعنى (إذ) عند بعض النحويين .

ينظر الكتاب ٥٥٥/٣ ، وأمالي ابن الشجري ١٦٢/٣ ،الخزانة ٤١٠/٦ ، والهمع ١٠٦/٢ ، والدرر ١٣٩/٢ .

وقول جميل :

أحبك أن سكنت جبال حسمى ٠٠ وأن ناسبت بثنة من قريب [١]

وقول الفرزدق :

أتغضب أن أذنا قتيبة حزتا ٠٠ جهارا" ولم تغضب لقتل ابن خازم [٢]

يقول المرادى – معددا" معانى (أن) – " الثامن : أن تكون بمعنى (إذ) مع الماضى ، ذهب إلى ذلك بعض النحويين وجعلوا منه قوله – تعالى – (بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم) [٣] ، قيل : ومع المضارع ، كقوله – تعالى – (أن تؤمنوا بالله ربكم) [٤] ، أى إذ آمنتم ٠٠ [٥] ".

وقد تتبعت هذه المسألة فوجدت أنها ترجع أصلا" إلى الفراء فهو الذى قد رأى مجىء (أن) بمعنى (إذ) ، حيث يقول : "قوله – عز وجل – (أفنضرب عنكم الذكر صفحا" أن كنتم) [٦] .

قرأ الأعمش (إن كنتم) – بالكسر – وقرأ عاصم والحسن (أن كنتم) – بفتح أن – كأنهم أرادوا شيئا" ، وأنت تقول فى الكلام: أألسبك أن حرمتنى ؟ تريد : إذ حرمتنى ، وتكسر إذا

---

(١) ينظر الأزهية ٦٩ ، والأمالى الشجرية ٣/١٦٢ والشاهد فيه كسابقه

(٢) البيت من الطويل . والشاهد فيه كالبيت السابق .

ينظر الخزانة (٢/٨٢) عرضا – المغنى ٢٦ ، ٣٥ ، ٣٦ – ديوان الفرزدق ٨٥٥

(٣) سورة ص من الآية ٤

(٤) الممتحنة (١)

(٥) الجنى الدانى ٢٢٥

(٦) الزخرف (٥)

أردت ألسبك إن حرمتنى ، ومثله (ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم) [١] - تكسر (إن) وتفتح [٢] .

ومثله (فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا) [٣] ، و(أن لم يؤمنوا) ، والعرب تنشد قول الفرزدق [٤] " وذكر البيت السابق .

وهو أحد رأيى الزمخشرى ، يقول :"(أن آتاه الله الملك) : متعلق بـ (حاج) على وجهين :

أحدهما : حاج لأن آتاه الله الملك ، على معنى أن إيتاء الملك أبطره ، وأورثه الكبر ، والعتو ، فحاج لذلك ، أو على أنه وضع المحاجة فى ربه موضع ما وجب عليه من الشكر ...

والثانى : حاج وقت أن آتاه الله الملك ... [٥] ".

وخلاصة كلامه أن (أن) وما بعدها إما أن تكون مفعولاً من أجله ، على حذف حرف العلة ، أى لأن آتاه .
فحينئذ فى محل (أن) الوجهان المشهوران ، أعنى النصب أو الجر ، ولابد من تقدير حرف الجر قبل (أن) ، لأن المفعول من أجله هنا نقص شرطاً ، وهو عدم اتحاد الفاعل ، وإنما حذفت اللام ، لأن حرف الجر يطرد حذفه معها ومع أن .

---

(١) سورة المائدة من الآية (٢)

(٢) الكسر قراءة ابن كثير وأبى عمرو ، والباقون بالفتح . انظر المبسوط فى القراءات العشر ١٦١ ، والغاية فى القراءات العشر ١٣٨ .

(٣) الكهف من الآية (٦)

(٤) معانى القرآن للفراء ٣/٢٧

(٥) الكشاف ١/٣٨٨

وإما أن تكون واقعة موقع ظرف الزمان ، بين ذلك السمين الحلبي في تفسيره [١] .

والتحقيق أن هذا القول خال من علم العربية ، والصواب أن (أن) في الآى المذكورة ، والأبيات الثلاثة على بابها ، فهي مع الفعل الذي وصلت به في تأويل مصدر مفعول من أجله ، فقوله : (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم) معناه : لأن جاءهم ، وكذا التقدير في جميع ما استشهدوا به ، ذكر ذلك ابن الشجري [٢] ثم قال:"... إن تقدير (إذ) في بعض هذه الآى التي استشهد بها يفسد المعنى ، ويحيله ، ألا ترى أن قوله – تعالى – (ولا تأكلوها إسرافا" وبدارا" أن يكبروا) لا يصح إلا بتقدير : من أجل أن يكبروا ، ويفسد المعنى بتقدير : إذ يكبروا ثم إذا قدرها في هذه الآية بالظرف الذي هو (إذ) ، ونصب بها الفعل ، فحذف نون (يكبرون) كان فسادا" ثانيا [٣] ".

ويقول ابن هشام :"الثالث معنى (إذ) – كما تقدم عن بعضهم في إن المكسورة – وهذا قاله بعضهم في (بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم) [٤] – (يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا) [٥] .

وقوله ..." وذكر بيت الفرزدق [٦] ، ثم قال :"والصواب أنها في ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدرة [٧] ".

إذن الصحيح أن (أن) لم تأت في كلام العرب بمعنى (إذ).

---

(١) الدر المصون ٢/٥٥٠

(٢) أماليه ٣/١٦٣

(٣) أمالي ابن الشجري ٣/١٦٣

(٤) ص من الآية (٤)

(٥) الممتحنة (١)

(٦) المغني ٥٤ ، ٥٥

(٧) المغني ٥٥

## ٣- إعراب (الرحمن) فى البسملة

ذهب قوم منهم الأعلم [١] إلى أنه بدل ، واستبعدوا كونه نعتا"، إذ أنه علم وإن كان مشتقا" من الرحمة ، قالوا ويدل على هذا أن الرحمن علم مختص بالله لا يشاركه فيه غيره ، فليس كالصفات التى هى العليم والقدير ، والسميع والبصير ، وأيضا وروده فى القرآن غير تابع لما قبله ، كقوله - تعالى - (الرحمن على العرش استوى) [٢] - (الرحمن علم القرآن) [٣] (أمن هذا الذى هو جند لكم ينصركم من دون الرحمن) [٤] - (قل هو الرحمن آمنا به ، وعليه توكلنا) [٥] - (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) [٦] ، وهذا شأن الأسماء المحضة ، إذ أن الصفات لا يقتصر على ذكرها دون الموصوف ، يقول الألوسى [٧] :"... وذكر ابن هشام أنه غير متجه ، لأن هذا خارج عن كلام العرب إذ لم يستعمل صفة ، ولا مجردا" من (أل) ، فهو - يقصد الرحمن - بدل ، لا نعت ، و(الرحيم) : نعت له لا نعت لاسم الله - سبحانه - إذ لا يتقدم البدل على النعت ، ومما يوضح أن الرحمن غير صفة مجيئه كثيرا" غير تابع نحو ... (وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ، قالوا : وما الرحمن) [٨] ، وقال ابن خروف هو صفة غالبة ، ولم يقع

---

(١) ينظر : نتائج الفكر ص (٥٣)

(٢) سورة (طه) من الآية (٥)

(٣) سورة الرحمن الآية (١ ، ٢)

(٤) سورة الملك من الآية (٢٠)

(٥) سورة الملك من الآية (٢٩)

(٦) سورة الاسراء من الآية (١١٠)

(٧) روح المعانى ٦٢/١

(٨) سورة الفرقان ٦٠

تابعا" إلا لله - تعالى - فى البسملة ، والحمدلة ولذا حكم عليه بغلبة الاسمية ، وقل استعماله منكرا ، ومضافا" ، فوجب كونه بدلا" ، لا صفة ... (١) ".

والصواب أنه نعت ، لا بدل ، يقول السهيلي :"والبدل عندى فيه ممتنع ، وكذلك عطف البيان ، لأن الاسم الأول لا يفتقر إلى تبيين ، لأنه أعرف الأسماء كلها وأبينها ، ألا ترى أنهم قالوا :(ومالرحمن)؟ ولم يقولوا ومالله ؟ ولكنه يجرى مجرى الأعلام ، فإنه مشتق من الرحمة ، فهو وصف يراد به الثناء ، وكذا (الرحيم) ... وفائدة الجمع بين الصفتين - أعنى (الرحمن الرحيم) - وإن كانتا جميعا" من الرحمة الإنباء عن رحمة عاجلة، ورحمة آجلة ، أو عن رحمة عامة ، وأخرى خاصة" (٢) .

وهنا يأتى سؤال كيف يأتى (الرحمن) علما" فى القرآن ، ومع ذلك فقد صح عندكم إعرابه فى البسملة نعتا" ، والأسماء تنعت ولا ينعت بها ؟

والجواب عن ذلك قول ابن القيم :"أسماء الرب - تعالى - هى أسماء ونعوت ، فإنها دالة على صفات كماله ، فلا تنافى فيها بين العلمية ، والوصفية ، فالرحمن اسمه - تعالى - ووصفه لا تنافى اسميته وصفيته فمن حيث هو صفة جرى تابعا" على اسم الله ، ومن حيث هو اسم ورد فى القرآن غير تابع بل ورود الاسم العلم .

ولما كان هذا الاسم مختصا" به - تعالى - حسن مجيئه مفردا" غير تابع كمجىء اسم الله كذلك ، وهذا لا ينافى دلالته

---

(١) روح المعانى ٦٢/١

(٢) نتائج الفكر ٥٣

على صفة الرحمن كاسم الله ، فإنه دال على صفة الألوهية ، ولم يجيء قط تابعا" لغيره بل متبوعا" ، وهـذا بخـلاف العليـم والقديـر والسميع والبصير ونحوها ، ولهذا لا تجيء هذه مفـردة بـل تابعـة فتأمل هذه النكتة البديعة يظهر لك بها أن الرحمـن اسـم وصفـة لا ينـافي أحدهمـا الآخـر ، وجـاء اسـتعمال القـرآن بالأمـــرين جميعـــا"[1] .

(١) بدائع الفوائد ٢٤/١

## ٣- لفظ الجلالة مرتجل أو مشتق

اختلف الناس فى ذلك ، فقال جماعة : إنه مرتجل ، وقال أخرون إنه مشتق ، يقول السمين :"والصواب الأول ، وهو أعرف المعارف ، يحكى أن سيبويه رئى فى المنام فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال : خيرا" كثيرا" ، لجعلى اسمه أعرف المعارف "(١) .

وهذا رأى ابن العربى ، حكاه عنه السهيلى ، حيث يقول :"والذى نشير إليه من ذلك ، ونؤثره ما اختاره شيخنا - رضى الله عنه - وهو الإمام الحافظ أبو محمد بن العربى ، قال : الذى أختاره من تلك الأقوال كلها : أن الاسم غير مشتق من شىء وأن الألف واللام من نفس الكلمة ، إلا أن الهمزة وصلت لكثرة الاستعمال ، على أنها فيه جاءت مقطوعة فى القسم ، حكى سيبويه : (أفالله لأفعلن) ، وفى النداء قولهم (يا ألله) ، فهذا يقوى أنها من نفس الكلمة" (٢) .

ودلل على أنه غير مشتق بسبقه الأشياء التى زعموا أنه مشتق منها ، فالاشتقاق يستلزم مادة يشتق منها واسمه - تعالى - قديم ، والقديم لا مادة له ، فيستحيل الاشتقاق فى حقه - تعالى - وأضاف السهيلى معللا" على ذلك بقوله :"مع أننا إذا قلنا بالاشتقاق تعارضت علينا الأقوال ، فمن قائل من (أله) ، إذا عبد، فإله هو المعبود ، ومن قائل يقول من الوله ، وهى الحيرة ، يريد أن العقول تحار فى عظمته ... ومن قائل إنه من (لاه) : إذا علا ، وسائر الأقوال قريبة من هذا ، وإن لم تكن هى هى فى

---

(١) الدر المصون ٢٤/١

(٢) نتائج الفكر ٥١

الحقيقة ، ولكل قول شاهد يطول ذكره ، وإذا تعارضت الأقوال لم يكن بعضها أولى من بعض ، فرجعنا إلى القول الأول لما عضده من الدليل ، والله الموفق إلى خير قيل" (١)٠

والحق أنه إن أريد بالاشتقاق هذا المعنى ، وأنه مستمد من أصل آخر ، فهو باطل فى حق الله – تعالى – ولكن الذين قالوا بالاشتقاق لم يريدوا هذا المعنى ، ولا ألم بقلوبهم ، وإنما أرادوا أنه قد دل على صفة له – تعالى – وهى كونه إلها" ، كسائر أسمائه الحسنى ٠

وأيضا نقول للسهيلى اتفق النحاة على أن ماكان نحو السميع والعليم ، والقدير ، والغفور ، والرحيم ، والبصير من أسماءالله مشتقة – بلا ريب – من مصادرها ، وهى – أيضا – قديمة والقديم لامادة له ، فلو فسرنا الاشتقاق بما ذكرت ، لاستلزم عدم قدم هذه الأسماء بالنسبة لأصلها ، يقول ابن القيم :"فما كان جوابكم عن هذه الأسماء فهو جواب القائلين باشتقاق اسم الله ٠

ثم الجواب عن الجميع أننا لا نعنى بالاشتقاق إلا أنها ملاقية لمصادرها فى اللفظ والمعنى ، لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله ، وتسمية النحاة للمصدر والمشتق منه أصلا" وفرعا ليس معناه أن أحدهما تولد من الآخر ، وإنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر وزيادة ، وقول سيبويه أن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء هو بهذا الاعتبار ، لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولا" ، ثم اشتقوا منها الأفعال ، فإن التخاطب بالأفعال ضرورى ، كالتخاطب بالأسماء ، لا فرق بينهما فالاشتقاق هنا ليس هو اشتقاق مادى ، وإنما هو اشتقاق تلازم ، سمى المتضمن

---

(١) نتائج الفكر (٥٢)

- بالكسر - مشتقا والمتضمن بالفتح مشتقا" منه ، ولا محذور في اشتقاق أسماء الله - تعالى - بهذا المعنى (١) ".

وهذا كلام واضح في الرد على السهيلي في منعه الاشتقاق في اسم الله - عز وجل - هذا ما قصدت أن أذكره في هذا المبحث ، أما هذا اللفظ الجليل من أي شيء اشتق ؟ فالكلام فيه طويل ، مذكور في كل كتب التفسير تقريبا" ، ومعظم كتب النحو، وقد أوصل السيوطي الأقوال في ذلك إلى ثمانية وعشرين ، ثم قال :"قال الشيخ سعد الدين : كما تحيرت الأوهام في ذاته وصفاته كذا تحيرت في اللفظ الدال عليه ، أنه اسم ، أو صفة ، مشتق ، أو غير مشتق علم أو غير علم ، إلى غير ذلك (٢) ".

---

(١) بدائع الفوائد ٢٢/٢ ، ٢٣

(٢) نواهد الأبكار ورقة ٢٧

## ٤- اشتقاق (اسم)

اختلف النحويون فى اشتقاقه ، فذهب البصريون إلى أن أصله (سمو) ، حذفت الواو منه تخفيفا ، لكثرة الاستعمال ، وتعاقب الحركات ، يقول الألوسى [١] :"وسكن السين ، وحرك الميم ، واجتليت ألف الوصل ، فوزنه إفع".

ويقول السمين [٢] :"فذهب أهل البصرة إلى أنه مشتق من السمو ، وهو الارتفاع ، لأنه يدل على مسماه ، فيرفعه ويظهره .

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم وهو العلامة ، لأنه علامة على مسماه ، وهذا وإن كان صحيحا" من حيث المعنى ، لكنه فاسد من حيث التصريف ".

وقد نسب ابن الأنبارى إلى أحمد بن يحيى ثعلب أنه قال :"الاسم : سمة توضع على الشىء يعرف بها ، والأصل فى (اسم) (وسم) ، إلا أنه حذفت منه الفاء التى هى الواو فى (وسم)، وزيدت الهمزة فى أوله عوضا" عن المحذوف ، ووزنه إعل ، لحذف الفاء منه" .

أما السمين الحلبى فقد نسب إليه أنه على مذهب أهل البصرة فى هذه المسألة ، حيث يقول :"وقال أحمد بن يحيى سم - بضم السين - أخذه من سموت أسمو ، ومن قاله بالكسر أخذه من سميت أسمى ، وعلى اللغتين قوله :

---

(١) روح المعانى ٥٢/١

(٢) الدر المصون ١٩/١

**وعامنــا أعجبنــا مقــدمــه**
**يدعى أبا السمح وقرضاب سمه**
**مبتركا" لكل عظــم يلحمــه** (١)

ينشد بالوجهين •
وأنشد على الكسر :

**باسم الذى فى كل سورة سمه** (٢) ".

وعليه فيكون فى لام (اسم) وجهان ، أحدهما : أنها واو والثانى : أنها ياء ، يقول السمين :"وهو غريب ، ولكن أحمد بن يحيى جليل القدر ثقة فيما ينقل (٣) ".

ولا أدرى ما صحة هذه الرواية عن ثعلب ؟! إذ أنه كوفى النزعة ، وقد ذكر عنه ابن الأنبارى أن الاسم عنده مشتق من الوسم ، فهو أقرب إلى الصواب من هذا الذى ذكره السمين الحلبى ، وعموما" ليس المقصود من ذكر تلك المسألة تحقيق مذهب أحمد بن يحيى ، ولكن أردت بيان أن رأى البصريين هو الصواب لعدة أسباب :

١ - أنه على قول البصريين ، وهو أن الاسم مشتق من السمو وهو العلو فيه دلالة على أنه - تعالى - لم يزل موصوفا" قبل وجود الخلق وبعدهم ، وعند فنائهم ، لا تأثير لهم فى أسمائه ، ولا صفاته ، وهو قول أهل السنة ، ومن قال بأنه مشتق من الوسم يقول : كان الله فى الأزل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء" وصفات ، وهو قول المعتزلة ، وهو أشد خطئا" من قولهم بخلق القرآن .

---

(١) نسبه فى النوادر ١٦٦ لرجل من كلب . ينظر الإنصاف (١٦) ، واللسان مادة (سما) .
(٢) الدر المصون ٢٠/١
(٣) السابق ٢٠/١

٢ - أن العلماء قد أجمعوا على [١] أن الهمزة في أوله للتعويض ، وهي لم تعهد داخلة على ما حذف صدره ، بل على ما حذفت لامه ، نحو (ابن) ، وأصله (بنو) ، ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من (وعد) لم يعوضوا عنها الهمزة في أوله ، وإنما عوضوا عنها الهاء في آخره ، فقالوا : عدة ، وصلة ، وزنة ، يقول ابن الأنباري [٢] :"لا يوجد في كلامهم ما حذف فاؤه، وعوض بالهمزة في أوله ، كما لا يوجد في كلامهم ما حذف لامه ، وعوض بالهاء في آخره "٠

٣ - أن العرب صغروه على سمي وكسروه على أسماء والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها ، ولو كان مشتقا" من الوسم لوجب أن تقول فيهما (وسيم) و(أوسام) ، فلما لم يجز إلا (سمي) و(أسماء) ، دل ذلك على أنه مشتق من السمو ، لامن الوسم [٣] ، يقول السمين [٤] :"فإن قيل : قولهم (أسماء) في التكسير، و(سمي) في التصغير لا دلالة فيه ، لجواز أن يكون الأصل (أوساما") و(وسيما) ، ثم قلبت الكلمة بأن أخرت فاؤها بعد لامها ، فصار لفظ (أوسلم) : (أسماوا") ثم أعل إعلال (كساء) ، وصار (وسيم) (سميوا") ، ثم أعل إعلال (جرى) تصغير (جرو) ٠

فالجواب أن ادعاء ذلك لا يفيد ، لأن القلب على خلاف القياس ، فلا يصار إليه مالم تدع إليه ضرورة [٥] "٠

---

(١) ينظر الانصاف ٧/١

(٢) السابق ٩/١

(٣) الإنصاف ١٣/١ ، ١٤

(٤) الدر المصون ١٩/١

(٥) الدر المصون ١٩/١

٤ - أن العرب تقول : فلان سميك ، وسميت فلانا" بكذا ، وأسميته بكذا ، فهذا - أيضا - يدل على أنه من السمو ، لا من الوسم [١] .

٥ - أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا فى (اسم) (سمى) ، على مثال (على) والأصل فيه (سمو) ، إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفا" ، لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار سمى" ، قال الشاعر :

والله أسماك سمى" مباركا
آثرك الله بـه إيثاركـا [٢]

ومن الذين خطأوا الكوفيين فى هذه المسألة الزجاج حيث يقول [٣] :"ومن قال : إن اسما" مأخوذ من وسمت فهو غلط ، لأنا لا نعرف شيئا" دخلته ألف الوصل وحذفت فاؤه ، أعنى فاء الفعل ، نحو قولك : عدة و(زنة) ، وأصله (وعدة) و(وزنة) ، فلو كان (اسم) (وسمة) لكان تصغيره ، إذا حذفت منه ألف الوصل (وسيم)، كما أن تصغير (عدة) و(صلة) (وعيدة) ، و(وصيلة) ، ولا يقدر أحد أن يرى ألف الوصل فيما حذفت فاؤه من الأسماء[٤] ... وما قلناه فى اشتقاق (اسم) قول ، لا نعلم أحدا" فسره قبلنا ".

---

(١) الدر المصون ١٩/١ ، والإنصاف ١٠/١

(٢) هو رجز قاله أبو خالد القنانى . ينظر الإنصاف ١٥ ، والعينى ١٥٤/١

(٣) ينظر معانى القرآن للزجاج ٤٠/١

(٤) ٤٠/١ ، ٤١

## ٥- الاسم والمسمى

قد طال الخلاف قديماً وحديثاً بين العلماء فى كون الاسم هل هو عين المسمى أو غيره ؟

يقول الألوسى :"وقد تحير نحارير الفضلاء فى تحرير محل البحث ، على وجه يكون حريا بهذا التشاجر ، حتى قال مولانا الفخر الرازى فى التفسير الكبير : إن هذا البحث يجرى مجرى العبث وذكر وجها" ، ادعى لطفه ، ودقته ، وقد كفانا الشهاب مؤنة رده ... وللسهيلى فى ذلك كلام ادعى أنه الحق ، وصنف ابن السيد فى رده رسالة مستقلة ، وادعى الشهاب أنه لم يتحرر مع سعة اطلاعه فى هذه المسألة ما فيه تلج الصدور ، ولاشفاء الغليل ، ولم يأت - رحمه الله - فى حواشيه على البيضاوى من قبل نفسه بشىء يزيح الإشكال ، ويريح البال [١] ".
وللعلماء فى ذلك عدة أقوال أقتصر منها على ما يأتى :

١ - أن الاسم هو عين المسمى ، وإليه ذهب أبو عبيدة ، يقول فى مجازه :"(بسم الله) ، إنما هو بالله ، لأن اسم الشىء هو الشىء بعينه ، قال لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما
.. ومن يبك حولا" كاملا"[٢] فقد اعتذر[٣]

---

(١) روح المعانى للألوسى ٥٢/١ ، ٥٣

(٢) مجاز القرآن لأبى عبيدة ١٦/١

(٣) مجاز القرآن لأبى عبيدة ١٦/١

وعليه الأخفش (١) ، وقطرب (٢) ، وهو رأى الأشاعرة (٣) ، والبيهقى (٤) ، واستشكلوا عليه بإضافة الاسم إلى المسمى فى نحو بسم الله ، فإنه يلزم منه إضافة الشىء إلى نفسه ، وقد أجاب عنه أبو البقاء (٥) بثلاثة أوجه :

أحدها : أن الاسم هنا بمعنى التسمية ، والتسمية غير الاسم ، لأن الاسم هو اللازم للمسمى ، والتسمية هى التلفظ بالاسم .

الثانى : أن فى الكلام حذف مضاف ، تقديره : بم سمى الله .

الثالث : أن اسم زيادة ، ومن ذلك قوله :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما

أى السلام عليكما

وقد بين الألوسى صحة هذا الرأى فقال :"الاسم يطلق على نفس الذات والحقيقة ، والوجود والعين ، وهى عندهم أسماء مترادفة ، كما نقله الإمام أبو بكر بن فورك ... ومنه قوله - تعالى - (سبح اسم ربك) (٦) ، إذ التسبيح فى المعروف إنما يتوجه إلى الذات الأقدس ، وحمله على تنزيه اللفظ كحمله على المجاز والكناية ، مما لا يليق ، إذ بعد الثبوت لا يحتاج إليه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ويؤيده قوله - تعالى - (ما

---

(١) الدر المصون ١/١٨

(٢) السابق

(٣) روح المعانى ١/٥٢

(٤) البيهقى وموقفه من الإلهيات ص ١٣٤

(٥) الإملاء ١/٤

(٦) الأعلى (١)

تعبدون من دونه إلا أسماء" سميتموها) (١) حيث أطلق الأسماء ، وأراد الذوات ، لأن الكفار إنما عبدوا حقيقة ذوات الأصنام ، دون ألفاظها (٢) ".

٢ - أن الاسم غير المسمى ، وهو مذهب المعتزلة والجهمية ، وتابعهم فى ذلك جماعة من الأشاعرة ، كالغزالى والرازى وغيرهما ، وناصرهم ابن حزم بشدة (٣) ، وهو رأى السهيلى(٤).

يقول الغامدى :"وهو رأى لا ريب شنيع ، لأنه مبنى على أصل فاسد ، وهو القول بأن كلام الله - تعالى - الذى ورد بذكر أسمائه مخلوق ، فتكون أسماؤه مخلوقة ، وهو رأى واضح البطلان (٥) ".

والرأى الأول قد رده - أيضا - شيخ الإسلام ابن تيمية (٦) ، بأنهم لم يقتصروا منه على أن أسماء الشىء ، إذا ذكرت فى الكلام فالمراد بها المسميات ، كما ذكروه فى قوله : (يايحيى) ، ونحو ذلك ، ولو اقتصروا على ذلك لكان صحيحا ، ولعدم اقتصارهم على هذا أنكر قولهم جمهور أهل السنة ، لاشتماله على أمور باطلة (٧) .

---

(١) سورة يوسف من الآية ٤٠

(٢) روح المعانى ٥٣/١

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٨٦/٦ ، والبيهقى وموقفه من الإلهيات ١٣٢

(٤) نتائج الفكر ٣٩

(٥) البيهقى وموقفه من الإلهيات ١٣٦ للدكتور احمد الغامدى - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م.

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٩١/٦

(٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٩٢/١

وخلاصة القول فى هذه المسألة أن الاسم يجوز أن يكون عين المسمى ، كما يجوز أن يكون غيره ، يقول الطحاوى :"وطالما غلط كثير من الناس فى ذلك ، وجهلوا الصواب فالاسم يراد به المسمى تارة" ، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى ، فإذا قلت : قال الله كذا ، أو سمع الله لمن حمده ، ونحو ذلك ، فهذا المراد به المسمى نفسه ، وإذا قلت : الله : اسم عربى ، والرحمن اسم عربى والرحيم من أسماء الله - تعالى - ونحو ذلك ، فالاسم ههنا هو المراد ، لا المسمى (١) ".

وأما قول بعضهم بأنه لا يمكن أن يكون الاسم هو المسمى ، لأنه لو كان كذلك لاحترق فى فمه من قال النار فهو بعيد ، وتصوره غريب ، لأن عاقلا" لا يقول : إن زيدا" الذى هو زاى ، وياء ، ودال هو الشخص ، قاله الطيبى (٢) ، وهو معنى قول ابن تيمية :"وهؤلاء الذين قالوا : إن الاسم هو المسمى لم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به ، فإن هذا لا يقوله عاقل ، ولهذا لا يقال ، لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال (نار) احترق لسانه (٣) ".

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية ١٣١

(٢) فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب للطيبى ورقة ٢٥

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ١٨٨/٦

# ٦- مسألة فى لام الابتداء

للام الابتداء الصدارة فى الكلام ، ولهذا تعلق أفعال القلوب عن العمل ، نحو علمت لزيد قائم ، وتمنع نصب (زيد) فى قولك: زيد لأنا أكرمه فى باب الاشتغال ، وإنما يلزم رفعه على الابتداء، إذ أنه لو جاز نصبه لكان ذلك بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعد اللام ، وما لا يعمل فى متقدم لا يفسر عاملا" متقدما" .

وكذا تمنع من أن يتقدم عليها الخبر فى نحو قولك : لزيد قائم، والمبتدأ فى نحو لقائم زيد ، وأما قول رؤبة :

أم الحليس لعجوز شهربه
.. ترضى من اللحم بعظم الرقبه

فقيل شاذ ، وقيل اللام زائدة ، وقيل هى داخلة على مبتدأ محذوف، تقديره : لهى عجوز .

ومن المعلوم أن اللام المزحلقة فى نحو قولك : إن زيدا" لقائم لا تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها ، والدليل على ذلك أن (إن)، وهى قبلها عملت الرفع فى الخبر وهو بعدها ، وليس معنى هذا أنها ليس لها الصدارة ، وإنما السبب فى ذلك أن موضعها قبل إن ، فالأصل فى هذا المثال لإن زيدا" قائم ، فـ (إن) وخبرها فى التقدير غير مفصولين باللام ، ولكنهم كرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين ، فأخروا اللام ، دون (إن) ، لئلا يتقدم معمول الحرف عليه ، وهو ممنوع باتفاق ، ولم ندع أن الأصل إن لزيدا" قائم لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ، ولأن العرب قد نطقوا باللام مقدمة على إن فى نحو قول الشاعر :

لهنك من برق على كريـــم .

والدليل على أنها لها الصدارة فى باب (إن) - أيضا - أنها تعلق أفعال القلوب عن العمل فى نحو قوله - تعالى - :(والله يعلم إنك لرسوله) [١] ، فاللام قد منعت تسلط (يعلم) على (إن) ، ولذلك وجب كسر همزتها ، ولم تمنع عمل إن فى الخبر ، وذلك لأنها فى التقدير لم يقع الفصل بها إلا بين الفعل القلبى وإن ، أما الحرف الناسخ وخبره فهما متصلان فى التقدير ، يقول القرطبى فى قوله - تعالى - (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) [٢] :" [٣] والعامل فى (يومئذ) (خبير) ، وإن فصلت اللام بينهما ، لأن موضع اللام الابتداء ، وإنما دخلت فى الخبر ، لدخول (إن) على المبتدأ".

ويقول ابن الأنبارى [٤] :"واللام فى (لربه) يتعلق بـ (كنود) ، وتقديره : إن الإنسان لكنود لربه ، وحسن دخول لام الجر تقديمه على اسم الفاعل ...

و(يومئذ) - يقصد قوله - تعالى - (إن ربهم بهم يومئذ لخبير - ظرف ، والعامل فيه قوله (لخبير) وإنما جاز أن يعمل ما بعد اللام فيما قبلها ههنا ، لأن اللام فى تقدير التقديم ، فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، بخلاف إن ".

فهذا النص وما قبله يدلان على أن اللام المزحلقة لها الصدارة ، وإنما لم تمنع عمل إن فى خبرها ، لأنها فى التقدير غير فاصلة بينهما .

---

(١) سورة المنافقين من الآية (١)

(٢) سورة العاديات الآية (١١)

(٣) ١١١/٣

(٤) ينظر ٥٢٨/٢

ومن العجيب أن ابن هشام قد نص فى المغنى [١] على أنها ليس لها الصدارة فى باب (إن) ، وذلك بسبب أنها مؤخرة من تقديم ، ولعله لا يقصد إلا ما ذكرنا من أنها لا تمنع عمل إن فى خبرها ، وإن علقت فعل القلب فى نحو قوله - تعالى - (والله يعلم إنك لرسوله) ، فكونها قد علقت الفعل فهذا دليل قاطع على أن لها الصدارة ، وإنما لم تمنع عمل إن فيما بعدها ، لأنها - كما قلت - فى التقدير قبل (إن) ، فـ (إن) وخبرها متصلان فى التقدير ، وعليه نقول : إن لام الابتداء لها الصدارة مطلقا" ، وليس كما قال ابن هشام ٠

وقد نسب ابن القيم إلى طائفة من النحاة أنهم منعوا أن يعمل ما بعد اللام فى الجار والمجرور (لربه) - و(لحب الخير) فى الآيات (إن الإنسان لربه لكنود ، وإنه على ذلك لشهيد ، وإنه لحب الخير لشديد) ، وذلك بسبب أن اللام لها الصدارة - أيضا - فى باب إن -

أقول لعله يقصد ابن الناظم ، فقد نسب إليه ابن هشام هذا ، فقال [٢] :"ووهم بدر الدين ابن مالك ، فمنع من ذلك - يقصد أنه منع من أن يعمل ما بعد اللام فيما قبلها فى باب إن - والوارد منه فى التنزيل كثير ، نحو (إن ربهم بهم يومئذ لخبير) ٠

وقد راجعت شرح الألفية لابن الناظم فلم أجد ما نسبه إليه ابن هشام ٠

---

(١) المغنى (٣٠٤)

(٢) ينظر ص (٣٠٥)

وقد حاولت - أيضا - أن أعثر على من منع من النحاة ذلك فلم أجد .

والصواب ما قاله ابن القيم وغيره من أن العامل في الآيات هو (لكنود) - (لشهيد) - (لخبير) ، يقول [1] :"ولا وجه للتكلف البارد في تقدير عامل مقدم محذوف ، يفسره هذا المذكور" .

---

(١) ينظر بدائع الفوائد ١/١٧٢

# ٧- محل الحروف المتقطعة فى أوائل السور من الإعراب

مما لا شك فيه أنها قد أثارت همم المعربين والمفسرين واللغويين ، وأهل السلف [١] على أن الله – تعالى – مختص بعلم المراد منها ، وعليه فلا محل لها من الإعراب ، لأنه فرع إدراك المعنى ، ولم ندركه ، فهى غير معربة وغير مبنية ، لعدم موجب بنائها ، وغير مركبة مع عامل يقتضيها ، وعلى هذا فهى آية مستقلة يوقف عليها وقفا" تاما" ، قال السجاوندى :"المروى عن الصدر الأول فى التهجى أنها أسرار بين الله وبين نبيه – صلوات الله وسلامه عليه – وهذا معنى قول السلف : حروف التهجى ابتلاء لتصديق المؤمن وتكذيب الكافر ، هذا ، وهى أعلام توقظ من سنة الغفلة بنصح التعليم ، وتنشط فى إلقاء السمع على شهود القلب للتعظيم ، كمن أراد الإخبار بمهم حرك الحاضر بيديه ، أوصاح به صرة ، ليقبل كله عليه ... [٢] ".

وقيل [٣] : إنها أسماء حروف التهجى ، بمعنى أن الميم اسم لـ (مه) ، والعين اسم لـ (عه) ، وإن فائدتها إعلامهم أن هذا القرآن منتظم من جنس ما تنظمون منه كلامكم ، ولكن عجزتم عنه ، فلا محل لها حينئذ من الإعراب – أيضا – وهذا ما عبر عنه الزجاج بقوله (مبنية على الوقف) ، حيث يقول :"هذا باب حروف التهجى ، وهى الألف ، والباء والتاء ، والثاء ، وسائر ماقى القرآن منها .

---

(١) الفتوحات الإلهية (١٠/١)

(٢) نسبه إليه السيوطى فى نواهد الأبكار ورقة ٦٤

(٣) الدر المصون ٧٩/١

فإجماع النحويين أن هذه الحروف مبنية على الوقف لا تعرب ، ومعنى قولنا : (مبنية على الوقف) أنك تقدر أن تسكت على كل حرف منها ، فالنطق ألف - لام - ميم - ذلك ،والدليل على أنك تقدر السكت عليها جمعك بين ساكنين فى قولك : (لام)، وفى قولك : (ميم) [١] ".

وقيل [٢] : إنها أسماء السور المفتتح بها ، أو إنها بعض أسماء الله - تعالى - حذف بعضها ، وبقى منها هذه الحروف دالة عليه ، وهو رأى ابن عباس ، كقوله : الميم من عليم ، والصاد من صادق ، فلها حينئذ محل من الإعراب ، رفعا" ونصبا" وجرا" ، فالرفع على أنها خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والنصب على أحد وجهين - أيضا - إما بإضمار فعل لائق تقديره : اقرؤا آلم ، وإما بإسقاط حرف القسم ، كقول الشاعر :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم
.. فذاك أمانة الله الثريد [٣]

وقد رد الزمخشرى [٤] ذلك بما معناه أن (القرآن) فى قوله - تعالى - (ص ، والقرآن ذى الذكر) ، و(القلم) فى قوله (ن ، والقلم) ، محلوف بهما لظهور الجر فيهما ، وإن جعلت الواو الثانية للعطف لزم المخالفة بين المتعاطفين فى الإعراب وإن جعلتها للقسم لزم منه الجمع بين قسمين على مقسم واحد ، وهو

---

(١) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٥٩/١

(٢) الدر المصون ٧٩/١

(٣) البيت من بحر الوافر - ينظر الكتاب ٦١/٣ ، وابن يعيش ١٠٢/٩ وشرح الكافية الشافية ٨٦١/٢ ، وشرح التسهيل ٢٠٠/٣

(٤) الكشاف ٨٧/١

مستكره ، كما قاله الخليل [١] ، وهذا رد واضح للرأى المجوز للنصب على حذف حرف القسم إلا أن يقال : هى فى محل نصب إلا فيما ظهر فيه الجر فى الموضعين المتقدمين ، لكن القائل بهذا الرأى لم يفرق بين موضع وموضع فالرد لازم له [٢] .

والجر من وجه واحد [٣] ، وهو أنه مقسم بها حذف حرف القسم ، وبقى عمله ، كقولهم : الله لأفعلن ، أجاز ذلك الزمخشرى ، حيث يقول فى الكشاف :"... فإن قلت : فقدرها مجرورة بإضمار الباء القسمية ، لا بحذفها ، فقد جاء عنهم الله لأفعلن مجرورا" ... قلت : هذا لا يبعد عن الصواب [٤] ".

والعكبرى حيث ، يقول :"وفى موضع (ألم) ثلاثة أوجه : أحدها الجر على القسم ، وحرف القسم محذوف وبقى عمله بعد الحذف ، لأنه مراد ، فهو كالملفوظ به ، كما قالوا : الله ليفعلن فى لغة من جر [٥] ".

وقد جعل ابن هشام هذا الرأى من أوهام النحويين ، فهو عنده مخالف للصواب ، يقول فى المغنى :"ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين فى فواتح السور : إنه يجوز كونها فى موضع جر بإسقاط حرف القسم ، وهذا مردود بأن ذلك مختص عند البصريين باسم الله – سبحانه وتعالى – وبأنه لا أجوبة للقسم فى سورة البقرة ، وآل عمران ، ويونس ، وهود ، ونحوهن ، ولا يصح أن يقال : قدر (ذلك الكتاب) فى البقرة ، و(الله لا إله

---

(١) الكشاف ٨٧/١

(٢) قاله السمين فى الدر ٨٠/١

(٣) الدر المصون ٨٠/١

(٤) الكشاف ٩٠/١

(٥) إملاء مامن به الرحمن ١٠/١

## ٨- نوع كلمة اسم في قوله - تعالى - (سبح اسم ربك الأعلى)

ذهب جماعة كثر من المفسرين إلى أن كلمة (اسم) زائدة بين المضاف والمضاف إليه ، وعليه يكون المعنى : سبح ربك ، واستدلوا على ذلك بأنك تقول : (سبحان ربى) ولا تقول : سبحان اسم ربى ، فقد أخرج الإمام أحمد [1] وأبو داوود [2] ، والطبراني[3] ، والبيهقي [4] في سننه عن ابن عباس أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان إذا قرأ (سبح اسم ربك الأعلى) ، قال : (سبحان ربى الأعلى) ، وروى عبد ابن حميد[5]، وجماعة أن عليا" - كرم الله وجهه - قرأ ذلك ، فقال : (سبحان ربى الأعلى) ، وهو في الصلاة ، فقيل له : أتزيد في القرآن ؟ قال : لا ، إنما أمرنا بشيء ففعلته .

ومن الذين جوزوا أن تكون كلمة (اسم) مقحمة ابن عطية يقول :" (سبح) - في هذه الآية - بمعنى نزه ... والاسم الذى هو ألف ، سين ، ميم ، يأتى في مواضع من الكلام الفصيح يراد به المسمى ، ويأتى في مواضع يراد به التسمية ، نحو قوله - عليه السلام - (إن لله تسعة وتسعين اسما") ، وغير ذلك ، ومتى أريد به المسمى ، فإنما هو صلة كالزائد ، كأنه قال - في هذه الآية - سبح ربك ، أى نزهه .

---

(١) روح المعانى للألوسى ١٠٢/٣٠

(٢) السابق

(٣) السابق

(٤) السابق

(٥) روح المعانى للألوسى ١٠٢/٣٠

وإذا كان الاسم واحداً" من الأسماء كزيد وعمـرو فيجـيء فـى الكلام على ما قلت ، تقول : زيد قائم ، تريد المسمى ، وتقول : زيد : ثلاثة أحرف ، تريد التسمية وهذه الآيـة تحتمل هذا الوجـه الأول – أى الزيادة – وتحتمـل أن يـراد بالاسم التسـمية نفسـها ، على معنى نزه اسم ربك عن أن يسمى به صنم أو وثن [١] ".

ويقول العكبرى:" قيل : لفظة اسم زائدة ، وقيل فـى الكـلام حذف مضاف ، أى سبح مسمى ربك ، ذكرهما أبو على فى كتاب الشعر ، وقيل : هو على ظاهره ، أى نـزه اسمه عن الابتـذال ، والكذب إذا أقسمت به [٢] ".

ويقــول ابـو حيـان :"... وقيـل : الاسـم هنـا بمعنـى المسمى[٣]"ومعناه أن (اسم) صلة .

ويقـول فـى روح البيـان :"... وقـال بعضهـم : الاسـم والمسمى هنا واحد ، أى نزه ذاته عما يدخل فى الوهم والخيـال ، وفـى الحديث : (لمـا نزلـت : فسبح باسـم ربـك العظيـم) قـال : اجعلوها فى ركوعكم ، فلما نزل :(سـبح اسم ربـك الأعلـى) قـال اجعلوها فى سجودكم ...وفى الحديث دلالة على أن لفظ (الاسم) مقحم ، قاله سعد المفتى [٤] ".

ويقول الطبرى :" ... اختلف أهل التأويل فى قوله : (سـبح اسم ربك الأعلى) ، فقال بعضهم : معنـاه عظـم ربـك [٥] " وهذا

---

(١) المحرر الوجيز ٢٨٠/١٦

(٢) الإملاء ٢٨٥/٢

(٣) البحر ٤٥٨/٨

(٤) روح البيان لإسماعيل حقى ( /٤٠٢)

(٥) جامع البيان للطبرى (٩٦/٣٠)

معناه أن لفظ (اسم) مقحم – أيضا – ويقول فى تفسير الجلالين : "سبح اسم ربك ، أى نزه ربك عما لا يليق به ، و(اسم) : زائد[١]".

ويقول القرطبى : " معنى (سبح ربك) ، أى عظم ربك ، والاسم صلة ، قصد بها تعظيم المسمى [٢] ".

وقد قصدت بهذا السرد التدليل على أن الذين قالوا بزيادة لفظ (اسم) عدد ليس بالقليل ، بل هم كثر ، ومما يؤكد ذلك قول الألوسى : "وذهب كثير إلى أنه – يعنى لفظ (اسم) – مقحم ، وهو قد يقحم لضرب من التعظيم ، على سبيل الكناية ومنه قول لبيد :

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما [٣]

فالمعنى نزه ربك عما لا يليق به من الأوصاف [٤] ".

والحق أن الأمر ليس كما قالوا ، والمعنى ليس عليه – أيضا – لأن الزيادة عموما" خلاف الأصل ، وزيادة الأسماء لا تجوز فى لغة العرب عند البصريين [٥] ، وهو الراجح ، وما كان كذلك

---

(١) تفسير الجلالين بحاشية الجمل (٥١٩/٤ ، ٥٢٠)

(٢) تفسير القرطبى ١٣/٢٠

(٣) تمامه : ومن يبك حولا" كاملا فقد اعتذر

وهو من الطويل . والخطاب لابنتيه .

والشاهد فى قوله : (ثم اسم السلام عليكما) ، على أن لفظ (اسم) زائد مضاف إلى السلام ) ، وهو من إضافة الملغى إلى المعتبر . ينظر الأمالى للزجاجى ٦٣ ، والخصائص ٢٩/٣ ، والمنصف ١٣٥/٣ ، وابن يعيش ١٤/١٣ والخزانة ٢١٧/١ ، والعينى ٣٧٥/٣ ، والهمع ٤٩/٢ ، ١٥٨ ، والدرر اللوامع ٥٨/٢ ، ٢٢٢ ، والأشمونى ٢٤٣/٢ ، وديوانه ٢١٤ .

(٤) روح المعانى للألوسى (١٠٢/٣٠)

(٥) الأشباه والنظائر ٢٦١/٥

لا يخرج عليه كلام أحكم الحاكمين ، يقول ابن هشام :"... قلت : وهذا لا يصح عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم إنما تزاد الحروف ، وأما (سبح اسم ربك الأعلى) فلا يدل على ماقالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى : نزه أسماءه عما لا يليق بها ، فلا تجر عليه اسمالا" يليق بكماله ، أولا تجر عليه اسما" غير مأذون فيه شرعا" ، وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة .

وإذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له ، لأن الأصل عدم الزيادة "[١] .

ويقول الجمل في حاشيته على الجلالين :"قوله :(واسم زائد): الظاهر أنه ليس بزائد ، فإن التنزيه يقع على الاسم ، أي نزه الاسم عن أن يسمى به صنم أو وثن ، فيقال له : رب ، أو إله[٢]".

وأما استدلالهم بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وصحابته كانوا يقولون : (سبحان ربي الأعلى عند قراءة الآية) فليس دليلا" على ما ذهبوا إليه ، إذ أنه - جل وعلا - لما أمر بتنزيه أسمائه عما لا يليق بها فتنزيه ذاته أولى ، فقولهم رضوان الله عليهم (سبحان ربي الأعلى) ليس تفسيرا" للآية ، وإنما هو تقديس لذات الله - سبحانه وتعالى - بناء" على أنه قد أمر بتنزيه أسمائه ، فأرادوا ماهو أبعد شأنا" من هذا ، وهو تنزيه الذات العلية - والله اعلم - .

---

(١) الأشباه والنظائر ٥/٢٦١

(٢) حاشية الجمل ٤/٥٢٠

لا يخرج عليه كلام أحكم الحاكمين ، يقول ابن هشام :"... قلت : وهذا لا يصح عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم إنما تزاد الحروف ، وأما (سبح اسم ربك الأعلى) فلا يدل على ماقالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى : نزه أسماءه عما لا يليق بها ، فلا تجر عليه اسمالا" يليق بكماله ، أولا تجر عليه اسما" غير مأذون فيه شرعا" ، وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة .

وإذا أمكن الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الإذعان له ، لأن الأصل عدم الزيادة "(١) .

ويقول الجمل في حاشيته على الجلالين :"قوله :(واسم زائد): الظاهر أنه ليس بزائد ، فإن التنزيه يقع على الاسم ، أي نزه الاسم عن أن يسمى به صنم أو وثن ، فيقال له : رب ، أو إله(٢)".

وأما استدلالهم بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وصحابته كانوا يقولون : (سبحان ربي الأعلى عند قراءة الآية) فليس دليلا" على ما ذهبوا إليه ، إذ أنه - جل وعلا - لما أمر بتنزيه أسمائه عما لا يليق بها فتنزيه ذاته أولى ، فقولهم رضوان الله عليهم (سبحان ربي الأعلى) ليس تفسيرا" للآية ، وإنما هو تقديس لذات الله - سبحانه وتعالى - بناء" على أنه قد أمر بتنزيه أسمائه ، فأرادوا ماهو أبعد شأنا" من هذا ، وهو تنزيه الذات العلية - والله اعلم - .

---

(١) الأشباه والنظائر ٥/٢٦١

(٢) حاشية الجمل ٤/٥٢٠

## ٩- (محيط) واوية العين لا يائية

ذكر ابن الشجرى فى أماليه أن مكى بن أبى طالب قد قال : إن (محيطا") ، أصله (محيط) ، ثم ألقيت حركة الياء على الحاء ، وخطأه فى ذلك فقال :"والصحيح أن أصل (محيط) : محوط ، لأنه من حاط يحوط ، والحائط أصله حاوط ، لأنك تقول : حوطت المكان ، إذا جعلت عليه حائطا" ، فألقيت كسرة الواو على الحاء ، فصارت الواو ياء" لسكونها وانكسار ما قبلها ، كما صارت واو الوزن والوقت والوعد ياء" فى ميزان ، وميقات وميعاد [1] ".

وقد عجبت لهذا الرأى من مكى بن أبى طالب كيف يخفى على هذا الفاضل أن كلمة (محيط) واوية العين ، لا يائيتها ، ولكن بالرجوع إلى كتاب مشكل إعراب القرآن - ط - مؤسسة الرسالة وجدته قد نص على أنها واوية ، لا يائية حيث يقول :"قوله :(والله محيط) : ابتداء وخبر ، وأصل (محيط) : محوط ، فنقلت كسرة الواو إلى الحاء ، فانقلبت الواو ياء" ، لسكونها وإنكسار ما قبلها [2] ".

وهذا يعد ردا" على ابن الشجرى فيما نسبه إلى مكى بن أبى طالب ، ونحن لا نتهم أحدا" منهما ، إلا أننى أستطيع أن أقول إن ابن الشجرى قد اعتمد فيما قاله على نسخة رديئة من مشكل إعراب القرآن ، وكان ينبغى أن يراجع نسخا" أخرى من هذا الكتاب قبل أن يحكم على صاحبه بالخطأ ، ومما يؤكد أن هذا موجود فى بعض النسخ أن المحقق لكتاب مشكل إعراب القرآن

---

(١) ينظر الأمالى الشجرية ١٦٦/٢

(٢) ينظر مشكل الإعراب ٨١/١ ، ٨٢

كتب في الهامش : ح٠م٠غ٠ ك ز، د : واصل محيط محيط ، ثم ألقيت حركة الياء علـى الحـاء ، فهذا يـدل دلالـة قاطعـة علـى أن الخطأ قد أتى من بعض النساخ ، فـلا ينبغـى لأحـد أن ينسـبه إلـى مكى بن أبى طالب - والله أعلم - .

# (١٠) إعراب (أبوبكر) فى قول النبى - صلى الله عليه وسلم - (إن من أمن الناس على فى صحبته وماله أبوبكر)

رواه البخارى [١] ومسلم [٢] ، وقد رويت كلمة (أبى بكر) بالرفع والنصب ، أما النصب فلا شىء فيه ، لأنه على هذا الحال يكون اسم (إن) مؤخرا" ، والجار والمجرور خبر مقدم ، أى إن أبا بكر من أمن الناس على ... إلخ ، وتقديم الخبر هنا لتعظيم وتفخيم المتحدث عنه ، ألا وهو الخليفة الأول لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

أما الرفع لغرابته فقد أنكره بعضهم ، وقال : إنه خطأ [٣] .

والتحقيق أن هذا التخطئة لا مبرر لها ، فرواية الرفع صحيحة ، ولها توجيهات أربعة :

**الأول** : أن اسم إن محذوف [٤] ، تقديره (إن رجلا" من أمن الناس على...) ، والجار والمجرور خبرها ، و(أبوبكر) : خبر

---

(١) فتح البارى ١٢/٧

(٢) صحيح مسلم ١٨٥٤/٢

(٣) ذكره ابن حجر فى فتح البارى (١٢/٧)

(٤) الألغاز النحوية للشيخ خالد الأزهرى ورقة ٢٢٣/ب (مخطوط ضمن مجموع رقم ١٧٦ نحو فى دار الكتب المصرية .

لمبتدأ محذوف تقديره : (هو) وكأن سائلا" قال : مـن هذا الرجل يارسول الله ؟
فقال : أبو بكر ، أى هو أبو بكر .

الثانى : أن (من) فى قوله (من أمن الناس علـى) زائـدة ، لإفـادة العموم والتأكيد ، ويكـون (أمـن) مجـرور لفظـا" منصـوب محـلا" على أنه اسم (إن) ، و(أبوبكر) خبرها [١] .

الثالث : أن اسم إن ضمـير شـأن محـذوف ، والجـار والمجـرور (مـن أمـن) خـبر مقـدم ، و(أبوبكـر) : مبتـدأ مؤخـر والجملـة مـن المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر(إن) ، أى إن الحال والشـأن أبـو بكر من أمن الناس على .[٢]

الرابع : أن (إن) بمعنى (نعم) ، و(أبوبكر) مبتـدأ مؤخـر ، و(من أمن الناس) : خبر مقدم ، أى نعم أبوبكر من أمن الناس على فـى صحبته وماله .[٣]

واستعمال (إن) بهذا المعنى فصيح مستعمل فى كلام العـرب فقد ورد فى النهاية لابن الأثير : أن فضالـة بـن شـريك لقـى ابـن الزبير ، فقال : إن ناقتى قد نقب خفها ، فـاحملنى فقـال : ارقعهـا بجلد ، واخصفها بهلـب ، وسـر بهـا البـردين فقـال فضالـة : إنمـا أتيتك مستحملا" ، لا مستوصفا ، لاحمل الله ناقة" حملتنـى إليـك ، فقال ابن الزبير : إن وراكبها ، أى نعم مع راكبها .

---

(١) فتح البارى ١٢/٧

(٢) الألغاز النحوية للشيخ خالد ورقة ٢٢٣/ب

(٣) فتح البارى ١٢/٧

و(أمن) - هنا - اسم تفضيل ، والمفروض أنه ممنوع من الصرف ، لأنه صفة على وزن (أفعل) ، لكنه جر بالكسرة لإضافته ، وهو من المن بمعنى العطاء والبذل ، لا المنة - بكسر الميم وتشديد النون - التى تزيل الثواب ، والتى نهى الله عنها فى قوله - تعالى - (الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ، ثم لا يتبعون ما أنفقوا منا ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

وقد أغرب الداودى [١] ففسرها بالمنة ، وقال : إن المعنى : لو كان يمكن أن يتوجه إلى رسول الله امتنان من أحد لتوجه إليه من أبى بكر ، وهذا تكلف لا داعى له .

---

(١) فتح البارى ١٣/٧

***الفهارس وتشمل :***

١ - فهـرس الآيـات القرآنيـة .
٢ - فهـرس الأحاديث النبوية .
٣ - فهـرس الأقـوال العربية .
٤ - فهرس الأشعار والأرجاز .
٥ - فهـــرس الأعلام .
٦ - المصادر والمراجع .
٧ - فهرس الموضوعات .

# أولا : فهرس الآيات

# ثانيا : فهرس الأحاديث والآثار

| الحديث | رقم الصفحة |
|---|---|
| ﴿إلا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير﴾ | ١٦٣ |
| ﴿من أعتق شركا له فى عبد فكان له ما يبلغ قيمته...﴾ | ١٦٤ |
| ﴿نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه﴾ | ١٧٢ |
| ﴿إنها لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ماحلت لى إنها لابنة أخى من الرضاعة﴾ | ١٧٤،١٧٣ |
| ﴿إن من أمن الناس على فى صحبته وماله أبوبكر﴾ | ٢٢٠ |

# ثالثا : الأقــوال

# رابعا : الأشعار والأرجاز

# خامسا : الأعـــلام

# سادسا : المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق د/مصطفى النماس ط الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م مطبعة المدنى .
- الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى تحقيق د/عبدالعال سالم مكرم - مؤسسة الرسالة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م .
- أضواء البيان فى إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطى ، طبع الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض - المملكة العربية السعودية .
- إعراب القرآن للنحاس تحقيق د/ زهير غازى زاهد - عالم الكتب - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الإقناع فى القراءات السبع لابن الباذش ت/عبدالمجيد قطامش جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- الأمالى الشجرية لابن الشجرى - طبعة دار المعارف العثمانية - حيدر آباد ١٣٤٩هـ .
- أمالى الزجاجى ت/عبدالسلام هارون المدنى ١٣٨٢هـ .
- الإملاء لأبى البقاء العكبرى تحقيق / إبراهيم عطوة عوض مصطفى البابى الحلبى الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- الإنصاف لابن الانبارى تحقيق / محمد محيى الدين عبدالحميد السعادة ١٣٨٠هـ .
- الإيضاح العضدى لأبى على الفارسى تحقيق / د. حسن شاذلى فى هود - دار العلوم - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

- أوضح المسالك إلى ألفيـة ابن مـالك لابـن هشـام تحقيـق / محمـد محيى الديـن عبدالحميـد دار الفكـر بـيروت الطبعـة السادسـة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- البحـر المحيط لأبـى حيـان دار الفكـر بـيروت الطبعـة الثانيـة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- بدائع الفوائد لابن القيم دار الكتاب العربى بيروت - لبنان .
- البيـان فـى غريـب إعـراب القـرآن للأنبـارى ، الهيئـة المصريـة العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٧ م تحقيق د/ طه عبدالحميد طه ومصطفى السقا .
- البيضاوى - المشهد الحسينى .
- البيهقـى وموقفـه مـن الإلهيـات تـأليف د/ أحمـد الغـامدى الطبعـة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م .
- التبصـرة والتذكـرة للصيمـرى تحقيـق / فتحـى أحمـد علـى الديـن مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى الطبعـة الأولـى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م .
- تحفـة الأشـراف فـى شـرح غوامـض الكشـاف لليمنـى - رسـالة دكتوراه تحقيـق د/ إبراهيم عبدالحميـد - بكليـة اللغـة العربيـة - القاهرة .
- التخمير شـرح المفصـل لصـدر الأفـاضل الخوازرمـى تحقيـق د/عبدالرحمن العثيمين - دار الغـرب الإسـلامى بـيروت لبنـان الطبعة الأولى ١٩٩٠م .

- تذكرة النحاة لأبى حيان تحقيق د/ عفيف عبدالرحمن - مؤسسة الرسالة - ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م - بيروت •
- التصريح للشيخ خالد الأزهرى عيسى البابى الحلبى •
- تفسير أبى السعود - مطبعة عبدالرحمن محمد - أقدم دار عربية لنشر القرآن الكريم •
- تفسير الجلالين للسيوطى •
- تفسير الخازن - الطبعة الثانية - مطبعة مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م •
- التفسير الكبير للفخر الرازى - المطبعة الحسينية بجوار مسجد الإمام الحسين بالقاهرة •
- التيسير فى القراءات السبع لأبى سعيد الدانى •
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى دار التراث العربى بيروت ١٩٦٥م .
- جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى دار المعرفة بيروت لبنان.
- الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير للسيوطى طبعة ١٩٨٢م •
- الجامع الكبير للسيوطى مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٩٥ حديث قوله •
- الجمل للزجاجى تحقيق د/ على توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة - دار الأمل بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م •

- الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل دار الآفاق الجديدة - بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- الحجة لأبى على الفارسى تحقيق / على النجدى ناصف ، ود/عبدالحليم النجار ، ود/عبدالفتاح شلبى . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل للألفية - مطبعة عيسى البابى الحلبى .
- حاشية ابن المنير بهامش الكشاف دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت - لبنان .
- حاشية يس على شرح قطر الندى ، مصطفى عيسى البابى الحلبى الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .
- خزانة الأدب للبغدادى - بولاق - ١٢٩٩م .
- الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار الطبعة الثانية دار الهدى للطباعة والنشر بيروت - لبنان .
- الدرر اللوامع لأحمد بن الأمين الشنقيطى كردستان بالجمالية ١٣٢٨هـ .
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون تحقيق / أحمد محمد الخراط - دار القلم دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى . الجوائب ١٢٩٩م.
- ديوان الأعشى تحقيق رودلف جاير - فينا - ١٩٢٧م .
- ديوان جرير - الصاوى - ١٣٥٣هـ .

- ديوان زهير بن أبى سلمى دار الكتب ١٣٦٣هـ .
- ديوان الطرماح تحقيق / ف كرنكو ليدن ١٩٢٧م .
- ديوان الفرزدق الصاوى ١٣٥٤هـ .
- ديوان لبيد بن ربيعة تحقيق/ إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢م .
- ديوان امرىء القيس تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ١٩٥٨م .
- ديوان مسكين الدارمى تحقيق / جليل العطية وعبدالله الجبورى دار البصرى ببغداد ١٣٨٩هـ .
- ديوان النابغة الذبيانى الوهبية ١٣٩٣ هـ .
- ديوان الهذليين - دار الكتب ١٣٦٩هـ .
- رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى تحقيق أحمد محمد الخراط - دمشق ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- روح البيان لإسماعيل حقى - المكتبة الإسلامية - بيروت -
- روح المعانى للألوسى - دار إحياء التراث العربى - بيروت - لبنان - الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - مصر - درب الأتراك .
- زهر الآداب للحصرى تحقيق على البجاوى لجنة التأليف ١٣٥٤هـ .
- سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق / مصطفى السقا وزملائه الحلبى ١٣٧٥هـ .
- سمط اللآلىء للميمنى لجنة التأليف ١٣٥٤ هـ .

- شرح الألفية للأشمونى دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى الحلبى .
- شرح الألفية للمرادى تحقيق / عبدالرحمن سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- شرح الألفية لابن عقيل تحقيق / محمد محى الدين عبدالحميد دار الفكر الطبعة السادسة عشرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- شرح الألفية لابن الناظم ناصر خسرو طهران - بيروت لبنان .
- شرح الإلمام لابن دقيق العيد مخطوط بدار الكتب المصرية .
- شرح التسهيل لابن مالك ت/عبدالرحمن السيد ، محمد بدوى المختون - هجر للطباعة .
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ت/عبدالسلام هارون لجنة التأليف والنشر الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح قطر الندى للفاكهى مصطفى البابى الحلبى الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ - ١٩٧١ م .
- شرح الكافية لابن الحاجب - دار الطباعة بالقاهرة .
- شرح الكافية لابن النحوية - رسالة ماجستير - فى كلية اللغة العربية للبنات بالقاهره - جامعة الأزهر إعداد/ حنان محمد عبدالعال .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/عبدالمنعم أحمد هريدى دار التراث بمكة المكرمة .

- شرح الكافية لابن القواس رسالة دكتوراه إعداد د/زيان أحمد الحاج ابراهيم - ١٤٠٢هـ في كلية اللغة العربية جامعة الأزهر القاهرة .
- شرح الكافية للرضى - الكتب العلمية بيروت لبنان .
- شرح العقيدة الطحاوية للطحاوى - تحقيق جماعة من العلماء - المكتب الإسلامى - الطبعة السادسة ١٤٠٠هـ .
- الشرح الكبير لابن عصفور تحقيق د/صاحب أبو جناح - إحياء التراث الإسلامى بالعراق ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- شرح المفصل لابن يعيش عالم الكتب - بيروت لبنان .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقى عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - بيروت .
- صحيح البخارى تحقيق / محمد فؤاد عبدالباقى - المكتبة السلفية.
- العينى طبعة بولاق ١٢٩٩ - بهامش الخزانة .
- الغاية فى القراءات العشر للينسابورى ت/ محمد غياث الجيار الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للينسابورى - الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ .
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية لسليمان الجمل عيسى البابى الحلبى .
- فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب للطيبى مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٨٨٤/ب .

- الفوائد الضيائية للجامى ت/أسامة طه الرفاعى - العراق - مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية ١٤٠٣هـ.
- الكامل للمبرد تحقيق/ وليم رايت ليبسك ١٨٦٤هـ .
- كتاب الأزهية فى علم الحروف للهروى تحقيق / عبدالمعين الملوحى ١٤٠٢هـ - ١٩٨١ م الطبعة الثانية .
- الكتاب لسيبويه تحقيق / عبدالسلام هارون الهيئه المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م الطبعة الثانية .
- الكشاف فى حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان .
- الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية للأهدل - دار الفكر.
- لسان العرب دار صادر - بيروت .
- المسائل المنثورة لأبى على الفارسى تحقيق/ مصطفى الحدرى مطبوعات مجمع اللغة العربية .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت/ محمد كامل بركات مركز البحث العلمي جامعة أم القرى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- المبسوط فى القراءات العشر للأصبهانى تحقيق / سبيع حمزة حاكمى مؤسسة علوم القرآن بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- مجاز القرآن لأبى عبيدة ت / محمد فؤاد سركين - مؤسسة الرسالة - بيروت ط ٢ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- مجالس العلماء للزجاجى ت / عبدالسلام هارون الكويت ١٩٦٢م.

- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية - الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ .
- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية مكتبة المتنبى ت / المجلس العلمى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- مشكل إعراب القرآن لمكى تحقيق / ياسين محمد السواس دار المأمون للتراث - دمشق - الطبعة الثانية .
- معانى القرآن للأخفشن تحقيق د/ عبدالأمير محمد أمين الورد عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- معانى القرآن للفراء عالم الكتب بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠م.
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق / عبدالجليل عبده شلبى عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- مغنى اللبيب لابن هشام ت/ محمد محى الدين مطبعة المدنى ١٣٨٧هـ .
- المقتصد فى شرح الإيضاح للإمام عبدالقاهر تحقيق د/ كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر العراق ١٩٨٢م .
- المقتضب للمبرد ت/ محمد عبدالخالق عقيمة لجنة إحياء التراث الإسلامى القاهرة ١٣٩٩هـ .
- المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى مطبعة العانى - بغداد .
- المنصف لابن جنى تحقيق / إبراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين دار إحياء التراث مصطفى البابى الحلبى ط ١ - ١٣٧٣هـ .

- نتائج الفكر فى النحو للسهيلى ت/ محمد إبراهيم البنا الطبعة الثانية ١٩٨٤م .
- النكت للسيوطى - رسالة دكتوراه - إعداد / السيد محمد عبدالمقصود درويش - كلية اللغة العربية جامعة الأزهر القاهرة.
- النوادر لأبى زيد ت/ سعيد الخورى بيروت ١٨٩٤ م.
- نواهد الأبكار مخطوط رقم ٥٦٧٨٩ تفسير .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية للسيوطى دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت لبنان .

# فهرس الموضوعات

الموضوع — رقم الصفحة



•••••••